الدولة الأردنيّة

التأريخ والسياسة (1921–2021)

الدولة الأردنيّة.. التأريخ والسّياسة (1921-2021)

أ. د. أمين المشاقبة

الطبعة الثانية 2023

© حقوق الطبع محفوظة بموجب عقد 2023.

الآن ناشرون وموزعون

المدير العام: د. باسم الزعبي

الأردن، عمّان، شارع الملكة رانيا، مجمع المفلح التجاري (87)، ط1. هاتف: 65620722.797162720(962+)

alaan.publish@gmail.com

alaanpublishers.com

التدقيق اللغوي: د. عفاف مزعل أبو الشعر

تصميم الغلاف: م. سجود العناسوة

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

ISBN:978-9923-13-525-9

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(3028/ 6/ 2022)

813. 03

المشاقبة، أمين عواد

الدولة الأردنية: التأريخ والسياسة/ أمين عواد المشاقبة. عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2022

(784) ص

ر. إ: 3028/ 6/ 2022

الواصفات: التاريخ السياسي/ / السياسة الخارجية/ / التنمية الاقتصادية/ / الأردن

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أيّ جهة حكومية أخرى

الدولة الأردنيّة

التأريخ والسياسة (1921–2021)

أ. د. أمين عواد مهنّا المشاقبة

كلية الأمير حسين بن عبداللّه الثاني للدراسات الدولية – الجامعة الأردنيّة

الطبعة الثانية

2023

The University of Jordan

100
1921
2021

إهداء

إلى البناة الأوائل الملك عبدالله المؤسس والحسين بن طلال الباني رحمهما الله

وإلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين راعي المسيرة

وإلى ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني

وإلى سيدي الأمير الحسن بن طلال

وإلى الأجيال الشابة في وطني ممثلة بابني زيد أمين المشاقبة

حفظهم الله ورعاهم جميعا

فهرس المحتويات

مقدمة **17**

رموز ودلالات **27**

الفصل الأول: الثورة العربيّة الكبرى **41**

مقدمة الفصل الأول 43

عودة الشريف الحسين بن علي 44

الموقف الدولي 45

الاتصالات الدولية (التمهيدية) 47

مراسلات الشريف حسين بن علي و(مكماهون) 49

إعلان الثورة 54

اتفاقية سايكس – بيكو 60

الحكومات المحليّة في شرق الأردن 61

الفصل الثاني: تأسيسُ الدولة الأردنيّة **67**

إمارة شرق الأردن (تأسيس الإمارة) 69

التطور السياسيّ (1921-1928) 73

التطور السياسيّ بعد سنة 1928 76

تأسيس الجيش 81

توسيع الجيش 83

الأحوال الاقتصاديّة في الفترة الأولى 85

ملكية الأرض 88

التربية والتعليم في المرحلة الأولى 90

البنية الاجتماعيّة 91

الفصل الثالث: استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة 1946 ..... **97**

المبحث الأول: استقلال المملكة الأردنيّة الهاشميّة 1946 99

المبحث الثاني: أهم الأحداث السياسيّة 108

الفصل الرابع: النظام البرلمانيّ والخصائص الدستوريّة 151
المبحث الأول: النظام البرلمانيّ 153
المبحث الثاني: الخطاب السياسيّ الأردني 156
المبحث الثالث: الخصائص العامة لدستور 1928 (القانون الأساسي) 162
المبحث الرابع: الظروف السياسيّة التي أدت لصدور دستور 1952 167
الفصل الخامس: السلطة التنفيذيّة 191
المبحث الأول: السلطة التنفيذيّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة 194
المبحث الثاني: حقوق الملك 200
المبحث الثالث: مجلس الوزراء 205
المبحث الرابع: الحكومات الأردنيّة في عهد الملك عبد الله الثاني 209
الفصل السادس: اختصاصات السلطة التنفيذيّة 223
المبحث الأول: سلطة عمل الأنظمة 225
المبحث الثاني: اختصاصات مجلس الوزراء 238
المبحث الثالث: المسؤولية الوزارية 241
الفصل السابع: السلطة التشريعيّة 247
المبحث الأول: السلطة التشريعيّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة 251
المبحث الثاني: دورات مجلس الأمة 268
المبحث الثالث: الحصانة البرلمانيّة 274
الفصل الثامن: اختصاصات السلطة التشريعيّة 279
المبحث الأول: الاختصاص التشريعي 281
المبحث الثاني: الاختصاص السياسيّ 288
المبحث الثالث: الاختصاص الماليّ لمجلس الأمة 291
المبحث الرابع: ديوان المحاسبة 298
الفصل التاسع: السلطة القضائية 301
أنواع المحاكم في الأردن 306

الفصل العاشر: المسيرة الديمقراطية الأردنيّة 319
المبحث الأول: المسيرةُ الديمقراطيّةُ 321
المبحث الثاني: الميثاقُ الوطنيُ الأردني 324
المبحث الثالث: الحياةُ النيابيةُ 327
المبحث الرابع: مفهومُ «الأردن أولاً» 343
المبحث الخامس: التنميةُ السياسية 356
المبحث السادس: الحقوقُ والحرياتُ العامةِ للمواطن الأردني 373
الفصل الحادي عشر: الأوراقُ النقاشيّة الملكيّة 381
الورقة النقاشية الأولى 384
الورقة النقاشية الثانية 385
الورقة النقاشية الثالثة 387
الورقةُ النقاشيُّة الرابعةُ 394
الورقة النقاشية الخامسةِ 397
الورقة النقاشية السادسة 402
الورقة النقاشية السابعةُ 404
الفصل الثاني عشر: الأحزاب السياسيةِ في الأردن (1921–2021) 405
المبحث الأول: الإطارُ النظريّ للأحزاب السياسية 406
المبحثُ الثاني: الأحزاب السياسية في الأردن (1920 - 1946) 410
المبحث الثالث: الأحزاب السياسيّة في الأردن (1950-1957) 419
المبحث الرابعُ: نشاطاتِ الأحزاب (1952-1957) 427
المبحث الخامس: قانونُ الأحزاب الأردني 1992 431
المبحث السادسُ: الأحزاب السياسية (1992-2021) 433
الفصل الثالث عشر: الهاشميّـون – آل البيت 445
الفصل الرابع عشر: رموز وشخصيات وطنية 471
الفصل الخامس عشر: عوامل الاستقرار السياسي في الأردن 515
أولاً: شخصية الملك 522

ثانياً: المؤسسة العسكرية 525
ثالثا: البنى الاجتماعية 531
رابعاً: درجة التكيّف السياسيّ 534
رابعاً: الاعتزازُ الوطنيّ (الانتماء والولاء) 540
خامساً: مركزيةُ النظام 542
سادساً: العامل الخارجي 543
الفصل السادس عشر: السّياسة الخارجية الأردنيّة 547
المبحث الأول: الأسس والمرتكزات وهياكل صنع القرار 549
المبحث الأول: هياكل صنع القرار السياسي الخارجي الأردني 550
المبحث الثاني: معاهدةُ السلام الأردنيّة – الإسرائيلية 554
المبحث الثالث: الملك عبد الله والقضية الفلسطينية 557
المبحث الرابع: مشاريع الوحدة الأردنيّة – العربية 559
المبحث الخامس: الملك الحسين والقضية الفلسطينية 564
المبحث السادس: السّياسة الخارجية الأردنيّة في عهد الملك عبدالله الثاني 570
المبحث السابع: الدور الأردني تجاه القدس 576
الفصل السابع عشر: دور المؤسسة العسكريّة في الأردن 591
المبحث الأول: دور المؤسسة العسكريّة في الأردن 593
المبحث الثاني: سجل قادة ورؤساء أركان الجيش العربيّ الأردني منذ التأسيس. 608
الفصل الثامن عشر: الحروب العربيّة– الإسرائيليّة 617
المبحث الأول: حرب 1948 619
المبحث الثاني: حرب حزيران 1967 655
المبحث الثالث: معركة الكرامة 21 آذار1968 666
المبحث الرابع: دور الجيش العربيّ في حرب 1973 677
الفصل التاسع عشر: مؤسسات وطنية 683
المبحث الأول: الديوان الملكيّ الأردني (The Royal Hashemite Court) 685
المبحث الثاني: دائرة المخابرات العامة 706
المبحث الثالث: مديرية الأمن العام 709

الفصل العشرون: التحديات الاقتصاديّة 719
الاستثمار 721
تحدي البطالة 723
تحدي الفقر 725
معلومات ومؤشرات دولية 728

قائمة المصادر والمراجع 733
الملاحق 747

فهرست الجداول

جدول رقم (1): عدد سكان المملكة حسب الجنس من التعدادات (1952، 1961، 1979، 1994، 2000-2003، 2019-2020)..... 20
جدول رقم (2): عدد سكان المملكة المقدّر حسب المحافظة والجنس (2020)..... 38
جدول رقم (3): عدد سكان المملكة المقدّر حسب الحضر والريف (2020)..... 39
جدول رقم (4): عدد سكان المملكة المقدّر حسب الجنس وفئة العمر في نهاية 2020..... 40
جدول رقم (6): لقاء (هربرت صموئيل) في السلط مع شيوخ الأردن (21 آب 1920)..... 54
جدول رقم (7): الحكومات المحليّة (أيلول 1920)..... 65
جدول رقم (8): الحكومات المحليّة القوة الأمنية (1920)..... 66
جدول رقم (9): مجلس المشاورين..... 71
جدول رقم (10): تعديل الحكومة الجديدة (5 تموز 1921)..... 71
جدول رقم (11): حكومة حسن خالد أبو الهدى..... 73
جدول رقم (12): رؤساء المجالس التشريعيّة..... 81
جدول رقم (13): مالية حكومية شرق الأردن (1924 -1941) (بالجنيهات الإسترلينية)..... 86
جدول رقم (14): التجارة في شرق الأردن (1936 -1941) بالجنيهات الفلسطينيّة..... 87
جدول رقم (15): حيازات الأراضي سنة 1937..... 89
جدول رقم (16): التعليم في شرق الأردن (1928-1944)..... 90
جدول رقم (17): حكومة النابلسي..... 118
جدول رقم (18): تمثيل الأحزاب في البرلمان (1950-1957)..... 119
جدول رقم (19): المجالس الوطنيّة الاستشاريّة (1978-1984)..... 142
جدول رقم (20): إنجازات الملك حسين (1953-1999)..... 146
جدول رقم (21): مجلس النواب (1950)..... 170
جدول رقم (22): رؤساء الوزراء في الأردن (1921-2021)..... 241
جدول رقم (23): توزيع الدوائر الانتخابيّة وعدد المقاعد..... 260
جدول رقم (24): توزيع الدوائر الانتخابيّة على مستوى المملكة..... 262
جدول رقم (25): قراءة إحصائية بانتخابات 1997..... 327

جدول رقم (26): نسب الاقتراع على مستوى المملكة 330
جدول رقم (27): نسبة الانتخابات (2020)..... 332
جدول رقم (28): مجالس النواب (1947-2021)..... 338
جدول رقم (29): قائمة الأحزاب السياسية الأردنيّة لعام 2021 442
جدول رقم (30): دورات الأمير الحسين..... 457
جدول رقم (31): أسماء ورموز وشخصيات أردنيّة 509
جدول رقم (32): الفائزون بلقب باشا 513
جدول رقم (33) عدد المدارس العسكريّة..... 598
جدول رقم (34) قائمة رؤساء الديوان الملكي..... 704
جدول رقم (35) أسماء مديري الأمن العام (1956-2021)..... 717
جدول رقم (38) نسبة الأمية من مجموع السكان..... 729
جدول رقم (39) ترتيب الأردن عالمياً وفق مؤشر مدركات الفساد للعامين (2019-2020)..... 731
جدول رقم (40) ترتيب الأردن في مؤشر الدول الهشة للأعوام (2019- 2021) 732

شكر وتقدير

الشكر لله وحده الواحد الأحد على نعائمه دومًا. كثيرون يستحقون الشكر والتقدير لمساندتهم ودعمهم في إنجاز هذا العمل الموسوعيّ الذي يؤرخ مسيرة الدولة الأردنيّة عبر مائة عام (1921–2021). الشكر والتقدير لمعالي الأخ يوسف العيسوي رئيس الديوان الملكي الهاشميّ لمساندته ودعمه في إنجاز هذا العمل، والشكر موصول لصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية متمثلاً بالأخوين معالي ناصر أحمد اللوزي، وصائب الحسن، وأتقدم بموفور الشكر والتقدير للدكتور نذير عبيدات رئيس الجامعة الأردنيّة، ولا أنسى هنا دور ومساندة عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنيّة، وأخص بالشكر الفاضلة الدكتورة عفاف مزعل أبو الشعر لدورها في التدقيق اللغوي لصفحات هذا الكتاب.

وأتقدم بالشكر لأفراد أسرتي كافة لتحملهم عناء انشغالي وتوفيرهم الوقت طيلة فترة تزيد على عام متواصل، وبكل الأحوال أتقدم بالشكر والامتنان لكل من قدم لي معلومة أو وثيقة، أو بيانات أو تقارير. الشكر لهم جميعًا على مساعدتهم ومساندتهم، ونرجو الباري عز وجل أن يكون هذا العمل مفيداً ونافعًا.

أمين المشاقبة

5/ 7/ 2021

مقدمة

يَصدرُ هذا الكتاب الموسوعيّ في غمرة احتفالات المملكة بالمئوية ومرور مائة عام على تأسيس الدولة الأردنيّة، وبهذه المناسبة الوطنيّة نقدم هذا العمل لأبناء الشعب الأردني العظيم ليكون مرجعًا توثيقيًا للتطوّر التاريخيّ والسياسيّ للمملكة الأردنيّة الهاشميّة منذ بداية التأسيس سنة 1921. الهدف الرئيس لهذا الكتاب الموسوعيّ هو توثيق لأهم الأحداث التاريخيّة والسياسيّة التي مرت بها البلاد ليكون مصدراً شاملاً لتلك التطورات والأحداث للعامة والدارسين، وأصحاب القرار كافة.

يخبرنا تاريخ الأردن أن مسيرته لم تكن خالية من الآلام والصدمات والتحديات وعلى الرغم من ذلك فلا تزال المملكة دولة تسير بنجاح وتستمر المسيرة في ظروف صعبة للغايّة، وحيث أن الواقع الجيوسياسي للدولة يفرض نفسه بقوة على العديد من الصعد، فإن أحداث الشرق الأوسط ومخرجاتها تجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً في الأوضاع السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والديمغرافيّة. والأردن يحاول بجهود مضنية وبتلاحم القيادة والشعب للحفاظ على الاستقرار والسير قدمًا في معارج البناء والتقدم.

يحتوي هذا الكتاب على عشرين فصّلاً منها التاريخي، والسياسيّ، والاجتماعيّ، تسرد حالات التطور عبر مائة سنة من عمر الدولة الأردنيّة الأولى، فالفصل الأول يتناول الثورة ومسارها ونتائجها ويعالج الفصل الثاني تأسيس إمارة شرق الأردن وقضايا التطور السياسيّ في المرحلة الأولى منذ عام 1921 وحتى 1952، وعملية تأسيس الجيش والظروف الاقتصاديّة والبنى الاجتماعيّة. أما الفصل الثالث فيتناول استقلال المملكة عام 1946 وما تلاه من أحداث أثّرت على الحياة العامة في البلاد منذ تسلّم المغفور له الحسين بن طلال سلطاته الدستوريّة عام 1953، وحلف بغداد وتعريب الجيش والأحداث الجسام التي هزت البلاد وتحليل يعالج هذا الفصل كلّ هذه الأمور وغيرها إلى تاريخ وفاة الملك حسين في 7 شباط 1999.

وتتطرق الفصول الستة اللاحقة (الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع) إلى النظام السياسيّ برمته من حيث تطوره، والأبعاد الدستوريّة التي تحكم عمله، ناهيك عن السلطات

الثلاث: التنفيذيّة، والتشريعيّة، والقضائيّة واختصاصاتها حسب نصوص الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته المختلفة وخصوصاً في الأعوام 2011 و2014 و2016.

ويعالج الفصل العاشر المسيرة الديمقراطيّة، وعمليات التحول السياسيّ منذ عام 1989؛ الميثاق الوطنيّ، الحياة النيابية والمؤسسات الدستوريّة المتخصصة، وبعض الاستراتيجيات الوطنيّة مثل «الأردن أولاً»، والتنمية السياسيّة ويختم الفصل في الحقوق والحريات العامة للأردنيين حسب نصوص الدستور. أما الفصل الحادي عشر فيتطرق للأوراق النقاشية الملكية السبعة التي تبرز فيها رؤية جلالة الملك للتحديث السياسيّ وآليات العمل السياسيّ العام.

وينظر الفصل الثاني عشر في الأحزاب السياسيّة وتطورها التاريخيّ منذ عام 1921 وحتى 2021 ضمن مراحل متعددة، وكذلك قوانين الأحزاب للأعوام 1992 و2015 وقائمة عامة بأعداد الأحزاب الأردنيّة.

أما الفصل الثالث عشر فيركز على سيرة الهاشميّين (آل البيت) وحياتهم وأدوارهم، ويتبعه الفصل الرابع عشر الذي يعطي فكرة عامة عن رموز وشخصيات وطنية أردنيّة وأدوارهم السياسيّة والاجتماعيّة والعسكريّة في فترات متعددة وتلتها قائمة بأسماء بعض الرموز التي لم نتمكن من الكتابة عنها ويأتي ذلك من باب التقدير والاحترام والتوثيق.

ويتطرق الفصل الخامس عشر إلى عوامل الاستقرار السياسيّ في الأردن والتي تمثّلت بشخصية الملك، والمؤسسة العسكريّة والبنى الاجتماعيّة ومركزيّة النظام، وجميعها تفسر حالة الاستقرار السياسيّ للدولة الأردنيّة.

ويعالج الفصل السادس عشر السّياسة الخارجية؛ أسسها ومرتكزاتها، ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، والأردن والقضية الفلسطينيّة، والدور الأردني تجاه القدس. كما يعالج الفصل السابع عشر دور المؤسسة العسكريّة وسجل قادة رؤساء هيئة الأركان.

وينظر الفصل الثامن عشر بتحليل شمولي إلى الحروب العربيّة – الإسرائيليّة ودور الأردن فيها وتحديداً حروب: 1948 و1967 و1973.

أما الفصل التاسع عشر فيعالج بعض المؤسسات الوطنيّة مثل الديوان الملكي، المخابرات العامة والأمن العام ويلقي الفصل العشرون الضوء على التحديات الاقتصاديّة مثل البطالة، والفقر

والاستثمار، ويضم بعض المؤشرات الدوليّة، ناهيك عن بعض الملاحق التوضيحية التي تهم تاريخ الأردن.

إن هذا الكتاب الموسوعيّ عن تأريخ الدولة الأردنيّة وتطورها السياسيّ نضعه بين يدي القارئ ليساهم في زيادة المعرفة العلمية والوعي السياسيّ بطبيعة الموضوعات المختلفة التي تناولها.

إن في أيّ جهد إنساني بعض الثغرات والاختلالات، وما من عمل أو جهد إلّا ويعتريه شيء من النقص، وأتمنى أن يكون هدف أيّ نقد يوجه لهذا العمل هو تجويده وتحسينه وتلافي الثغرات وليس الإساءة أو التجريح لأن الكمال لله وحده الواحد الأحد القهار.

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

أ. د. أمين المشاقبة

جدول زمني بالأحداث[1]

اليوم	الشهر	السنة	الحدث
		2000 ق م	وصول القبائل العربيّة والأنباط إلى المنطقة
		1250 ق م	قيام الدولة العمونية
		330-1200ق م	صناعة الفخار والحديد في الأردن
		586 ق م	عمون تدخل تحت حكم نبوخذ نصر إلى جانبِ القدس وصيدا ومؤاب
		333 ق م	الإسكندر الأكبر يسيطر على الأردن
		312 ق م	الأردن وبقية بلاد الشام ينضمون إلى دولةٍ البطالمة
		106 ق م	نشأة مملكة الأنباط
		63 ق م	احتلال روما لفلسطين وسوريا والأردن
		القرن الأول للميلاد	بقاء الأردن ومناطق أخرى تحت حكم الغساسنة إلى القرن الميلادي الأول
		القرن السادس	وجود آثار وخرائط ودلائل للبيزنطيين في الأردن
		542 م	الطاعون يغزو منطقة الأردن
		614 م	الاحتلال الساساني ينكّل ويقتل بالناس في المنطقة
		629م	إمبراطور هرقل يهيمن على الأردن وفلسطين
		636 م	معركة اليرموك في الأردن
		634-638م،	عمر بن الخطاب يدخل فاتحاً للأردن وبلاد الشام
		656 م	عثمان بن عفان يتولى الخلافة على المنطقة ومنها الأردن

(1) المشاقبة، أمين، مرجع سابق. وموقع التاريخ الأردني

History of Jordan Historyofjordan.com 11.02.2021

		969 م	الدول الفاطمية تستولي على الأردن أثناء حكم مصر
		1187 م	معركة حطين بقيادة صلاح الدين الأيوبي وتحرير المنطقة
		1401 م	التتار يغزو المنطقة ومن ضمنها الأردن
		1187 م	معركة حطين
		1516 م	معركة مرج دابوق
		1882م	يوم ميلاد الأمير عبدالله الأول في مكة المكرمة
		1909 م	يوم ميلاد الملك طلال
		1914-1918م	الحرب العالمية الأولى
		1915 م	ميثاق دمشق
10	حزيران	1916 م	الثورة العربيّة الكبرى وعيد الجيش
		1916 م	اتفاقية سايس بيكو
		1917 م	وعد بلفور
		1920 م	اتفاقية سان ريمون
5	تشرين الثاني	1920 م	وصول الأمير عبدالله إلى معان
2	آذار	1921 م	استقبال الأمير عبدالله من قبل زعماء الحركة الوطنيّة في عمّان
26-27	آذار	1921 م	تأسيس الإمارة
18	نيسان	1921 م	رشيد طليع يرأس أول حكومة
5	أيلول	1923 م	حكومة خالد أبو الهدى
20	شباط	1928 م	الاتفاقية البريطانية الأردنيّة الأولى
16	نيسان	1928 م	إصدار القانون الأساسي
25	تموز	1928 م	المؤتمر الوطنيّ الأردني الأول
	شباط	1929 م	أول مجلس تشريعي في الأردن

9	شباط	1931 م	حلّ المجلس التشريعي الأول
8	كانون الثاني	1934 م	وفاة الأمير شاكر بن زيد
		1945 م	بريطانيا تعترف بقرار الأمم المتحدة ببناء المؤسسات الدستوريّة في الأردن
25	نيسان	1946 م	معاهدة التحالف المشتركة مع بريطانيا
22	أيار	1946 م	التعديلات الدستوريّة في الجلسة الاستثنائية
25	أيار	1946 م	إعلان الاستقلال وإنهاء الانتداب
28	تشرين الثاني	1946 م	مصادقة السلطة التشريعيّة على إعلان الاستقلال
1	شباط	1947 م	صدور الدستور الأردني الجديد
7	آذار	1947 م	الأمير طلال وليًا للعهد
20	تشرين الأول	1947 م	أول برلمان أردني
24	نيسان	1950 م	إعلان قرار الوحدة بين الضفتين
11	أيار	1950 م	تشكيل لجنة تعديل الدستور
20	تموز	1951 م	استشهاد الملك المؤسس عبدالله الأول بن الحسين
6	أيلول	1951 م	إعلان الملك طلال ملكًا على الأردن
9	أيلول	1951 م	الملك طلال يؤدي اليمين الدستوريّة أمام السلطة التشريعيّة
11	آب	1952 م	إعلان الملك حسين ملكًا على الأردن
		1952 م	إصدار الدستور/ إنشاء ديوان المحاسبة/ مرض الملك طلال/ تنازله للحكم للأمير حسين
2	أيار	1953 م	تأدية الملك حسين اليمين الدستوريّة ملكًا على الأردن
14	كانون أول	1955 م	قبول الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة
1	آذار	1956 م	تعريب الجيش الأردني
13	آذار	1957 م	جلاء القوات البريطانية خارج الأردن
13	نيسان	1957 م	فشل المحاولة الانقلابية للضباط الأحرار في الأردن

14	شباط	1958 م	الاتحاد العربيّ بين العراق والأردن
14	تموز	1958 م	استشهاد الملك فيصل الثاني في العراق
1	آذار	1959 م	الإذاعة الأردنيّة تبدأ أعمالها (هنا عمان)
29	آب	1960 م	استشهاد هزاع المجالي
28	كانون الثاني	1962 م	تشكيل وصفي التل للحكومة
30	كانون الثاني	1962 م	يوم ميلاد الملك عبدالله الثاني
6-4	كانون الثاني	1964 م	البابا بولس السادس يزور الأردن
1	نيسان	1965 م	تعيين الأمير حسن وليـًا للعهد
5	حزيران	1967 م	العدوان الإسرائيليّ (النكسة)
21	آذار	1968 م	معركة الكرامة البطولية
14	أيلول	1969 م	أزمة بين الأردن والمقاومة الفلسطينيّة
6	أيلول	1970 م	تشكيل حكومة عسكرية
17	أيلول	1970 م	أحداث أيلول
15	تموز	1971 م	إخراج الفدائيين من أحراش جرش
28	تشرين ثاني	1971 م	اغتيال الشهيد وصفي التل
7	تموز	1972 م	وفاة الملك طلال
		1972 م	مشروع المملكة العربيّة المتحدة
		1973 م	الأردن يشارك في مؤتمر السلام في جنيف
12	تشرين أول	1973 م	الأردن يقف مع سوريا في حرب تشرين
26	تشرين أول	1974 م	مؤتمر قمة الرباط والاعتراف بمنظمة التحريّر الفلسطينيّة ممثلة شرعية للشعب الفلسطينيّ
9	شباط	1977 م	استشهاد الملكة علياء زوجة الملك حسين
		1987 م	الأردن يستضيف قمة الوفاق والاتفاق
31	تموز	1988 م	فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربيّة

18	نيسان	1989 م	أحداث معان
27	نيسان	1989 م	الأمير زيد بن شاكر يشكّل الحكومة
18	تشرين الثاني	1989 م	انتخابات البرلمان الحادي عشر
9	نيسان	1990 م	تشكيل لجنة صياغة الميثاق الوطنيّ
9	حزيران	1991 م	إقرار الميثاق الوطنيّ
30	تشرين أول	1991م	قبول الأردن في المشاركة في مدريد (مؤتمر السلام)
30	آذار	1992م	إنهاء الأحكام العرفية
24	أيلول	1992م	الملك حسين يعود إلى الوطن بعد رحلة علاج
2	تشرين ثاني	1993م	الأمير عبدالله بن الحسين مساعداً لقائد القوات الخاصة
10	حزيران	1993 م	عقد قران الأمير عبدالله بن الحسين على رانيا الياسين
8	تشرين الثاني	1993 م	انتخابات المجلس الثاني عشر
31	أيار	1994 م	الأمير عبدالله بن الحسين برتبة عميد
28	حزيران	1994 م	الأمير عبدالله يرزق بمولوده الأول الأمير حسين
26	تشرين أول	1994 م	توقيع اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل
2	أيار	1998 م	تعيين الأمير عبدالله بن الحسين قائد للقوات الخاصة برتبة لواء
7	شباط	1999 م	وفاة الملك حسين بن طلال
7	شباط	1999 م	إعلان الأمير عبدالله بن الحسين ملكـًا وتسلم سلطاته الدستوريّة
21	آذار	1999 م	تتويج رانيا العبدالله ملكة
9	حزيران	1999 م	عيد الجلوس الملكي
24	تشرين أول	2000 م	توفيع اتفاقية مع الولايات المتحدة (التجارة الحرة)
27	آذار	2001 م	القمة العربيّة في عمان، وافتتاحها من قبل الملك عبدالله بن الحسين
		2001 م	صدور قانون الانتخاب المؤقت

11	أيلول	2001 م	أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة
30	آب	2002 م	رحيل الأمير زيد بن شاكر
30	تشرين أول	2002 م	إطلاق مبادرة تحت شعار «الأردن أولاً»
17	حزيران	2003 م	انتخاب المجلس النيابي الرابع عشر وتحديد الكوته النسائية
		2004 م	الملك عبدالله يصدر رسالة عمان
1	تشرين الثاني	2006 م	قانون إشهار الذمة الماليّة رقم 54 لسنة 2006 م
9	تشرين ثاني	2005 م	أحداث فنادق عمان الإرهابية
7	آذار	2007 م	إلقاء الملك عبدالله بن الحسين خطاب في الكونغرس
8	تموز	2007 م	إعلان المدينة الأردنيّة البتراء من إحدى عجائب الدنيا السبع
20	تشرين الثاني	2007 م	انتخاب المجلس النيابي الخامس عشر
2	تموز	2009 م	الأمير حسين بن عبدالله ولياً للعهد
		2010 م	قانون الدوائر الوهمية المؤقت
9	نيسان	2012 م	قانون الهيئة المستقلة للانتخاب
7	حزيران	2012 م	قانون المحكمة الدستوريّة رقم 15 لسنة 2012 م
25	حزيران	2012 م	قانون الانتخاب والقانون المعدل رقم 8
		2014 – 2015 م	الأردن يحصل على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن لثلاث مرات في العام نفسه، وترأس مجلس الأمن مرتين
28	أيلول	2015 م	الملك عبدالله يلقي خطاب في الجمعية العامة للأم المتحدة في الدورة السبعين حول وصفه الحرب
16	كانون الأول	2015 م	قانون اللامركزيّة رقم 49 لسنة 2015 م
		2015 م	قانون الأحزاب رقم لسنة 2015 م
		2016 م	قانون الانتخاب رقم 6
		2016 م	قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 م

20	سبتمبر	2016 م	انتخابات المجلس الثامن عشر
	آذار	2017 م	استضاف الأردن نهاية آذار الماضي القمة العربيّة الثامنة والعشرين التي عقدت أعمالها في منطقة البحر الميت
15	آب	2017 م	انتخابات المجالس المحليّة (انتخابات اللامركزيّة)
	كانون الأول	2017 م	الرئيس الأمريكي ترامب يعلن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإلغاء الدعم المالي للأونروا
	أيار	2018 م	النظام السياسيّ الأردني يأمر بعلاج 30 فلسطينيّاً من غزة جراء مسيرات العودة
	حزيران	2018 م	استقالة رئيس الحكومة هاني الملقي بعد احتجاجات شعبية ضد الظروف الاقتصاديّة وعمر الرزاز رئيسا للوزراء
	حزيران	2018 م	(اجتماع مكة) الكويت والسعودية والإمارات تتقدم حزمة اقتصادية للأردن ماليـاً ولخمس سنوات بقيمة ملياري دولار
	آب	2018 م	عمل إرهابي بتفجير مركبة أمنية في الفحيص
	تشرين الثاني	2018 م	الملك عبدالله يحذر المجتمع الدولي من التراخي في دعم اللاجئين الفلسطينيّين
	حزيران	2019 م	الأردن يشارك في مؤتمر المنامة بخصوص صفقة القرن
	تشرين الثاني	2019 م	قرار الملك عبدالله بإنهاء اتفاقية الباقورة والغمر
	أيار	2020 م	الملك عبدالله في حوار مع مجلة دير شبيغل الألمانية قال إن ضم إسرائيل لأراضي من الضفة الغربيّة سيؤدي إلى صدام مع الأردن
	اكتوبر	2020 م	رحيل حكومة عمر الرزاز وتشكيل حكومة عون الخصاونة
	تشرين الثاني	2020 م	انتخابات المجلس النيابي التاسع عشر
		2020 م	الملك عبدالله يشارك في قمة سياسية مع ملك البحرين وولي عهد أبوظبي
	شباط	2020–للآن	الأردن يتعرض لموجات مستمرة من فيروس كورونا

رموز ودلالات

1. **التاج:** وهو رمز النظام الملكي، ولـه خمسة أضلاع ذهبية متشابكة بحلقات ترتكز على قاعدة ذهبية.
2. **الوشاح:** وهو الوشاح الذي يتربع عليه التاج وهو يمثل العرش الهاشميّ وهو مصنوع من المخمل الأحمر القرمزي من الخارج والحرير من الداخل وهما رمز الفداء والصفاء.
3. **رايتان:** كلّ منهما تمثل راية الثورة العربيّة الكبرى التي يكون طولها ضعف عرضها وتقسم أفقياً إلى ثلاث قطع متساوية: العليا منها سوداء والوسطى بيضاء والسفلى خضراء يوضع عليها من ناحية السارية مثلث أحمر قاعدته مساوية لعرض الراية وارتفاعه لنصف طول الراية.
4. **طير العقاب:** ويمثل القوة والبأس والعلو ويرمز لونه إلى راية الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم وعمامته، ويقف الطير على الكرة الأرضية مفرود الجناحين فوق المعمورة ويلامس كلّ جناح طرف الراية.
5. **كرة أرضية زرقاء** اللون ترمز إلى انتشار الإسلام وحضارته في العالم.
6. **أسلحة عربية:**

- ترس مصنوع من معدن البرونز ومزركش بزهرة الأقحوان التي كان يستعملها العرب في الزخرفة المعمارية، يوضع الترس أمام الكرة الأرضية وهو رمز للدفاع عن الحق.
- سيف ورمح وقوس وسهام توضع على جانبي الترس ويكون لون رأس الرمح والسهم ذهبياً وأما لون القوس فبني.
- سيفان مذهبان بداخل غمديهما.

7. ثلاث سنابل ذهبية وسعفة نخيل تحيط بالترس والسنابل على اليمين والسعفة على اليسار ومرتبطة بشريط النهضة.
8. وسام النهضة من الدرجة الأولى يثبت في منتصف شريطه ويرتبط بقاعدة السنابل والسعفة.
9. شريط أصفر (كردون) يتدلى من شريط وسام النهضة مكوناً من ثلاثة مقاطع ويطرز عليه العبارات التالية:

في الوسط: ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

في الجهة اليمنى: الراجي من الله التوفيق والعون.

في الجهة اليسرى: عبد الله الثاني ابن الحسين بن طلال بن عون.

التاج الملكي:

يتألف الشعار الملكي أو التاج الملكي من:

- **السنبلتين:** وهما رمز للخير والعطاء السماوي الذي أنعمه المولى على هذا البلد بمناخه المعتدل الذي يساعد على الزراعة وأولها القمح.
- **السيفين:** هما رمز للقوة والمنعة في هذا البلد الآمن بفضل قيادته وجيشه.
- **التاج الملكي:** يرمز إلى أن النظام في الدولة هو نظام ملكي وراثي في عائلة الملك عبد الله بن الحسين.
- **الجيش العربيّ:** وهو حامي التاج، وقوة الدولة الذي يمسك بالسيف الذي يحمي الوطن وخيراته.

السلام الملكي الأردني:

تعبير فني من الموسيقى والشعر يرمز إلى الذات الملكية أو من يمثلها في المناسبات الرسميّة كما يرمز بالتالي إلى المملكة الأردنيّة الهاشميّة، وهو من كلمات: عبد المنعم الرفاعي وموسيقى غالب الشعلان، وكلماته هي:

عاش المليك، عاش المليك، سامياً مقامه خافقات في المعالي أعلامه

وهذا المقطع الذي يعزف فقط في السلام الملكي الأردني أما بقية كلمات السلام الملكي فهي:

نحن أحرزنا المنى يوم أحييت لنا نهضة تحفزنا

نتسامى فوق هام الشهب

يا مليك العرب لك منا خير نبي شرف في النسب

حدثت عنه بطون الكتب.

الشباب الأمجد جندك المجند عزمه لا يخمد

فيه من معناك رمز الدأب

دمت يا نوراً وهدى في البرايا سيدا هانئاً ممجدا

تحت أعلامك مجد العرب.

العلم الوطنيّ:

هو رقعة من نسيج ذات لون أو عدة ألوان معينة وقد تحمل أشكالاً أو رموزاً وتمثل الشخصية الاعتبارية للدولة لتميزها عن غيرها من الدول في المحيط العالمي، ينظم استخدامه القانون والعرف الدوليان والقوانين المحليّة للدولة صاحبة العلم، واعتبر العلم ورفعه رمزاً للسيادة على المكان كما اعتبر تحقيره عملاً عدائياً موجهاً إلى الدولة صاحبة العلم.

العلم الأردني:

بدأ استعمال هذا العلم بصورته الحالية منذ استقلال الأردن عام 1946 للميلاد، وقد وضع الدستور الأردني مواصفات هذا العلم في المادة الرابعة التي نصت على: «تكون الراية الأردنيّة على الشكل والمقاييس التالية»:

طولها ضعف عرضها، وتقسم أفقياً إلى ثلاث قطع متساوية متوازية: العليا منها سوداء والوسطى بيضاء والسفلى خضراء، ويوضع عليه من ناحية السارية مثلث قائم أحمر قاعدته مساوية لعرض الراية وارتفاعه مساو لنصف طولها، وفي هذا المثلث كوكب أبيض سباعي الأشعة مساحته مما يكن أن تستوعبه دائرة قطرها واحد من أربعة عشر من طول الراية وهو موضوع حيث يكون وسطه عند نقطة تقاطع الخطوط بين زوايا المثلث، وبحيث يكون المحور المار من أحد الرؤوس موازياً لقاعدة هذا المثلث. وترمز النجمة السباعية إلى أن الأردن هي الدولة السابعة في الانتساب لجامعة الدول العربيّة بعد الاستقلال. وورد في مصدر آخر إنها ترمز إلى المثاني السبع. أما ألوان العلم فيعبر عنها بيت الشعر التالي: «بيض صنائعنا سود وقائعنا خضر مرابعنا حمر مواضينا».

الدولة الأردنيّة ونظام الحكم:

تأسست إمارة شرق الأردن في 27 آذار 1921م على يد الأمير عبد الله بن الحسين إذ تحولت الإمارة إلى مملكة بتاريخ 25 أيار 1946م ويلقب عبد الله الأول بالملك المؤسس الذي استطاع أن يرسي قواعد الدولة والأمن والاستقرار للأردن الحديث، والمملكة الأردنيّة الهاشميّة هي دولةٍ عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربيّة، ونص الدستور الأردني الحالي المعدل لعام 1952م بأن النظام السياسيّ **نظام نيابي ملكي وراثي**، وأن **الأمة هي مصدر السلطات** إذ تمارس السلطات على الوجه المبين بالدستور حيث تناط السلطة التشريعيّة بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب، وتناط السلطة التنفيذيّة بالملك ويتولاها بوساطة وزرائه، وتناط السلطة القضائية بالمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها

وتصدر الأحكام وفق القانون باسم الملك، وأن عرش المملكة وراثي في أسرة عبد الله ابن الحسين «المؤسس» وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور وفقاً لأحكام الدستور.

هذا وقد استشهد الملك المؤسس عبد الله الأول في الحرم القدسي الشريف في 20 تموز 1951م، بعدها تولى الملك طلال بن عبد الله الحكم في 6 أيلول 1951م، ونودي بالحسين بن طلال ملكاً في عام 1952م ولم يكن قد بلغ سن الرشد إذ تسلم سلطاته الدستوريّة، أيار عام 1953م حتى توفاه الله يوم 7 شباط 1999م وهو اليوم الذي تسلم به صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستوريّة إذ أقسم اليمين الدستوريّة أمام مجلس الأمة في ذلك اليوم. وفق نص الدستور الأردني، فإن النظام السياسيّ:

- نيابي ملكي وراثي.
- ملكية دستوريّة.
- الأردن دولةٍ عربية مستقلة ذات سيادة.
- الشعب الأردني جزء من الأمة العربيّة.
- اللغة الرسميّة هي اللغة العربيّة.
- دين الدولة الإسلام.
- عاصمة الدولة عمان.

السيادة:

هي العنصر المعنوي من عناصر الدولة، وهي الإرادة العليا والاستقلال عن أيّ سيطرة أجنبية، ولها وجهان ما يسمى بالسيادة الداخلية وهي مطلقة وتعني سيطرة الدولة على أرجاء الإقليم كافة وبالمعنى القانوني تعني قدرة الدولة في تطبيق قوانينها وأنظمتها على الأفراد والمنظمات الواقعة ضمن نطاق إقليمها. والوجه الآخر هو السيادة الخارجية وهي نسبية وتعني استقلال الدولة عن أيّ سيطرة خارجية وقدرتها في اتخاذ قراراتها في التعامل الدولي باستقلال كامل وبحرية.

الاستقلال الوطنيّ:

عدم خضوع الدولة لأي سيطرة أجنبية أو خارجية وقدرتها في الاعتماد على ذاتها في استغلال مواردها وحماية الإقليم بمن فيه، وحريتها في التشريع والمحافظة شخصيتها الوطنيّة من لغة وعادات وتقاليد ومصالح.

الانتماء:

شعور وإحساس عاطفي بالارتباط بأرض وشعب وحضارة.

المملكة الأردنيّة الهاشميّة

الموقع الجغرافي: يقع الأردن في قارة آسيا على خط طول 36 شرقـًا وخط عرض 31 شمالاً، ويمثل وسطـًا واسعـًا بين أقطار الوطن العربيّ.

المساحة: تبلغ مساحة الأردن 95 ألف كم^2 تقريبـًا منها 755 كم^2 المساحة المائية تمثل البحر الميت، ومساحة الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة 89342كم^2.

الأردن: يطلق اسم الأردن على المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن بضم الدال وتشديد النون، والأردن نسبة إلى نهر الأردن الذي ينبع من جبل الشيخ، وكلمة الأردن في اللغة العربيّة تعني الشدة والغلبة.

المناخ: الأردن يسود مناخ شرقي البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بأنه حار وجاف صيفـًا وبارد ورطب شتاءً، حيث تصل درجات الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي في بعض المناطق المرتفعة، وأعلى معدل سقوط أمطار يصل إلى 526.3 ملم وأدنى معدل سقوط يصل إلى 0.5 ملم.

التقسيمات الإداريّة:

استناداً لنظام التقسيمات الإداريّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة رقم (46) لسنة 2000م فقد قسمت المملكة إلى اثنتي عشرة محافظة ضمت (50) لواءً وهي المحافظات التالية:

تسلسل	المحافظة	المركز
.1	محافظة العاصمة	ومركزها مدينة عمان.
.2	محافظة إربد	ومركزها مدينة إربد.
.3	محافظة البلقاء	ومركزها مدينة السلط.
.4	محافظة الكرك	ومركزها مدينة الكرك.
.5	محافظة معان	ومركزها مدينة معان.
.6	محافظة الزرقاء	ومركزها مدينة الزرقاء.
.7	محافظة المفرق	ومركزها مدينة المفرق.

.8	محافظة الطفيلة	ومركزها مدينة الطفيلة.
.9	محافظة مأدبا	ومركزها مدينة مأدبا.
.10	محافظة جرش	ومركزها مدينة جرش.
.11	محافظة عجلون	ومركزها مدينة عجلون.
.12	محافظة العقبة	ومركزها مدينة العقبة.

السكان:

تشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة إلى أن عدد سكان المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 2020م يقدر بنحو (10.806.000) عشرة ملايين وثمانمائة وستة آلاف ويشكّل الذكور منهم ما نسبته 52.3٪ في حين تشكّل نسبة الإناث ما نسبته 47.7٪ من المجموع العام للسكان. ويتركز ما نسبته 61.2٪ من السكان في إقليم الوسط (عمان، والزرقاء، والبلقاء، ومأدبا) ثم إقليمي الشمال والجنوب بنسبة 29.1٪ و9.1٪ على التوالي.

معدل النمو السكاني:

بلغ معدل نمو السكان لسنة 2020م 1.8٪ ويعود السبب في ارتفاع معدل النمو السكاني إلى انخفاض معدلات الوفيات لدى الأطفال والذي بلغ (22) طفلاً لكلّ ألف مولود، إضافة إلى ارتفاع المعدلات المتوقعة إلى الحياة المقدر 70.6 سنة للذكور 72.4 سنة للإناث ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الصحية وازدياد الوعي الصحي لدى الأفراد.

الفئات العمرية:

يعتبر المجتمع الأردني من المجتمعات الفتية ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية الأقل من (15) سنة بحوالي 34.1٪ في حين بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية (15-59) سنة حوالي 60.2٪ أما الفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد بلغت نسبتهم 5.5٪.

الالتحاق بمراحل التعليم:

بلغ عدد السكان الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة عام 2020م حوالي (2.200.000) طالب وطالبة ويشكّل هذا العدد ما نسبته (30.2)٪ من إجمالي عدد السكان، وتبلغ نسبة الأمية 5.1٪ بين السكان الذين أعمارهم من 15 سنة فأكثر[1].

معدلات النمو السكاني:

1961–1952	:	٪4.8
1979–1961	:	٪4.8
1994–1979	:	٪4.4
2000–1999	:	٪2.8
2021–2020	:	٪1.8

(1) انظر التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة لعام 2003م، التقرير السنوي لوزارة العمل لسنة 2003م ص24-27.

جدول رقم (1)

عدد سكان المملكة حسب الجنس من التعدادات 1952، 1961، 1979، 1994، 2000-2003، 2019-2020

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1952[1]	301.7	248.5	586.2[*]
1961[2]	469.4	431.4	900.8
1965	534.6	493.4	1028.0
1970	784.3	723.9	1508.2
1975	941.5	869.0	1810.5
1979[3]	1115.8	1017.2	2133.0
1980	1164.0	1069.0	2233.0
1981	1209.0	1110.0	2319.0
1982	1256.0	1153.0	2409.0
1983	1304.0	1198.0	2502.0
1984	1355.0	1244.0	2599.0
1985	1408.0	1292.0	2700.0
1986	1463.0	1342.0	2805.0
1987	1520.0	1394.0	2914.0
1988	1579.0	1448.0	3027.0
1989	1640.0	1504.0	3144.0
1990	1809.0	1659.0	3468.0
1991	1931.0	1770.0	3701.0
1992	2006.0	1838.0	3844.0
1993	2084.0	1909.0	3993.0
1994[4]	2160.7	1978.7	4139.0
1995	2240.0	2051.0	4291.0

4444.0	2124.2	2319.8	1996
4600.0	2195.6	2404.4	1997
4755.7	2269.9	2485.8	1998
4900.0	2337.8	2562.2	1999
5039.0	2403.6	2635.4	2000
5182.0	2.471.8	2.710.2	2001
5329.0	2541.9	2.787.1	2002
5480.0	2.613.8	2.866.2	2003
5579.0	2.710.0	2.887.0	2004
5758.0	2.790.0	2.968.0	2005
5928.0	2.870.0	3.058.0	2006
6106.0	2960.0	3.146.0	2004
6293.0	3.050.0	3.243.0	2008
6490.0	3.150.0	3.340.0	2009
6698.0	3.250.0	3.448.0	2010
6993.0	3.288.0	3.705.0	2011
7427.0	3.492.0	3.935.0	2012
8114.0	3.815.0	4.299.0	2013
8804.0	4.140.0	4.664.0	2014
9531.7	4.484.9	5.046.8	[5]2015
9559.0	4.498.0	5.061.0	[6]2015
9798.0	4.610.0	5.188.0	2016
10053.0	4.730.0	5.323.0	2017
10309.0	4.851.0	5.458.0	2018
10554.0	4.966.0	5.588.0	2019
10806.0	5.084.0	5.722.0	2020

(1) إحصاءات المساكن 1952.

(*) لا يشمل هذا الرقم الزوار الأجانب، والبعثات الدبلوماسية الأردنيّة في الخارج وعائلاتهم، وأفراد القوات المسلحة الأردنيّة وعائلاتهم المتواجدة في المعسكرات.

(2) نتائج التعداد العام الأول للسكان والمساكن في 18/ 11/ 1961.

(3) نتائج التعداد العام للمساكن والسكان في 10/ 11/ 1979.

(4) نتائج التعداد العام للمساكن والسكان في 10/ 12/ 1994.

(5) نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في 30/ 11/ 2015.

(6) السكان نهاية 2015

ملاحظة: تم تعديل التقديرات السكانية للسنوات خلال الفترة 1980–1993 بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 1994. وتعتبر أعداد السكان المقدرة لهذه الفترة هي المعتمدة فقط وناسخة لما نشر سابقًا.

جدول رقم (2)

عدد سكان المملكة المقدر حسب المحافظة والجنس 2020

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع	
			عدد	٪
العاصمة	2436000	2100500	4536500	42.0
البلقاء	298900	257700	556600	5.2
الزرقاء	817000	728100	1545100	14.3
مأدبا	113200	100900	214100	2.0
إربد	1035500	968300	2003800	18.3
المفرق	321000	301500	622500	5.8
جرش	139500	128800	268300	2.5
عجلون	102600	96800	199400	1.8
الكرك	187200	171200	358400	3.3
الطفيلة	57000	52000	109000	1.0
معان	93600	85700	179300	1.7
العقبة	120500	92500	123000	2.0
المجموع	5722000	5084000	10806000	100.0

جدول رقم (3)

عدد سكان المملكة المقدر حسب الحضر والريف 2020

المحافظة	حضر[1]	ريف	المجموع
العاصمة	4410200	126300	4336500
البلقاء	456900	99700	556600
الزرقاء	1488900	56200	1545100
مأدبا	167500	46600	214100
إربد	1850500	153300	2003800
المفرق	433600	188900	622500
جرش	206500	61800	268300
عجلون	167300	32100	199400
الكرك	211900	146500	358400
الطفيلة	85000	24000	109000
معان	97000	82300	179300
العقبة	181400	31600	213000
المجموع	9756700	1049300	10806000
٪	90.3	9.7	100.0

(1) يقصد بـ«الحضر» التجمعات التي يبلغ عدد سكانها 5 آلاف نسمة أو أكثر كما هيّ محددة سنة 2004.

جدول رقم (4)

عدد سكان المملكة المقدر حسب الجنس وفئة العمر في نهاية 2020

فئة العمر	ذكور		اناث		المجموع		نسبة الجنس(*)
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
4–0	636380	11.1	604110	11.9	1240490	11.5	105.3
9–5	677970	11.8	647870	12.7	1325840	12.3	104.6
14–10	589430	10.3	556050	10.9	1145480	10.6	106.0
19–15	565310	9.9	509320	10.0	1074530	9.9	111.0
24–20	588590	10.3	483850	9.5	1072440	9.9	121.6
29–25	521360	9.1	420290	8.3	941650	8.7	124.0
34–30	448910	7.8	383670	7.5	832580	7.7	117.0
39–35	399870	7.0	338380	6.7	738250	6.8	118.2
44–40	345040	6.0	290880	5.7	635920	5.9	118.6
49–45	293160	5.1	243540	4.8	536700	5.0	120.4
54–50	212230	3.7	184380	3.6	396610	3.7	115.1
59–55	144400	2.5	133010	2.6	277410	2.6	108.6
64–60	97790	1.7	91620	1.8	189410	1.8	106.7
65+	210660	3.5	197030	3.9	398690	3.7	102.3
مجموع	5722000	100.00	5084000	100.00	10806000	100.00	112.5

(*) نسبة الجنس: عدد الذكور لكلّ 100 أنثى.

الفصل الأول

الثورة العربيّة الكبرى

مقدمة

عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى في تموز 1914م، كان المشرق العربيّ يخضع لحكم الإمبراطورية العثمانية وقد عانت البلاد من سوء الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة ومن سياسات التسلط والتحكم التي مارستها الإدارة العثمانية. هذا وقد دخلت الحكومة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ودول المحور في تشرين الثاني عام 1914. عند إعلان الحرب هذه شددت جماعة الاتحاد والترقي قبضتها على البلاد العربيّة وحرمت العرب من الكثير من حقوقهم وامتيازاتهم دون هوادة. واستخدمت سياسات القمع والإرهاب في المناطق والولايات العربيّة كافة. حيث عانى السكان الظلم، والتعسف، والجور، مما أدى إلى ثورتهم ضد الدولة العثمانية. وكان لانتشار الحركات الإصلاحية في البلاد الدور والأثر في بث الروح الوطنيّة، حيث تكونت جمعيات سياسية سرية تهدف إلى الإصلاح والنهضة، ومن أهم هذه الجمعيات: الجمعية العربيّة الفتاة، وجمعية العهد، وجمعية المنتدى الأدبي وغيرها.

وهنا اتجهت الأنظار إلى إمارة مكة المكرمة الركيزة الأساسية للروابط بين العالم الإسلامي. «وكان الشريف حسين بن علي المنقذ الأعظم أمير مكة قائد الثورة والنهضة العربيّة الحديثة ضد الظلم والتعسف. فكانت الثورة العربيّة الكبرى أو النهضة العربيّة عندما أطلق الشريف الحسين بن على الرصاصة الأولى في 10 حزيران 1916م».

إذ كانت الثورة العربيّة الكبرى السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد العربيّة في المشرق للتخلص من الحكم العثماني والحفاظ على وحدتها واستقلالها وتحررها. وقد كانت مسوغات قيامها من خلال المنشورات، وصحيفة القبلة الناطقة بلسانها، ما يلي:

أولاً: اضطهاد العرب، وحرمانهم من أدني حقوقهم ومطاردة المفكرين والساسة ورجالات النهضة العربيّة.

ثانيًا: محاربة اللغة العربيّة، واعتماد سياسات التتريك، وذلك بإلغاء اللغة العربيّة بالمدارس والدواوين، وإلغاء القوميّة العربيّة من خلال سياسات ضم شعوب المنطقة (الأمة العربيّة) إلى الأمة التركية.

ثالثًا: خروج جمعية الاتحاد والترقي (الحزب الحاكم) في الدولة العثمانية عن تعاليم الإسلام.

رابعًا: تفريط الحكم العثماني بحماية الدولة والحفاظ على ممتلكاتها ووقوع كثير من المناطق لنفوذ دول أجنبية.

خامسًا: سوء الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة وانتشار الفقر، والبطالة والأمية.

سادسًا: كان المسوغ العام هو الحفاظ على البلاد العربيّة ووحدتها واستقلالها، وإنقاذها من الاستعمار التركي، والحفاظ على الأمة ودينها ولغتها وتراثها [1].

عودة الشريف الحسين بن علي

عاد الشريف حسين بن علي قادمًا من إسطنبول عبر البحر بعد أن عين أميراً على مكة، وكان الوصول إلى جدة في أول أسبوع من ذي القعدة سنة 1328 هـ(1908م). وكان في استقباله مئات الرجال من شرفاء وعظماء ومشايخ عربان أخذوا يدخلون على المغفور له الشريف الحسين بن علي وكلهم دامعي العين شوقًا وسروراً وكان من المستقبلين من الأشراف آل محمد بن عون: محسن بن عبدالله بن محمد بن عون وأخوه عبدالله، وجميل بن ناصر بن علي بن محمد وإخوته عبدالمعين وزامل، وكان يتقدم أشراف الطائف الشريف زيد بن فواز بن ناصر وبنوه عبدالله وحمود وشاكر وابن أخيه شرف [2].

وبعد ثلاثة أيام من الإقامة في جدة غادرها الشريف حسين بن علي ومن معه إلى مكة حيث ركب إلى جانبه الشريف زيد بن فواز «آسن آل عون يؤمئذ» أمير الطائف[3] ومنذ ذلك الوقت توطدت أواصر علاقة وثيقة أخوية بين الأمير عبدالله بن الحسين والأمير شاكر بن زيد، وفي أول مشكلة تواجه الإمارة الحديثة في مكة، وهي معركة مواجهة الإدريسي (غزوة عسير) شارك الأمير شاكر بن زيد في تلك الحملة مرافقًا للأمير عبدالله والأمير فيصل، حيث كان يقود الحملة والده

---

(1) قاسم محمد صالح وآخرون، النهضة العربية الكبرى، عمان 1989، ص52-54 وكذلك د. إبراهيم الشريقي، الثورة العربية الكبرى، لندن، 1984، المقدمة.

(2) الأستاذ أحمد بن السيد زيني دحلان، أمراء البلد الحرام، بيروت، 1981. والآثار الكاملة، الملك عبدالله، ص59 وما بعدها.

(3) المصدر السابق، الآثار الكاملة، ص59-64.

الشريف زيد بن فواز في المرحلة الثانية للحملة. كما يذكر الأمير عبدالله في مذكراته واصفاً دور الشريف زيد بن فواز وأبنائه بقوله: «ولم يكن لنا منهم إلّا الثبات»[1].

وبعد تعيين الأمير عبدالله عضواً في مجلس المبعوثان مندوباً لإمارة مكة سافر إلى إسطنبول (الآستانة) وكان يرافقه الأمير شاكر بن زيد، وفي سفرته الثانية إلى إسطنبول كان الشريف زيد بن فواز أمير الطائف في مرضه الأخير وقد سافر الأمير شاكر برفقة الأمير عبدالله كعادته.

وقبيل إعلان الثورة جرت محادثات أولية بقيادة زيد بن الحسين مع مستر (ستورس هوجارات) للتباحث ببعض القضايا الاستراتيجية.

الموقف الدولي

مصالح الدول الأوروبية في منطقة الشرق العربيّ باعتباره جزءاً من الدولة العثمانية كانت كبيرة وكثيرة، إذ كانت هذه الدول تسعى إلى تعزيز مصالحها وتوسيع رقعة نشاطها، ولذلك كانت الأطماع كبيرة في المنطقة. وبالنظر إلى العلاقات الاقتصاديّة والماليّة الأوروبية، وعلى سبيل المثال العلاقات الفرنسية مع الدولة العثمانية فهي قديمة جداً، إذ أن هناك استثمارات مالية فرنسية كقروض بلغت سنة 1896 40٪ من مجموع الدين العام العثماني، وبلغت حصة بريطانيا 29٪ من الدين العثماني، وحصة ألمانيا 7.2٪ من مجموع الدين العثماني[2].

وكانت هناك امتيازات فرنسية في المنطقة، وقد انصبت تلك الامتيازات في مشاريع عديدة منها مشاريع الطرق، والمواصلات وخدمة التجارة والسكك الحديدية، إذ بلغت رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة في الدولة العثمانية قرابة (5880 مليون) فرنك فرنسي[3].

وكذلك هناك امتيازات ألمانية مثل امتياز سكة حديد بغداد، بالإضافة إلى المصالح والاتفاقات المتعددة لبريطانيا مع مشايخ الخليج، وعدن، وغيرها.

---

(1) المصدر السابق، ص80-81.

(2) د. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، 1919 - 1945، بيروت، 1985، ص18-20.

(3) المصدر السابق.

هذه المصالح ولدت حالة تنافس شديدة بين تلك الدول الأوروبية وغيرها، من أجل الحصول على مزيد من المكاسب الاقتصاديّة، والسيطرة السياسيّة على ممتلكات الدولة العثمانية والمنطقة العربيّة باعتباره جزء من هذا الإرث العثماني.

وقد سعت الدولة العثمانية إلى تقليص تدخل كلّ من فرنسا وروسيا، وبريطانيا في شؤونها، والحد من عمليات التآمر عليها، من خلال التقرب من ألمانيا، فمنحت ألمانيا عدة امتيازات ومشاريع اقتصادية، وزادت درجة التعاون العسكريّ معها؛ إذ استعان أنور باشا وزير الحربية العثماني سنة 1913 ببعثة عسكرية ألمانية لإصلاح وتطوير وتدريب الجيش العثماني، وفي المقابل سعت بريطانيا وفرنسا وروسيا بمحاولات عدة لإبعاد الألمان عن العثمانيين، ولكن بسبب الظروف الدولية السائدة آنذاك، لم يستطيعوا أن يلغوا أو يحدوا من التعاون القائم بين الدولة العثمانية وألمانيا.

ونتيجة للمصالح البريطانية في المنطقة العربيّة، سعت بريطانيا إلى تقوية علاقاتها مع زعماء البلاد العربيّة من خلال العديد من الاتصالات التي أجراها مندوبو بريطانيا، وكذلك من خلال عقد الاتفاقات المختلفة لحماية المصالح البريطانية وسياستها الاستعمارية في المنطقة [1].

ونتيجة للتصرفات الاتحادية في مطاردة الزعماء العرب، والسياسات الظالمة بحق العرب وحقوقهم، وعدم رغبتهم في احترام المشاعر العربيّة القوميّة والحضارية، بدأ العرب يتطلعون إلى قيام نهضة عربية، وتوحيد أقطار الأمة ضمن دولةٍ واحدة موحدة، تحت زعامة واحدة محتملة للحسين بن علي أمير مكة.

وعلى الصعيد الدولي كانت الأحداث تنبئ بقيام صدام دولي وكان لا بد من شرارة لهذا الصدام، ففي عام 1914 حدث أن قتل ولي عهد النمسا وزوجته بسراييفو [2] فتوترت العلاقات الدولية لدرجة شديدة، ونتيجة لذلك اندلعت الحرب العالمية الأولى، ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا.

---

(1) د. يوسف غوانمة، الحسين بن علي، الملك الثائر، عمان، 1995، ص25.

(2) المصدر السابق، ص26.

ويلخص لنا د. علي محافظة في كتابه الفكر السياسيّ في الأردن، أنه كان من أهمها مسوغات قيام الثورة العربيّة الكبرى، هو: (اضطهاد العرب واضطهاد اللغة العربيّة وإبطالها في المدارس والمحاكم والدوائر الرسميّة، وخروج جمعية الاتحاد والترقي (الحزب الحاكم في الدولة العثمانية) عن تعاليم الإسلام الحنيف، وضعف الدولة العثمانية في حماية ممتلكاتها وسياسات التتريك، وأخيراً دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور بزعامة ألمانيا)[3].

ومن هنا رأى الحسين بن علي وأنجاله أنه لا مناص من مجابهة الدولة العثمانية والاستقلال عنها، والحفاظ على وحدة الأراضي العربيّة من أجل توحيد أقطار الأمة بدولةٍ واحدة مستقلة، تحقق المصالح العربيّة وتقوم على الوحدة، والحرية والاستقلال، حيث بدأ الحسين بن علي اتصالاته على الصعيد الدولي مع بريطانيا وعلى الصعيد العربيّ مع القيادات والزعامات العربيّة لتحقيق الهدف المنشود في قيام الدولة الموحدة والاستقلال عن الدولة العثمانية، وقد أعلنت الثورة ضد الأتراك في 10 حزيران 1916 [1].

الاتصالات الدولية (التمهيدية)

جرت الاتصالات التمهيدية بين الجانبين البريطاني والعربيّ، في الفترة الواقعة ما بين شباط 1914 وحتى حزيران 1915، وهدفت هذه الاتصالات بما احتوت من مقابلات أو مراسلات إلى عملية معرفة ما لدى كلّ طرف من مواقف سياسية تجاه الآخر، وما يدور في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسألة العربيّة والدولة العثمانية، بعدما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك في الأول من نوفمبر 1914.

- وجاءت أول لقاءات الهاشميّين مع بريطانيا، من خلال لقاء ضم الأمير عبدالله بن الحسين مع اللورد (كتشنر) في القاهرة، بالإضافة إلى (رونالد ستروس)، اشتمل هذا اللقاء على

(1) د. علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ج1، عمان 1990، ص39، 40.

(2) د. ممدوح الروسان، فلسطين في مراسلات حسين – مكماهون، 1915 – 1939، عمان 1990، ص9.

تساؤلات عدة حول المسألة العربيّة، وما المواقف البريطانية تجاه المضايقات التي يتلقاها الهاشميّون من الأتراك[1]، وفي أثناء عودة الأمير من الآستانة في نيسان 1914 التقى (ستروس)، وأبلغه الأخير أنه لا يتوقع تشجيعاً من بريطانيا تجاه المسألة العربيّة.

- وفي 24 سبتمبر 1914 على إثر وصول تقرير القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة، طلب (كتشنر) من (ستروس) أن يستوضح عن الوضع في الجزيرة العربيّة، فيما لو قامت أعمال عدائية ضد بريطانيا، وهل سيكون موقف الهاشميّين وعرب الحجاز مع بريطانيا أم ضدها[2]، وجاء رد الشريف وكما يراه البريطانيون، أنه «حذر ولكنه ودي ومشجع»، وورد كذلك «مدوا إلينا يد المساعدة، ونحن من جانبنا لا نعين بتاتاً هؤلاء المعتدين»[3].
- وأكدت الرسالة على المطالبة بوعد بريطاني بعدم التدخل في شؤون الجزيرة العربيّة الداخلية، وأن تساعد ضد الاعتداءات الأجنبية، وجاء الرد البريطاني في بداية شهر تشرين الثاني 1914 من (كتشنز) أن الحكومة البريطانية على استعداد لمساعدة الأشراف ضد الاعتداءات الأجنبية، وعدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية، والاعتراف بخليفة عربي. ورد الأمير عبدالله على ذلك برسالة، ذكر فيها أن والده لا يستطيع قطع علاقاته مع تركيا فوراً. ولكنه ينتظر بترقب المبررات المناسبة، ولا نية لديه لاتخاذ أيّ موقف ضد المصالح البريطانية في المنطقة.

تشير الدراسات في هذا السياق أن المبادرات الأولية قد جاءت من الأشراف الهاشميّين لمعرفة الموقف البريطاني تجاه العرب وقضاياهم وتعتبر مرحلة الاتصالات هذه مرحلة استطلاع المعلومات بين الطرفين، للوقوف على معرفة المواقف السياسيّة تجاه كلّ طرف، واتسمت هذه الاتصالات بالحذر والترقب والتأني، وخصوصاً من الأشراف الهاشميّين.

---

(1) المصدر السابق، ص10.

(2) د. مكي شبيكة، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، بيروت، 1971، ص21-22. انظر الروسان ص،10 وما بعدها.

(3) د. شبيكة، ص، 39.

هذا وقد أجرت بريطانيا العديد من الاتصالات، مع غير الأشراف على سبيل المثال: اتصالات مع عزيز المصري ومقابلته (لكاتين راسل)، واتصالات واتفاقيات مع (الإدريسي وابن سعود) وغيرهم [1].

مراسلات الشريف حسين بن علي و(مكماهون)

كان جل اهتمام الشريف حسين، هو توحيد الأقطار العربيّة من أجل إقامة دولةٍ عربية مستقلة، ونتيجة لذلك اتجهت أنظار القيادات العربيّة نحو الشريف، إذ تمت مبايعته وإعطاؤه زمام المسؤولية لقيادة الأمة نحو أهدافها في التحرر والاستقلال، وانطلاق الإرادة السياسيّة المستقلة، وقد أسفرت المشاورات بين الشريف وأنجاله من جهة والقيادات العربيّة من جهة أخرى إلى التفاوض مع بريطانيا لتأمين الدعم الدولي والمادي للمسألة العربيّة، حيث أن بريطانيا هي الأكثر حضوراً على الساحة العربيّة، إذ أن لها وجوداً في كلّ من السودان ومصر، وعدن ومنطقة الخليج العربيّ.

وقد ساهمت الممارسات العثمانية تجاه الأمة وأبنائها ومقدراتها، والمتغيرات الدولية في التسريع في الاتصال مع بريطانيا بشكل رسمي. فقد أرسلت الشريف حسين الرسالة الأولى من خلال المندوب الشيخ محمد بن عريفان، إلى (رونالد ستورس) في تاريخ 14 تموز 1915، وتضمنت الرسالة الشروط العربيّة من أجل الاتفاق مع بريطانيا على أساسها وهي[2]:

- أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربيّة التي يحدها شمالاً خط مرسين أضنة الموازي لخط 37°. وشرقًا حدود فارس إلى خليج البصرة، وجنوبًا المحيط الهندي، وغربًا البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين، وتوافق بريطانيا على إعلان خلافة عربية.
- تعترف حكومة الشريف بأولوية وأفضلية بريطانيا في جميع المشاريع الاقتصاديّة في الأراضي العربيّة.

---

(1) المصدر نفسه، ص9- ص288.

(2) سليمان الموسى، الحركة العربية، 1908 - 1924، بيروت 1970، ص202

- يقوم الطرفان المتعاقدان بمعاونة بعضهما بعضـًا ضد أيّ قوة أجنبية، ولا يعقد الصلح دون موافقة الطرفين.
- يتشاور الطرفان إذا دخل أحدهما في نزاع مسلح مع طرف ثالث.
- تعترف بريطانيا بإلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربيّة، وعليها أن تساعد الشريف للوصول إلى ذلك الإلغاء [1].

ويذكر الأستاذ سليمان الموسى في هذا الصدد أن الرأي الرسميّ البريطاني في مصر جاء محللاً ومفسراً بأن الرسالة احتوت على نقطتين مهمتين هما:

أولاً: اقتراح الشريف بعقد معاهدة مع بريطانيا.

ثانيـًا: اعتبار الشريف ناطقـًا باسم الأمة العربيّة في شبه الجزيرة وسورية والعراق [2].

أرسلت الرسالة الجوابية من السير هنري مكماهون في 30 آب 1915 متضمنة في مقدمتها شكراً على عواطف الشريف تجاه بريطانيا، وفي جوهرها رغبة بريطانيا في استقلال البلاد العربيّة ومواطنيها مع استصواب لفكرة إقامة الخلافة العربيّة عند إعلانها، وتطرقت الرسالة الجوابية إلى أن البحث في مسألة الحدود سابق لأوانه، لأن الحرب لا تزال قائمة، وأن بريطانيا على استعداد لتقديم المعونة للعرب[3].

من خلال تحليل هذا الرد، يعتقد بعضهم أنها تصريحات ذات صبغة تعميمية، قد صدر جزء منها من خلال موظفين رسميين بريطانيين، ويرى غيرهم أن مكماهون، يعتقد أن الشريف لا يمثل سوى الحجاز.

أما رسالة الشريف الثانية في 9 أيلول 1915 رداً على الرسالة الجوابية من (مكماهون) فقد تضمن فحواها استغراب الشريف من «الغموض وآثار الفتور والتردد» في مسألة الحدود العربيّة، وجاء في الرسالة التأكيد على أهمية وجدية مسألة الحدود العربيّة وارتباطها الجذري بالعرب ومستقبلهم.

---

(1) المصدر السابق، ص204-207.

(2) المصدر السابق.

(3) عبدالله بن الحسين الآثار الكاملة، بيروت 1970، ص111-112.

وكما يذكر الشريف حسين «الحدود المطلوبة هي حياتنا المادية والمعنوية والأدبية»[1].

وتضمنت الرسالة اعترافاً بأهمية دور بريطانيا وأولوياتها في الشؤون كافة، وأبرز الشريف اهتمامه بالحصول على المعونة من الحبوب لعامة الناس.

أما أهم رسالة في المراسلات العربيّة البريطانية، فقد وصلت ليد الشريف حسين بن علي من المعتمد البريطاني (مكماهون) بتاريخ 24 تشرين الأول من عام 1915، إذ جاء في مقدمتها أن الفتور والتردد حول مسألة الحدود لم يكن مقصوداً. «وأن ولايتا مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربيّة لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب، لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثني من الحدود المطلوبة، ومع هذا التعديل، وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود»[2].

ومع مراعاة التعديلات الآنفة الذكر، فإن بريطانيا مستعدة أن تعترف باستقلال العرب، وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها الشريف لدولته واحتوت الرسالة ضمان بريطانيا للأماكن المقدسة من كلّ اعتداء خارجي وتعترف بريطانيا بوجوب منع الاعتداء عليها، وكذلك استعداد بريطانيا لتقديم النصح والإرشاد من خلال مستشارين وموظفين بريطانيين. أما بخصوص ولايتي بغداد والبصرة، فإن اعتراف العرب بأنها مركز لمصالح بريطانيا تستلزم اتخاذ تدابير خاصة لحماية تلك المصالح في تلك الأقاليم، ويرى (مكماهون) في رسالته أن هذا الموقف، هو استجابة لرغبات الأصدقاء العرب[3].

وجاء رد الشريف الحسين علي رسالة (مكماهون) في 5 تشرين الثاني 1915 بالموافقة على ما ورد في الرسالة، من حيث التخلي بالمطالبة عن مرسين واضنة، والتأكيد على أن ولايتا حلب وبيروت هما ولايات عربية محضة، والتأكيد على عروبة الولايات العراقيّة، وضرورة حمايتها من الاعتداءات الأجنبية، وأن العرب سيقفون إلى جانب بريطانيا.

---

(1) سليمان الموسى، ص208.

(2) المصدر السابق، ص221.

(3) د. مكي شبيكه الملاحق، وسليمان الموسى مصدر سابق.

في 14 كانون الأول 1915، أرسل (مكماهون) رسالة إلى الشريف حسين بن علي يعرب فيها عن ترحيبه وتقديره لموافقة الشريف على التخلي عن المطالبة بمرسين واضنة من حدود العرب. أما بالنسبة لولايتي بيروت وحلب؛ فإنه سيؤجل مناقشة الموضوع لمرة أخرى، وفي وقت مناسب[1]. وتطرق (مكماهون) إلى أن بريطانيا لا تنوي إبرام الصلح، إلّا إذا كان ضمن الشروط الأساسية وحرية الشعوب العربيّة وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك.

وتشير الدراسات المتعلقة بالمراسلات أن مسألة الحدود العربيّة قد ترك جانبًا بعد رسالة الشريف حسين بن علي بتاريخ 1 كانون الثاني 1916، واقتصرت المراسلات آنذاك، وبعدها في موضوع ترتيب الوسائل والآليات المطلوب تطبيقها لقيام الثورة العربيّة.

جاء رد (مكماهون) على رسالة الشريف المؤرخة في 1 كانون ثاني في 25 كانون ثاني 1916، وقد أكد (مكماهون) غايات الشريف النبيلة في الحفاظ على المصالح العربيّة، وأن موضوع ولاية بغداد سينظر به في وقت مناسب، وأكد للشريف أن العلاقة القائمة بين بريطانيا وفرنسا متميزة، وأنها سوف تتعزز أكثر بعد انتهاء الحرب.

وقد أرسل الشريف برسالة إلى (مكماهون) بتاريخ 18 شباط 1916، موافقًا فيها على تأجيل مناقشة مسألة العراق والساحل السوري لمرحلة قادمة، ومعربًا فيها عن ارتياحه لجواب (مكماهون) الأخير. والرسالة الأخيرة التي أرسلها (مكماهون) إلى الشريف في 10 آذار 1916 قبل إعلان الثورة العربيّة، أعرب فيها عن شكره وتقديره لمواقف الشريف وإجراءاته لإعلان الثورة، وأن المؤن والسلاح في طريقها للحجاز من خلال بورسودان، وأبلغ الشريف بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم[2].

هذا وقد بلغ مجموع الرسائل التي أرسلت بين الطرفين عشر رسائل عرفت بمراسلات «حسين – مكماهون».

---

(1) سليمان الموسى، ص، 239.

(2) سليمان الموسى، ص273.

هذا وقد برزت الأطماع البريطانية في المنطقة لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية ومحاولة ربطها بالمصالح البريطانية والغربيّة ويمكن لنا أن نلخص بعض الملاحظات العامة بالموقف البريطاني بما يلي:

1. سعت بريطانيا إلى تحقيق مصالحها في المنطقة وإيجاد البديل للدولة العثمانية في التعامل معه من أجل تحقيق مصالحها.
2. التزام بريطانيا بالتزاماتها مع الدول المتحالفة معها وخصوصاً فرنسا، واتفاق سايكس/ بيكو يدل على ذلك.
3. ازدواجية السياسيّة البريطانية في المنطقة، تعامل ومراسلات مع الشريف حسين، واتفاقات ومعاهدات مع الإدريسي وابن سعود والعديد من مشايخ الخليج آنذاك.
4. واعتقاد كبير لدى بريطانيا أنها تريد أن تسير المرحلة وتنجزها ويؤدي ذلك لتحقيق مصالحها وهي بتلك السّياسة أرادت أن ترضي كلّ من يقف معها.
5. عدم معرفة الشريف الحسين بن علي وعدم اطلاعه على الاتفاقات والمراسلات الأخرى مع الأطراف العربيّة، أو الأجنبية.

جدول رقم (5)

مراسلات الشريف حسين – مكماهون (المندوب السامي البريطاني) القاهرة 1915–1916

الرقم	المكان	الزمان	من – إلى
.1	مكة	14 تموز 1915	من الحسين إلى مكماهون
.2	القاهرة	20 آب 1915	من مكماهون إلى الحسين
.3	مكة	19 أيلول 1915	من الحسين إلى مكماهون
.4	القاهرة	تشرين الثاني 1915	من مكماهون إلى الحسين
.5	مكة	تشرين الثاني 1915	من الحسين إلى مكماهون
.6	القاهرة	13 كانون الثاني 1915	من مكماهون إلى الحسين
.7	مكة	1 كانون الثاني 1916	من الحسين إلى مكماهون
.8	القاهرة	30 كانون الثاني 1916	من مكماهون إلى الحسين
.9	مكة	18 شباط 1916	من الحسين إلى مكماهون
.10	القاهرة	10آذار 1916	من مكماهون إلى الحسين

المصدر: الجيش العربيّ الأردني، جريس يوسف الشعيني، ط1، 2010، سليمان الموسى، مصدر سابق، ممدوح الروسان، حروب الثورة العربيّة الكبرى، والرسائل وعدت فيها بريطانيا استقلال العرب تحت الراية الهاشميّة.

إعلان الثورة

وفي يوم 9 شعبان 1334هـ الموافق 10 حزيران 1916م أعلنت الثورة العربيّة الكبرى في مكة المكرمة، والطائف، وجدة، وينبع، وصدر بيان الثورة ضد الأتراك من لدن صاحب السيادة العظمى الشريف حسين بن علي، طيب الله ثراه.

لقد كانت ثورة قومية إسلامية شاملة حيث تعتبر أول حركة عربيّة قوميّة وحدوية، ولم تكن ثورة إقليميّة أو طائفية أو عائليّة سعت بكلّ قدراتها إلى توحيد شمل العرب وتأسيس كيان سياسي

يجمع الأمة، وهي أول دعوة حقيقية عملية لتحقيق الوحدة والحرية والاستقلال وكما يقول الشريف الحسين بن علي «نحن نحارب من أجل غايتين شريفتين حفظ الدين وحرية العرب عامة» [1].

وقد حظيت الثورة العربيّة بمجموعة مقومات أدت إلى نجاحها. من هذه المقومات وجود أهداف ثابتة محددة وواضحة تركز على الوحدة والتحرر والاستقلال لتمثل طموح كلّ عربي في المناطق كافة. ووجود قيادة مؤهلة وشرعية على الأصعدة، وآخر هذه المقومات الدعم المالي والسياسيّ والعسكريّ الذي تعهدت به بريطانيا على الرغم من عدم كفايته [2].

وقد تولى الشريف الحسين بن علي القيادة العليا لعمليات الثورة متخذاً مكة المكرمة مركزاً رئيساً للقيادة، وتولى أبناء الشريف حسين بن علي قيادة القوات العربيّة على كافة الجبهات العسكريّة جميعاً، وانضم إلى الثورة العربيّة وقواتها أبناء العرب من كلّ المناطق والقبائل والعشائر، وشارك العديد من الأشراف أنجال الحسين بن علي بقيادة القوات وإدارة المعارك العسكريّة «والخطة التي اتبعها الشريف حسين كانت سبيله الوحيد لمناجزة الأتراك لأن القبائل البدوية المتناحرة والمتنافرة ما كان يمكن أن تحارب في صف واحد لولا وجود الشريف وأبناء عمومته على رأس الثورة»[3] واعتماداً على ذلك فقد شارك مع كلّ عشيرة أو قبيلة عدد من الأشراف كمنظمين وقادة لمعارك الثورة العربيّة الكبرى [4].

وقسمت الجيوش العربيّة إلى أربعة جيوش على أربع جبهات كالتالي:

---

(1) د. ممدوح الروسان، حروب الثورة العربية الكبرى، عمان 1986 ص12-13.

(2) المصدر نفسه، ص23-25.

(3) سليمان الموسى، صور من البطولة، ص41.

(4) الأشراف الذي شاركوا بالثورة ما يزيد على ألف مقاتل من أبرزهم شرف عبد المحسن، محمد بن أحمد، عبدالله بن ثواب الحارثي، فوزان الحارثي، شاكر بن زيد، حمود بن زيد، عبدالله بن حمزة الفعر، علي بن عريد، محمد بن عريد، مستور الفعر، شرف بن راجح، ناصر بن علي، علي بن الحسين الحارثي، راجع «صور من البطولة»، ص42.

أولاً: الجيش الشرقي وكان بقيادة الأمير عبدالله يساعده الأمير شاكر بن زيد وقاعدته العيص شمال غرب المدينة المنورة.

ثانيًا: الجيش الشمالي، بقيادة الأمير فيصل، وقاعدته منطقة بير سعيد 75 كم عن المدينة وعلى طريق ينبع.

ثالثًا: الجيش الجنوبي، بقيادة الأمير علي، ومقره رابغ.

رابعًا: الجيش الوسط، بقيادة الأمير زيد، وهو جيش احتياطي لمساندة بقية الجيوش[1].

وقد تكّوَن الجيش الشرقي من فئتين من الهجانة المدربين وفئة من الخيالة وسرّية من المدفعية الجبلية وعشائر عتيبة وعشائر مطير وعشائر حرب وعشائر هتيم واستقرت القوات في بلاد جهينة وتقلد قيادة هذا الجيش الأمير عبدالله ويساعده الأمير شاكر بن زيد وكان معهم في البداية خالد بن لؤي والشيخ ناهس الذويبي شيخ عشيرة حرب، وقد تم تقسيم القوات الشرقية (فئة الخيل) إلى ثلاثة أقسام، قسم بقيادة الشيخ هوصان بن عفار، وقسم بقيادة الشيخ راضي بن عفار، والأخير بقيادة عبدالله بن مسفر، وفي أولى المعارك التي خاضها الجيش في منطقة الحرة القريبة من المدينة تمت عملية التفاف من خلف القوات التركية المهاجمة لقطع أيّ إمداد عسكري عنها، ومن ثم أُمرت مشاة العشائر بالتقدم من اليمين واليسار. وفي المقدمة كان الأمير شاكر ابن زيد يتولى قيادة عشائر هذيل الشام، حيث دارت معركة حامية الوطيس، وكما يروي الأمير عبدالله في مذكراته بقوله «وإذا برشاشاتهم تلعلع ومتفجراتهم ترعد فينكعس صوتها في وديان الحرة وهضابها فلم يقف إنسان في مكانه بل حملوا حملة صادقة فأبادوا القوة التركية» [2]. وفي هذه المعركة أبيدت القوة التركية بأجمعها، وتم أسر قائد الحملة التركي الأميرال أشرف بك، وحصدت القوات العربيّة غنائم كثيرة، منها مدافع ورشاشات وكذلك 38 ألف جنيه ذهب عثماني[3].

---

(1) د. ممدوح الروسان، حروب الثورة العربية الكبرى، في الحجاز وبلاد الشام، (1916-1918) عمان، 1986، ص38-39، وكذلك راجع هنادي غوانمة، المملكة الهاشميّة الحجازية، عمان، 1989، ص80، وكذلك الآثار الكاملة، ص127 وما بعدها.

(2) راجع الآثار الكاملة، ص 134-136.

(3) نفس المصدر السابق، غوانمة، ص103.

وتمكنت القوات من احتلال المنطقة الواقعة بين هدية وأبو النعم على خط سكة الحديد إلى آبار أبي الحلو الغربي السكة الحديدية، حيث استمر العبور إلى تلك المنطقة خلال أربع ساعات، قامت القوات بتحطيم خطوط الاتصالات وقلع أعمدة البرق، وتم نزع قضبان سكة الحديد في تلك المنطقة. وتقدمت القوات تحت إمرة الأمير عبدالله والشريف شاكر بن زيد وتمركزت بوادي العيص «بربيعان» ومنها بدأت تنطلق الحملة تلو الأخرى لتدمير خط السكة الحديد[1]. وفي أول معركة عسكرية شارك بها (لورنس) كان تحت إمرة الأمير شاكر بن زيد حيث طلب الأمير عبدالله من الأمير شاكر أن يجهز حملة لتدمير خطوط سكة الحديد، ورافق لورنس الأمير شاكر في هذه الحملة، واختار الأمير شاكر مجموعةً من الرجال ومعظمهم من قبيلة عتيبة، وتحركت حملة الأمير شاكر نحو محطة أبى النعم وقوامها حوالي 300 مقاتل، حيث قصفت المحطة بالمدفع الجبلي، ولغمت بعض المواقع في خطوط سكة الحديد، واستولت على مخفرين للقوات التركية، وكانت خسارة الأتراك مئة مقاتل بين أسير وجريح وقتيل، وتم تدمير بعض المنشآت الموجودة في المحطة وإصابة قاطرة قطار. ثم عادت الحملة العسكريّة إلى مواقعها في معسكر الجيش الشرقي بوادي العيص[2] وأثناء تمركز الجيش الشرقي في تلك المنطقة انضمت العديد من العشائر إلى قوات الثورة، وفي الطريق الشرقية أخذت الحركة العربيّة تلاقي الاستحسان والنجاح، حيث سعت القوات إلى تدمير خطوط مواصلات الجيش التركي وقطع الإمدادات عنه.

وفي شهر كانون الثاني 1917 تم تضييق الحصار حول المدينة؛ فقد استقر الجيش الشرقي بوادي العيص، وتقدم الأمير علي إلى غدير أبو عوف وهزم فيصل القوات التركية في الخرزة وتبين بجلاءٍ تام عدم قدرتهم على الزحف نحو مكة، وفي تاريخ 21 ربيع الأول 1335 الموافق 15 كانون الثاني 1917 أرسل الأمير فيصل إلى الشريف حسين تقريراً يقول فيه:

- إن وصول سيدي عبدالله إلى وادي العيص مكنني من الزحف على الوجه وسنستولي عليه خلال هذين اليومين.

---

(1) الآثار الكاملة، ص136.

(2) سليمان الموسى، لورنس والعرب، 1992، ص77، حيث تمت هذه المرحلة بقيادة الأمير شاكر بن زيد في 26- آذار - 1997.

- بعد قدوم شاكر بالنيابة عن عبدالله سنقرر. إما أن ينزل قرب العلا ونوحد الحركات ونشتبك مع الترك في معركة فاصلة؛ إذ سيكون عندنا ما لا يقل عن 25 آلف مقاتل، أو أتحرك للشمال ونقطع السكة بين المعظّم وتبوك [1]. واستمر الحصار حول المدينة قرابة ثلاثة أشهر، حتى استسلمت الحامية التركية في المدينة، وتم إخراج فخري باشا قائد الجيش التركي هناك. هذا وتولى الأمير شاكر بن زيد مع الأمير عبدالله بناءً على طلب الأمير علي بن الحسين العودة إلى داخل المدينة، وتولى إجراءات التسليم للقوة التركية، وحفظ الأمن والاستقرار في المدينة المنورة.

احتل جيش الثورة بقيادة الأمير فيصل بن الحسين بلدة الوجه على شاطئ البحر الأحمر في كانون الثاني 1917، وتقدمت القوات الشمالية هذه نحو منطقة الأردن التي شهدت أراضيها معارك ضارية، وقد ساهم أهالي المنطقة مساهمة فاعلةً في تلك المعارك، وبذلوا الكثير من التضحيات من أجل التحرر والاستقلال من نير الحكم التركي، وكانت البداية في احتلال العقبة الذي اتخذت لفترة مركزاً لقوات الشمال بقيادة الأمير فيصل، وبمساعدة القوات البريطانية تم احتلال معان، وتدمير الكثير من مواقع سكة الحديد (الخط الحديدي الحجازي) ومطاردة فلول القوات التركية المندحرة. وخلال فترة قصيرة دّمر العرب العديد من مواقع الجيش التركي في كثير من مناطق الأردن. وفي نهاية شهر أيلول من سنة 1918 تمكنت قوات الثورة العربيّة من إخراج الجيش التركي من منطقة الأردن وتابعت حملة الأمير فيصل طريقها، وتمكنت من الاستيلاء على درعا ثم واصلت تقدمها ودخلت دمشق في اليوم الأول من تشرين الأول سنة 1918 [2].

حيث استقبل الأمير فيصل، وقواته استقبال الفاتحين المنتصرين، فقد قوبل بالهتافات والأهازيج؛ إذ كانَ يوماً تاريخياً لم تشهد له عاصمةٌ عربيةٌ مثيلاً منذ قرون، وللمرة الأولى رفع العلم العربيّ علم الحرية والسيادة بعد ما يزيد على 400 سنة من حكم الأتراك[3].

---

(1) سليمان الموسى، لورنس والعرب، مصدر سابق، ص49.

(2) سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط1، عمان 1959، ص32 وما بعدها و د. إبراهيم الشريقي ص32.

(3) د. إبراهيم الشريقي، مصدر سابق، ص32-33.

وكان هدف العرب من قيام الثورة العربيّة الكبرى والتحالف مع بريطانيا ودول التحالف هو إقامة دولةٍ عربية مستقلة، وتوحيد البلاد العربيّة تحت مظلة حكومةٍ ذات سيادةٍ موحدةٍ، وعلى هذا الأساس شكّل الأمير فيصل بن الحسين حكومةً عسكريةً بتاريخ 5 تشرين الأول سنة 1918، باسم الملك حسين بن علي في دمشق، وعهد برئاستها للفريق رضا باشا الركابي، وأطلق عليه اسم الحاكم العسكريّ العام، ولكنّ اتفاق بريطانيا وفرنسا على تقسيم البلاد السورية إلى ثلاث مناطقٍ سميت «بلاد العدو المحتلة» وقد أعلن في 22/ تشرين أول 1918، وقسّمت المناطق كما يلي [1]:

1. المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولى السلطات الإنجليزية إدارتها.
2. المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرق الأردن) ويتولى إدارتها الأمير فيصل.
3. المنطقة الغربيّة (لبنان والساحل السوري) ويتولى إدارتها الفرنسيون.

وهكذا خضعت منطقة شرق الأردن للإدارة العسكريّة بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، إذ تم تعيين حكامٍ عسكريين للمنطقة لإدارتها، وقد شارك وجهاء وزعامات البلاد في إدارة شؤون المنطقة. وقد شكّل الأمير فيصل في دمشق ديوان الشورى الحربي، وقد عمل الديوان على إعادة تنظيم الجيش العربيّ من خلال تسريح جيش الثورة، وتشكيل جيش منظم على احدث الأساليب.

وتم تقسيم سوريا إلى ثمانية ألويةٍ شملت ثلاثة منها المناطق الإداريّة التي تكونت منها شرق الأردن وهي: لواء الكرك، ومركزه الكرك ويشمل: قضاء الطفيلة، قضاء معان وقضاء العقبة ونواحي الشوبك، وذيبان وتبوك.

لواء البلقاء، ومركزه السلط ويشمل: قضاء الجيزة وعمان وناحية مأدبا، ولواء حوران ومركزه درعا ويشمل: أقضية أذرع والمسمية وبصرى وعجلون وجرش.

وقد سعى الأمير فيصل إلى مشاركة الشعب السياسيّة وتحمل المسؤولية في شؤون الحكم بتأسيس المؤتمر السوري. إذ تمت الانتخابات في مختلف البلاد السورية وافتتح الأمير فيصل المؤتمر السوري في تاريخ 7 حزيران 1919[2].

---

(1) سليمان الموسى، مصدر سابق، ص83.

(2) سليمان الموسى، ص85- 88.

اتفاقية سايكس – بيكو

كانت بريطانيا تسعى للسيطرة على منطقة الشرق الأدنى والجزيرة العربيّة بشكل كامل دون منافس لها، وعندما اكتشفت فرنسا ما تخطط حليفتها طلبت فرنسا من بريطانيا عقد اجتماع لتوضيح ما تسعى له بريطانيا وبحث أوضاع الشرق وتحديد موقف كلّ منهما، وقد عقد الاجتماع الأول في العاصمة الفرنسية بحضور رئيس الوزراء الفرنسي (كليمنصو)، ورئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) في شهر شباط 1916، وتم تشكيل لجنةٍ لاستكمال البحث في تحديد المناطق والحقوق لكلّ منهما وتم تعيين (جورج بيكو) ممثلاً لفرنسا و(مارك سايكس) ممثلاً لبريطانيا. وقد قامت اللجنة هذه بوضع صيغة الاتفاقية وأرسلت إلى روسيا للموافقة عليها باعتبارها حليفًا ووقع البروتوكول في (بطرسبرغ) في 26 نيسان 1916، وفي 16 أيار 1916 وقعت فرنسا وبريطانيا الاتفاقية السرية المعروفة باسم سايكس–بيكو، وتضمنت الاتفاقية على تقسيم سوريا الطبيعية من أجل مصالح الدولتين إلى أربع مناطق، تخضع كلّ منطقة لنوع من الحكم يختلف عن الآخر وحددت المناطق كما يلي:

أولاً: المنطقة «أ» وتشمل: مدن دمشق وحمص وحماة وحلب وتخضع لحكمٍ عربيّ ونفوذٍ فرنسي.

ثانيًا: المنطقة «ب» وتشمل: منطقة شرق الأردن وتخضع لحكم عربي ونفوذٍ بريطاني.

ثالثًا: المنطقة (الزرقاء)، وتشمل: الساحل السوري من صور جنوبًا حتى الإسكندرونة شمالاً، وتحكمها فرنسا حكمًا مباشراً.

رابعًا: المنطقة (السمراء) وتشمل: فلسطين، وتخضع لإدارة دولية ولكن بعد سقوط روسيا القيصرية وافقت الدول الكبرى على إعطاء بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وذلك لتنفيذ وعد بلفور والذي ينص على أن تصبح فلسطين وطنًا قوميًا لليهود.

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن هذه المعاهدة مرضيةً للدولتين وقد تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا في أيلول 1919 على الأسس التالية:

1. جلاء القوات البريطانية عن سوريا وإبقاء قوات فرنسية في غرب خط سايكس – بيكو
2. تضم ولاية الموصل إلى المنطقة البريطانية في العراق.

3. تطلق يد بريطانيا في فلسطين.
4. تبقى منطقة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني[1] وهكذا نكثت بريطانيا بوعدها للعرب، انطلاقاً من سياساتها الاستعماريّة وأجهضت بذلك قيام دولةٍ عربيةٍ مستقلةٍ موحدةٍ تحت قيادة زعماء الثورة العربيّة الكبرى.

وقد سعى الأمير فيصل بن الحسين إلى محاولة التوصل إلى اتفاقٍ مع حكومتي فرنسا وبريطانيا من أجل المحافظة على استقلال ووحدة سوريا، لكن محاولاته لم تتكلل بالنجاح، ومن أجل خلق الأمر الواقع قرر المؤتمر السوري في 7 آذار 1920، إعلان استقلال سوريا الكبرى (الطبيعية) سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، ونودي بالأمير فيصل ملكاً عليها. لكن بريطانيا وفرنسا لم يعترفا بذلك، وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، كما فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق. وفي 24 تموز 1920، وقعت معركة ميسلون بين فرنسا وقوات الحكومة الفيصلية واحتلت فرنسا دمشق وأمرت الأمير فيصل بمغادرتها وغادرها إلى درعا ثم حيفا وثم إلى بور سعيد ومنها بحراً إلى إيطاليا[2].

الحكومات المحليّة في شرق الأردن

زار المندوب السامي البريطاني في فلسطين (هربرت صموئيل) منطقة شرق الأردن والتقى في مدينة السلط بزعماء ووجهاء البلاد في 21 آب 1920، وكانت هذه بداية تطبيق اتفاقية سايكس – بيكو وإخضاع المنطقة للنفوذ البريطاني، ووضح لهم أن لتأسيس إدارة منفردةٍ أن بريطانيا مستعدة على حكم انفسكم وسيتم ارسال عددٍ من المعتمدين السياسيّين ورجال القضاء على معرفة بالأهالي واللغة العربيّة ويساعدونكم في تنظيم القوات للدفاع عنكم وتنظيم الدرك وترويج التجارة السليمة[3]. اجتمع كذلك نائب المندوب البريطاني (سمرست) في أم قيس مع زعماء المنطقة

(1) اتفاقية سايكس – بيكو، راجع إبراهيم الشريقي،ص 40-42، وكذلك سليمان الموسى، ص90، عادل الحياري، القانون الدستوري والنظام الأردني، ص485.

(2) سليمان الموسى، مصدر سابق، الحياري، ص486-487.

(3) سليمان الموسى، مصدر سابق، الحياري، ص102-103.

الشمالية، كان مطالب الأهالي مع الميجر (سمرست) في ما عرف بيان أو وثيقة أم قيس بتاريخ 2 أيلول 1920، القبول بتشكيل حكومةٍ عربيةٍ وطنيةٍ مستقلةٍ مكونةٍ من لوائي الكرك والسلط وقضائي عجلون وجرش، وضم لواء حوران وقضاء القنيطرة إلى هذه الحكومة، ونتمنى أن يتبعها قضائي مرجعيون وصور تحت الانتداب البريطاني على الشروط التالية:

1. أن يكون لهذه الحكومة أمير عربيٌ.
2. أن يكون لهذه الحكومة مجلسٌ عامٌ لوحده البلاد وسن القوانين وإدارة الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية.
3. أن لا يكون لهذه الحكومة أدنى علاقةٍ بحكومة فلسطين.
4. منع الهجرة اليهوديّة الصهيونيّة بتاتاً إلى أراضي هذه الحكومة ومنع بيع الأراضي لهم.
5. أن يكون لهذه الحكومة جيشاً وطنياً لأجل حفظ الأمن والنظام.
6. الحكومة الوطنيّة هي التي لها الحق وحدها بتجريد السلاح أو إبقائه بيد الأهالي.
7. إعفاء المجرمين السياسيّين وعدم تسليم أيّ منهم.
8. حرية التجارة بين الحكومة وجوارها والحصول على حقوق الجمارك.
9. كون سكة الحجاز الحديديّة وقفٌ إسلاميٌ تكون إدارتها للحكومة الجديدة.
10. شعار هذه الحكومة العلم السوري ذو النجمة.
11. أن تكون حدود البلاد غرباً نهر الشريعة (الأردن).
12. قيام بريطانيا بتقديم السلاح والأدوات الفنّية.
13. أن تكون حكومة بريطانيا منتدبةً على عموم سوريا تأمينا للوحدة.
14. أن يكون للحكومة معتمدون خارج البلاد وتكون مراجعتنا لنائب الملك ملك انجلترا[1].

وبدأت بريطانيا من خلال مجموعة من الضباط البريطاني بترغيب الأهالي في قبول الانتداب والتعاون معه وفي تلك السنة بدأت الحكومات المحليّة بالتشكّل، حيث تشكّلت حكومة عجلون برئاسة علي خلقي الشرايري في أيلول 1920، وتكونت حكومة أخرى في الشمال حكومة دير يوسف (ناحية المزار) الكورة في 15 أيلول 1920 بزعامة كليب الشريدة. وحكومة أخرى باسم

(1) سليمان الموسى، مرجع سابق، ص106-107.

حكومة ناحية عجلون بزعامة راشد الخزاعي وحكومة أخرى في جرش وناحية الرمثا وغيرها. وتشكّلت في منطقة البلقاء حكومة السلط (السلط وعمان ومأدبا)، وتكونت حكومة الكرك 19/ أيلول 1920 بزعامة رفيفان باشا المجالي. وهذه الحكومات المحليّة التي انتشرت في منطقة شرق الأردن لم تكن قادرةً على فرض سيادتها وسلطانها على المواطنين ولم تكن قادرةً على إقناع المواطنين بدفع الضرائب واحترام هيبة القانون وكان البعد الشخصي ظاهرة قوية في مسيرة هذه الحكومات؛ إذ لم تكن هناك مؤسسات قوية لفرض القانون.

هذا وتشكّلت حكومة قضاء إربد برئاسة علي خلقي الشريدة الذي تولى السلطة الإداريّة ومجلس إداريّ تكون من التالية أسماؤهم:

راشد الخزاعي، سعد العلي، سليمان السوّدي، ناجي العزام، محمود الحمود، تركي الكايد، نجيب فركوخ، وتم تشكيل مجلسٍ تشريعيٍ بالانتخاب في كانون الأول 1920 وتكون المجلس من الشخصيات الآتية:

ناجي العزام، حسن عبد الوالي عن الوسطية، سعد العلي بطاينة، وقاسم الغرايبة ونجيب فركوح عن ناحية بني جهمة، تركي الكايد العبيدات وحسين العلي عن الكفارات، سليمان السوّدي الروسان وفالح السمرين عن ناحية السرو، ومحمود الفنيش، وسالم الهنداوي وأيوب الإبراهيم عن بني عبيد ومحمد سعيد الشريدة وفارع النمر وساير الفرهود عن الكورة.

وحصل انشقاق أدى لقيام حكومة ناحية الكورة سميت حكومة (دير يوسف) وتكوّن مجلسها من: كليب الشريدة، محمد الحمود، سالم الهنداوي، عقلة محمد النصير، سالم الإبراهيم، محمد سعيد الشريدة وأحمد العلي [1].

وانشقاق آخر عن حكومة إربد تحت مسمى حكومة عجلون ترأس هذه الحكومة، راشد الخزاعي شيخ عشيرة الفريحات وتولى علي نيازي التل الإدارة، وعبد الله الريحاني الدرك.

حكومة جرش المحليّة برئاسة عبد العزيز الكايد، ونواش أبو دلبوح مدعيا عامـًا. وناحية الرمثا بزعامة ناصر الفواز لمدير الناحية.

وفي تاريخ 21 آب 1920 بقي المتصرف مظهر ارسلان حاكمـًا للسلط لكن تشكّل مجلس الشورى من: سعد الصليبي، محمد الحسين، نمر الحمود، الخوري أيوب الفاخوري، اسماعيل

(1) انظر سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958، ص110-111.

السالم، بخيت الإبراهيم، سعد المفتي، شمس الدين سامي، سيدو علي الكردي، ماجد العدوان، وإبراهيم الشويحات. إذ كانت عمان، ومأدبا تتبعان للسلط.

أما حكومة الكرك فتشكّلت برئاسة رفيفان باشا المجالي بتاريخ 19أيلول 1920 وتألف المجلس العالي للحكومة من:

عطوي المجالي، حسين الطراونة، سلامة المعايطة، الخوري عودة الشوارب، عبد الله العكشة، نايف المجالي، موسى المحيسن، وعبد الله العطيوي.

إن جميع هذه الحكومات المحليّة شكّلت برعاية الضباط البريطانيين وهم:

ميجر سمرست، مستر مانكتون، السير هربرت صموئيل، ميجو كلنفيل والسير اليك كركبرايد وجميعهم معتمدين من الحكومة البريطانية، حكومة الانتداب التي استخدمت سياسة «فرق تسد» للسيطرة على البلاد باعتبارها جزءاً خاضعاً للانتداب[1].

وفي نيسان 1920م عقد مؤتمر «قم» ألقى ناجي باشا العزام كلمة جاء فيها التهنئة باستقلال البلاد الشامّية، «وأن الهدف من هذا الاجتماع بمشايخ قضاء عجلون هو الخروج بقرارات تتضمن الرد السريع على الاعداء بمهاجمة المستوطنات اليهوديّة في سمخ وبيسان وطبريا، والهمة في عشائرنا ورجالنا والله معنا وسيشرح لكم الشيخ كايد خطة الهجوم التي ستكون في يوم 20 نيسان»، هذه الروح العروبية هي التي سادت في بلاد شرق الأردن ضد تهويد فلسطين وانطلقت العديد من الحملات ضد الاستيطان اليهودي ومنع اليهود من آفاق دولتهم. ونجد أن العشائر البدوية الأردنيّة احتفظت باستقلالها العشائري وعدم وجود سلطة للحكومات المحليّة عليها. وأن احترام النظام والأمن كان مفقوداً. إذ لم تخلق هذه الحكومات المحليّة أيّ حالة من حالات الاستقرار السياسيّ والحفاظ على أمن البلاد.

---

(1) سليمان الموسى مصدر سابق ص112-119. ومن الأسماء التي ساعدت في حفظ الأمن في الحكومات المحلية، عارف الحسن قائد درك السلط، صدقي القاسم قائد درك عمان، عمر لطفي قائد درك مأدبا محمد توفيق النجداوي، قائد شرطة السلط وعمان، والأمير محمود الشهابي قائم مقام عمان، وفي اربد تولى محمود ابو راس قيادة الدرك، عبد القادر التل مدير للمال، سامح حجازي مدير للمخابرات، المصدر نفسه.

جدول رقم (6)

لقاء (هربرت صموئيل) في السلط مع شيوخ الأردن 21 آب 1920 واجتمع مع الزعماء التالية:

تسلسل	الاسم
.1	حمد بن جازي شيخ مشاريخ الحويطات
.2	الشيخ رفيفان المجالي– الكرك
.3	الشيخ سلطان العدوان– البلقاء
.4	عدد من شيوخ بني صخر
.5	شيوخ وممثلين العقبة
.6	شيوخ من بني حسن
.7	شيوخ ووجهاء الشركس

جدول رقم (7)

الحكومات المحليّة أيلول 1920

	حكومة إربد برئاسة القائد علي خلفي الشراري انقسمت إلى خمس حكومات		
أ	.1	حكومة دير يوسف	برئاسة كليب الشريدة
	.2	حكومة عجلون	برئاسة راشد الخزاعلي
	.3	حكومة الوسطية	برئاسة ناجي العزام
	.4	حكومة الرمثا	برئاسة ناصر الفواز الزعبي
	.5	حكومة جرش	برئاسة عبد العزيز الكايد ونواش أبو دلبوح
ب	حكومة البلقاء، السلط، عمان ومأدبا		برئاسة مظهر ارسلان
ج	حكومة الكرك المؤابية		برئاسة رفيفان المجالي

المصدر: سليمان الموسى، مصدر سابق، جريس يوسف 2010، ص77، علي محافظة، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص18، أبو دية سعد، الجيش العربيّ دبلوماسية الصحراء، ص34، سعد أبو دية، تاريخ الجيش العربيّ في عهد الإمارة، علي محافظة، الفكر السياسيّ الأردني، 1990.

جدول رقم (8)

الحكومات المحليّة القوة الأمنية 1920

1.	الدرك الكرك	بقيادة عطا الله الطراونة	الكرك- عبد الله الرماضين
			الطفيلة
			معان
2.	الدرك البلقاء	بقيادة عارف الحسن	السلط: أديب وهبي
			عمان: صدقي القاسم
			مأدبا: عمر لطفي
3.	الدرك حوران		عجلون: عبد الله الريحاني
			إربد: محمود أبو راس
			جرش:محمد الشلبي
			دير يوسف: عبد الله الشريدة
4.	شرطة السلط	بقيادة محمد توفيق النجداوي	
5.	شرطة عجلون	بقيادة جنيد قاسم المومني	
6.	شرطة جرش	بقيادة علي الكايد	

المصدر: سليمان الموسى، مصدر سابق، جريس يوسف 2010، ص77، سحر المجالي، ص29، السريحين، ص18-19، علي محافظة، تاريخ الأردن.

الفصل الثاني

تأسيس الدولة الأردنيّة

إمارة شرق الأردن (تأسيس الإمارة)

أخرج الفرنسيون الملك فيصل بن الحسين من سوريا سنة 1920 فأتاحوا بذلك للأمير عبدالله وزير خارجية والده في الحجاز، فرصة لتعبئة جيش لمهاجمة الفرنسيين، وقد وصل الأمير عبدالله إلى معان في 5 تشرين الثاني سنة 1920 بهدف إعادة فيصل ملكا على سوريا وطرد المعتدين الفرنسيين.

ولما لم يتخذ البريطانيون أيّ إجراءات ضد نوايا عبدالله المعلنة، تقدم من معان نحو الشمال. وبحلول شهر كانون الثاني سنة 1921 أشيع في الكرك «أنه كان يتقدم على رأس ألفي رجل باتجاه المدينة»[1].

وقد رحب (البك كركبرايد) المستشار البريطانيّ في الكرك بالأمير عبدالله في شرق الأردن. وفيما بعد تقدم عبدالله شمالا حتى وصل السلط ثم عمان. ولكن تقرر في أثناء المؤتمر البريطانيّ الذي عقده في القاهرة جميع المستشارين البريطانيّين في المنطقة عندئذ لمناقشة الشؤون العربيّة أن يسمح للأمير عبدالله بالبقاء في شرق الأردن بصفته الزعيم الجديد من أجل تنظيم البلاد. وكان الاجتماع الذي عقد بين (تشرتشل) وعبدالله من النقاط البالغة الأهمية في تاريخ شرق الأردن. وعقد هذا المؤتمر في 27 آذار سنة 1921، ونتيجةً لذلك الاجتماع اتفق الطرفان على ما يلي:

1. أن يمنع عبدالله القيام بأي أعمالٍ ضد الفرنسيين.
2. أن يتخلى عن حقوقه ومطالباته في العراق.
3. أن يتعهد بالمحافظة على الأمن في شرق الأردن.
4. أن يعترف بالانتداب البريطانيّ على شرق الأردن ويؤسس حكومةً عربيةً.
5. أن يتلقى معونةً شهريّة مقدارها خمسة آلاف جنيه إسترليني ولمدة ستة أشهر.
6. يعين ممثلٌ بريطانيٌ للمندوب الساميّ في عمان بصفته مستشاراً لحكومة الأمير وذلك للمساعدة في تأسيس إدارةٍ جديدةٍ.
7. يتعهد البريطانيّون بالاعتراف باستقلال البلاد في تاريخ لاحق. وكان هذا الاتفاق مفيداً للبريطانيين من ناحيتين: الأولى أن حكومة مركزيّة إقليمية ستحل محل الحكومات المحليّة التي أخفقت في المحافظة على القانون والنظام، وقد فسر (تشرتشل) أهمية هذا

(1) Shwadran P.130.

الاتفاق عندما قال في البرلمان البريطانيّ: «كان ضروريا وضع شرق الأردن تحت إدارة نوع من الحكومة المستقرة ومن ناحية أخرى لم نكن راغبين في مواجهة نفقات الإبقاء على كتيبتين أو ثلاث كتائب في شرق الأردن. وكان الأمر الأسوأ من ذلك تعريضها لخطر عزلها وتطويقها نتيجة لثورات القبائل. وفي ظل هذه الظروف لجأنا إلى المساعي الحميدة للأمير عبدالله، وإذا ما وجد من الضروري التخلي عن مهمته فإنني أعتقد أنه بالإمكان العثور على حاكم عربي آخر سيمارس دون شك نواياه الحسنة ونفوذه على القبائل»[1]. أما الفائدة الثانية للاتفاق فهي: «أنه كان ينظر إلى تنصيب حاكم هاشميّ في كلّ من شرق الأردن والعراق على أنه وفاء من بريطانيا لالتزامها للشريف حسين مقابل مشاركته في الحرب ضد الأتراك» [2].

وقد شرع الأمير عبدالله في تنظيم الإمارة الجديدة تحت إشرافه الشخصي وهي مهمة ليست بالسهلة إذ كان من الصعب تحقيق أهدافه خلال وقتٍ قصيرٍ، وبالإمكان تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

1. إلغاء الحكومات المحليّة التي كانت موجودةً قبل وصول الأمير عبدالله.
2. تنظيم سلطةٍ مركزيّة في عمان بصفتها عاصمة الإمارة الجديدة.
3. إقامة الأمن والنظام في أراضي شرق الأردن.
4. إيقاف الغارات من الصحراء.
5. كبح جماح العناصر الناقمة بالحيلولة دون شنها الغارات على الفرنسيين في سوريا.
6. إقناع مختلف فئات الشعب بدفع الضرائب [3].

ونتيجة لذلك فقد أزال الأمير عبدالله الحواجز الإداريّة بين الحكومات المحليّة وأقام حكومة مركزيّة تحت سيطرته. وتألفت الحكومة المركزيّة من مجلس للمشاورين يرأسه السكرتير الإداري. وفي يوم 11 نيسان 1921 صدرت الإرادة من لدن الأمير عبد الله بن الحسين بتعيين رشيد طليع رئيساً للحكومة.

---

(1) Aruri.P.21. Shwadran.PP.131-132.

(2) Aruri, p22.

(3) Shwadran, pp 138-139.

جدول رقم (9)

(مجلس المشاورين) وهي أول حكومة أردنيّة وتشكّلت على النحو التالي:

تسلسل	الاسم	المنصب
1.	رشيد طليع	رئيس مجلس المشاورين (الكاتب الإداري)
2.	الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر.
3.	أحمد مريود	معاون نائب العشائر.
4.	أمين التميمي	مشاور الداخلية، ومتصرف لواء عجلون.
5.	مظهر رسلان	مشاور العدلية والصحة والمعارف.
6.	علي خلقي	مشاور الأمن والانضباط.
7.	الشيخ محمد الخضر الشنقيطي	قاضي القضاة
8.	حسن الحكيم	مشاور الماليّة.

وتم تعديل الحكومة الجديدة في 5 تموز 1921 وتشكّل على النحو التالي:

جدول رقم (10)

تعديل الحكومة الجديدة في 5 تموز 1921

تسلسل	الاسم	المنصب
1.	رشيد طليع	رئيس والكاتب الإداري ورئيس مجلس المشاورين
2.	الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر.
3.	مظهر رسلان	مشاور مالي.
4.	رشدي الصفدي	الأمن والانضباط.
5.	أحمد مريود	معاون نائب العشائر.
6.	غالب الشعلان	مشتشار القيادة العامة.
7.	محمد الشنقيطي	قاضي القضاة

وبهذه المناسبة لقي الأمير عبدالله كلّ تشجيع من الحكومة البريطانيّة. وقد فقد قامت الحكومة البريطانيّة في الثامن عشر من نيسان سنة 1921 بتعيين (جوليوس ابرامسون) كبيرا لممثليها في البلاد، وعينت سبعة ضباط سياسيين لتقديم المشورة للأمير والأشراف على إدارته. أما من ناحية الدعم المالي، فقد منح البريطانيّون الإمارة الجديدة مبلغ 180 ألف جنيه إسترليني لمتابعة المهام المذكورة آنفاً[1].

ولكن الاتفاقية التي عقدت في لندن في نيسان سنة 1923 بين بريطانيا وشرق الأردن جعلت بريطانيا تعترف بالحكم الذاتي للإمارة على أنها إدارة مستقلة ومنفصلة عن فلسطين [2].

وفي العام ذاته وبالتحديد في الخامس من أيلول شكّل حسن خالد باشا (أبو الهدى) مجلساً دعي «مجلس الوكلاء» كما سماه الأمير عبدالله واتبع المجلس الجديد برنامجاً جديداً لتطوير برنامج أكثر مركزيّة يهدف إلى الغايات التالية:

1. تقوية العلاقات الودية والروابط الاقتصاديّة بين حكومات شرق الأردن وبريطانيا العظمى وفرنسا.
2. تخفيض النفقات عن طريق تخفيض الرواتب.
3. إصلاح أساليب تقدير الضرائب وجمعها من أجل حماية مصالح كلّ من المواطنين والخزينة.
4. إعطاء الأفضلية لأبناء شرق الأردن في جميع التعيينات.
5. إصلاح التعليم ببناء المدارس وتسهيل المواصلات عن طريق ترميم الطرق وتصليحها.
6. تدعيم دور السلطة والحفاظ على الأمن العام [3].

استبدل اسم مجلس الوكلاء ليكون مجلس النظار وتكونت حكومة حسن خالد أبو الهدى في 5 أيلول 1923 من التالية أسمائهم:

---

(1) Shwadran. Pp 138-139.

(2) P.J. Vatikiotis, Politics and Military in Jordan (1921-1975) (N.Y.: Frederic A. Praeger, 1957), PP.44-45..149 سليمان الموسى، مصدر سابق، الحياري، ص

(3) King Abdullah, Memoirs, PP.212-213.

جدول رقم (11)

حكومة حسن خالد أبو الهدى

حسن خالد أبو الهدى	رئيس
الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر
الشيخ سعيد الكرمي	قاضي القضاة
أحمد حلمي	الماليّة
إبراهيم هاشم	العدلية
علي خلقي	المعارف

وكانت هذه الحكومة والحكومات الأخرى التي تلتها معتمدة على المستشارين البريطانيّين اعتماداً تامـًا. وكان هؤلاء المستشارون الذين عينتهم بريطانيا لشرق الأردن يعملون بتعاون وثيق مع الأمير من أجل الحفاظ على المصالح البريطانيّة في تلك البلاد وفي المنطقة عمومـًا. ولم يكن اعتماد شرق الأردن على البريطانيّين سياسيـًا وحسب بل تناول أيضـًا المعونة الماليّة وبناء القوات المسلحة لشرق الأردن.

تولى رئاسة الوزراء في عهد الأمير عبد الله الأول ثمانية رؤساء وزاراتٍ في حوالي 28 سنة، تداول 7 منهم الموقع أكثر من مرة[1].

وعلى العموم فقد سيطرت ثلاث قوى رئيسية على حياة البلاد السياسيّة في هذه الفترة المبكرة وهي البيروقراطية والبريطانيّون والقبائل أو العشائر. وحاول الأمير عبدالله الحفاظ على التوازن بين هذه القوى وحكم البلاد بصورة فاعلة في الوقت ذاته.

التطور السياسيّ 1921-1928

يمكن تقسيم التطور السياسيّ للبلاد إلى ثلاث فترات: من سنة 1921 حتى الاتفاقية البريطانيّة الأردنيّة سنة 1928، ومن سنة 1928 حتى سنة 1946، ومن الاستقلال سنة 1946 حتى سنة

(1) عبد الله نقرش، ص293.

1952. وقد كرست الفترة الأولى 1921–1928 لتوطيد أركان الحكومة الجديدة. واتخذ الأمير عبدالله بعض الإجراءات لتقوية أسس الإمارة مثل:

1. إضفاء الطابع المركزيّ لحكومة تحت سيطرته الشخصية.
2. بناء جيش لتقوية نظام حكمه.
3. تعبئة الشعب ولا سيما العشائر من أجل تقبل وجود الإمارة الجديدة.

ووفقـًا لما يقوله (هنتنجتن) فإن من أهم متطلبات أيّ نظام سياسيّ في معالجته للتغير هو القضاء على المواقع المحليّة الدينيّة والعرقيّة الأخرى وتركيز السلطة في المؤسسات السياسيّة الوطنيّة[1]. وعلى سبيل المثال فقد طالب حسن خالد رئيس الحكومة من سنة 1923 وحتى سنة 1926 بإيجاد أكبر قدر ممكن من الثقة بين الحكومة والشعب واصفـًا السلطة المركزيّة بأنها الضامن لحقوق دافع الضرائب. كما طلب إلى الشعب دعم الحكومة في مخططاتها.

بيد أن هذه الفترة من عهد الحكومة الجديدة لقيت مصاعب جمة. وكان من أشد هذه المصاعب خطورة تمرد بعض العشائر. إذ شعر زعماؤها بخيبة أمل من وجود حكومة مركزيّة لأنه يحد من سيطرتهم وزعامتهم. وحدثت خمسة من أشكال التمرد في البلاد في كلّ من الكرك وفي الكورة وفي الطفيلة وفي عجلون سنة 1921 وفي البلقاء (تمرد العدوان) سنة 1923 [2].

وكان الخصم الثاني لإمارة الأمير عبدالله «حزب الاستقلال» وهو جماعة سورية من القوميين العرب الذين فروا من وجه الفرنسيين إلى شرق الأردن من سوريا آملين أن يساعدهم عبدالله على إخراج الفرنسيين من سوريا، وقد اصطدموا بأفكار الأمير عبدالله وأسلوب تناوله للأمور. أما العقبة الثالثة فكانت غارات الوهابيين من شبه جزيرة العرب.

وعلى العموم فقد نجح الأمير عبدالله في القضاء على جميع هذه الحركات بمساعدة الجيش الجديد الذي كان بقيادة قائد البريطاني (فردريك بيك). وطبقـًا لما يقول نصير العاروري «لم يخلص البريطانيّون الأمير عبدالله من معارضة حزب الاستقلال وحسب، بل حموه أيضـًا من

(1) Huntington, 1968, P.142.

(2) Abidi, PP.13-14. Aruri,P.28.

الغارات الوهابية وأخضعوا العشائر التي تحدّته والتي رفضت دفع الضرائب والإعلان عن الولاء للحكومة الجديدة»[1].

منذ البدايات سعى الأمير عبد الله للحصول على استقلال لمنطقة شرقي الأردن، بالاتفاق مع (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطانيّ وانتهاء مدة التجربة ومدتها ستة شهور، والأمير يطلب وجود اتفاق على قواعد ثابتة، إذ كان الأمير يسعى لشمول جميع القضايا العربيّة ودعي الأمير لزيارة لندن وتقرر أن تكون في شهر تشرين الأول 1923، صدر الأمر بتعيين الأمير شاكر نائبـًا للأمير طيلة فترة غيابه، وغادر الأمير بعد وداع رسمي البلاد في يوم الثلاثاء 3 تشرين الأول إلى القدس ثم الاسكندرية، إيطاليا، بلجيكا حتى لندن.

وبدأت المفاوضات الرسميّة يوم 16 تشرين الأول؛ إذ طالب الأمير بأن تكون شرقي الأردن مستقلةً استقلالا تاما وأن يعطى لها منفذ بحري، تعثرت المفاوضات لفترة على أثرها عاد الأمير للبلاد تاركـًا الركابي للتفاوض عنه الذي وصل إلى اتفاقٍ اعتراف الحكومة البريطانيّة باستقلال البلاد «تعترف حكومة جلالة الملك (بريطانيا) بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين وأن تكون حكومة شرق الأردن دستوريّة»[2].

على أثر ذلك جرى الاحتفال الرسميّ يوم 25 أيار 1923 بهذا الحدث السياسيّ الذي سعى الأمير من خلاله إلى استقلال البلاد وفصلها عن إدارة الانتداب البريطانيّ في فلسطين، وذلك منعـًا لشملها في وعد بلفور وأبعاد أيّ هجراتٍ يهوديّة للبلاد، وتكون إدارة الانتداب مستقلةً لشرقي الأردن، حيث نص صك الانتداب البريطانيّ في يوم 24 يوليو 1922 على شمول فلسطين وشرق الأردن معـًا، ومن هنا فإنّ السلوك السياسيّ للأمير عبد الله كان هدف فصل إدارة الانتداب بحيث يكون معتمد بريطاني في شرق الأردن وعدم ربط الإدارتين معـًا لإخراج البلاد من وعد بلفور وهجرة اليهود[3].

---

(1) Aruri, PP.27-28. Vatikioties, P.47.

(2) سليمان الموسى، ص206

(3) د. علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، 1989، ص167، صك الانتداب ملحق 1.

التطور السياسيّ بعد سنة 1928

تبدأ الفترة التالية من تطور البلاد السياسيّ بعد اتفاقية عام 1928. وقد ظلت البلاد تحكم دون أيّ شكّل من الدساتير حتى العشرين من شباط سنة 1928 عندما وقعت الاتفاقية البريطانيّة الأردنيّة. ويجادل كلّ من منيب الماضي وسليمان الموسى مؤلفي كتاب «تاريخ الأردن» بأن الاتفاقية فرضها البريطانيّون دون استشارة مفاوضة. وعلى كلّ حال، فإن الحكومة البريطانيّة ظلت مسيطرة على جميع شؤون البلاد. وقد كتب (أر نولد توينبي) يقول ما يلي حول الاتفاقية البريطانيّة الأردنيّة: «إنها لم تعترف اعترافاً واضحاً باستقلال شرق الأردن إلّا بالمعنى الاصطلاحي أو الفنيّ الذي استخدم فيه الاصطلاح في المعاهدات البريطانيّة مع الزعماء المهمين في الخليج العربيّ»[1].

ماطلت بريطانيا خمس سنوات حتى أبرمت المعاهدة الأردنيّة-البريطانيّة على الرغم من الضغوط من لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم المتحدة على مدار السنوات الخمس التي تلت الإعلان من الحكومة البريطانيّة بعقد اتفاق ينظم العلاقة يبين الطرفين والذي وقّع من الملحق السير (هربرت صموئيل) في 25 أيار 1923.

خلال هذه المدة لم يقف الأمير عبد الله عن المطالبة باستقلال البلاد وتنظيم العلاقة مع حكومة الانتداب في يوم 20 شباط 1928 وقعت المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة في مدينة القدس عن الجانب الأردني حسن خالد أبو الهدى، والجانب البريطانيّ اللورد (بلومر) المندوب السامي في فلسطين وبتاريخ 26 آذار 1928 نشر نص المعاهدة، وجاءت من وحي صك الانتداب هذا وقد أضيف لها ملحق سنة 1934.

ويرى أن المعاهدة أعطت سلطة الانتداب مزيداً من الصلاحيات مثل تشديد القبضة على البلاد، ومنها تتحمل شرقيّ الأردن نفقات المعتمد البريطانيّ وموظفيه وتعيين الموظفين من خارج شرقيّ الأردن خاضعاً لحكومة جلالة ملك بريطانيا، وأن تخضع جميع الأنظمة والقوانين

(1) Aruir, P.76.

لموافقة حكومات جلالته، وأن يسترشد سمو الأمير بنصيحة بريطانيا في جميع القضايا المختصة بصلات شرقيّ الأردن بالعالم الخارجيّ.

واحتوت الاتفاقية على نص مفاده أن على الأمير عبدالله طلب المشورة البريطانيّة في الأمور المتعلقة بالميزانية والتعريفات الجمركية والشؤون الخارجية والجيش. كما منحت الاتفاقية البريطانيّين حق استغلال المصادر الطبيعية في البلاد. ووفقًا لهذه المعاهدة كان المندوب السامي ممثلاً للحكومة البريطانيّة في شرق الأردن ومارس المندوب هذه السلطات من خلال مستشاره القضائي ومستشاره الماليّ ومدير الأراضي، كذلك فقد أعطت المعاهدة للحكومة البريطانيّة حق وضع قواتٍ بريطانيةٍ في البلاد وخولت الضابط البريطانيّ الذي كان يقود الجيش (أو الفيلق العربيّ) صلاحياتٍ قضائيةٍ وإداريةٍ تحكم العلاقات بين العشائر.

وفي السادس عشر من نيسان سنة 1928 وبعد شهرين من توقيع المعاهدة صدر قانونٌ أساسيٌ مؤلف من اثنين وسبعين مادةً. وجاء هذا القانون الأساسيّ من وحي المعاهدة البريطانيّة الأردنيّة[1]. وبصفةٍ عامةٍ فقط توطدت السيطرة البريطانيّة على هذه البلاد من خلال هذه المعاهدة كما يظهر من معظم مواده. وتبع هذه المعاهدة ردّ فعل شعبيّ وخيبة أمل شعر بها المواطنون. وقد نظمت جماعات المعارضة الوطنيّة المؤتمر الوطنيّ الأول في عمان في 25 تموز سنة 1928.

ووضعت مطالبها في وثيقة أطلق عليها اسم **الميثاق الوطنيّ**. وبالاطلاع على وثيقة الميثاق الوطنيّ التي صدرت في عمان بتاريخ 25 تموز 1928، إذ تنص في مقدمتها «فقد اجتمعنا نحن ممثلو الإمارة العربيّة الأردنيّة في مؤتمرنا الوطنيّ وقررنا ميثاقًا وطنيًا للبلاد يستند للبنود الآتية[2]:

1. إن إمارة شرق الأردن دولةٍ عربيةٌ مستقلةٌ ذات سيادة بحدودها الطبيعية.
2. تدار بلاد شرقيّ الأردن بحكومةٍ دستوريّة مستقلةٍ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن الحسين المعظم وأعقابه من بعده.

---

(1) For the Angle-Transjordanian Treaty, 1928, see King Abdullah, Memoirs, P.218. Shwadran, PP.167-171. Aruri, PP.76-77.

(2) المصدر وثائق المكتبة الوطنية. عمان.

3. لا تعترف بلاد شرقي الأردن بمبدأ الانتداب إلّا باعتباره مساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد، وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق أو معاهدة تعقد بين شرقي الأردن وحليفة العرب بريطانيا العظمى على أساس الحقوق المتبادلة.
4. تعتبر بلاد شرقي الأردن وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مخالفاً لعهود بريطانيا ووعودها الرسميّة للعرب وتصرفاً مضاداً للشرائع الدينيّة والمدنية في العالم.
5. كلّ انتخاب للنيابة العامة يقع في شرقي الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابيّ لا يعتبر انتخاباً ممثلاً لإرادة الأمة وسيادتها القوميّة، بل يعتبر انتخاباً لا قيمة له.
6. ترفض بلاد شرقيّ الأردن كلّ تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستوريّة.
7. ترفض بلاد شرقيّ الأردن تحمل نفقاتٍ أيّ قوةٍ اجنبيةٍ محتلةٍ، وتعتبر كلّ مالٍ يفرض عليها من هذا القبيل مالاً مغتصباً من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.
8. ترى شرقيّ الأردن مواردها إذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية كافيةً لقيام إدارة دستوريّة برئاسة سمو الأمير، والإعانة الماليّة التي تدفعها بريطانيا هي لخدمة مصالحها.
9. تعتبر بلاد شرقيّ الأردن كلّ تشريع لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً.
10. لا تعترف بلاد شرقيّ الأردن بكلّ قرض ماليّ وقع قبل تشكيل المجلس النيابي.
11. عدم جواز التصرف بالأراضيّ الأميريّة قبل عرضها على المجلس النيابّي وكلّ تصرفٍ قبل ذلك يعتبر باطلاً.

وحضر الاجتماع الذي عقد في عمان برئاسة حسين باشا الطراونة ما يزيد على 150 شخصية وطنية من شيوخ ووجهاء العشائر والعائلات الأردنيّة.

وتم انتخاب **اللجنة التنفيذيّة** كما يلي:

1. عمان: هاشم خير، سعيد المفتي، طاهر الجقة، شمس الدين سامي، شاهر ابن حديد، طارق سليمان.

2. البلقاء: مثقال الفايز، حديثة الخريشا، محمد الحسين، نمر الحمود، نمر العريق، سالم أبو الغنم، ماجد العدوان، سليم البخيت، يوسف طنوس.
3. عجلون: راشد الخزاعلي، سليمان السودي، على نيازي، عبد العزيز الكايد، سلطي الإبراهيم، محمد العيطان.
4. الكرك: حسين الطراونة، عطوي المجالي، عطا الله السحيمات، سلامة الشرايحة، مصطفى المحيسن.
5. معان: حمد بن جازي، إبراهيم الرواد، خشمان أبو كركي، محمد قباعة[1].

غير أن المسؤولين البريطانيّين رفضوا جميع الطلبات بحجة أن البلاد لم تكن مهيأة للحكومةٍ البرلمانيّة[2].

وكما سبق فإن أقوى معارضةٍ للأمير عبدالله جاءت من حزب الاستقلال. وقد أبعد الأمير عبدالله أعضاء الحزب وأنصارهم من خدمة الحكومة وأصدر قانون الجنسية سنة 1928. وبموجب هذا القانون حال بينهم وبين الحصول على جنسية شرق أردنيّة. كما وقف الأمير عبدالله موقفًا متشدداً ضد المعارضة ووصفها بأنها شريرة كما نظر إلى أعضائها على أنهم خونة. ووفقًا لما قاله «فإن المعارضة التي تجلب الشر ليست إلّا جريمة. والشجاعة الحقة هي أن يعرف المرء نفسه ويسلك سبيل العدل والحكمة وفوق هذا كلّه يهذب نفسه ليصبح مواطنًا صالحًا»[3].

ثم أضاف يقول: «غير أن هؤلاء الذين يشجعون المشاغبين أو يقدمون لهم المأوى في هذا البلد قوم خائنون لأنفسهم ولبلدهم»[4].

ومع هذا، فقد كان من مظاهر التطور السياسيّ في البلد نمو التنظيمات السياسيّة والرأي العام. ويعزى ذلك إلى دور الأحزاب السياسة، وخلال فترة أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات لم تكد توجد أحزاب سياسية تذكر في البلاد. وكان هناك حزبان عقائديان وهما الحزب الشيوعي وحزب

---

(1) سليمان الموسى، صص 291-293.

(2)Abidi, PP. 16-17.Aruri, PP.81-82.

(3)King Abdullah, P.215.

(4)King Abdullah, P.215

الاستقلال (قومي). أما الأحزاب الأخرى فكانت تعد مؤيّدة للحكومة مثل حزب الشعب، والنهضة العربيّة. وكان الحزبان الأخيران يرددان أفكار الأمير عبدالله إذ كانت أهدافهما متشابهة مع أهداف الثورة العربيّة في توحيد سوريا الكبرى انطلاقاً من شرق الأردن[1].

وقد تأسس حزبان آخران خلال أوائل الثلاثينات وهما حزب التضامن وحزب المؤتمر الوطنيّ. وقصارى القول، فإن الأحزاب السياسيّة في شرق الأردن كانت تفتقر إلى برامج أو منابر فأخفقت في تطوير تنظيم سياسي سليم.

وبعبارة أخرى فقد كانت هذه الأحزاب غامضة في أهدافها ولم تعمر إذ لم يعش أطولها عمراً أكثر من خمس سنوات. وكان بقاؤها يتوقف إلى حد كبير على رغبة زعيم الحزب في البقاء ضمن صفوفه[2].

أما في ميدان التطور التشريعيّ في شرق الأردن فقد تأسس أول مجلس تشريعي في سنة 1929، على أثر انتخابات شهر شباط 1929 وكان يضم أربعة عشرة عضواً: تسعةٌ منهم من العرب المسلمين وثلاثة من المسيحيين واثنان من الشراكسة. وأضيف إلى هؤلاء ممثلان عن البدو اختيرا من بين زعماء العشائر. مع أن هذا المجلس وافق على اتفاقية سنة 1928. (المعاهدة البريطانيّة الأردنيّة) ولكنه وصل إلى نقطة الأزمة عندما رفض إقرار الموازنة السنوية. وفي التاسع من شباط سنة 1931 حل الأمير عبدالله المجلس. وكان ذلك تجربة غير مشجعة للإمارة الفتية. ومجمل القول، فإن أربعة مجالس تشريعية خلفت المجلس الأول من سنة 1931 وحتى سنة 1947[3]. وضم المجلس التشريعي الأول في 2 نيسان 1929 الأعضاء التالية:

---

(1) Abidi, PP.17-18, 191-194.

(2) Aruri, P.79.

(3) The Second Legislative Council was elected in June 1931, The Third In January 1934, and the Fourth in 1937.

Shwadran, Jordan, A State of Tension, Pp, 176, 183-184. Aruri, P.85.

نجيب الشريدة، عقلة المحمد النصير، عبد الله الكليب، نجيب أبو الشعر، سعيد المفتي، علاء الدين طوقان، شمس الدين سامي، سعيد الصليبي، محمد الأنسي، نجيب الإبراهيم، عطا الله السحيمات، رفيفيان المجالي، عودة القسوس، صالح العوران، حمد بن جازي، ومثقال الفايز [1].

جدول رقم (12)

رؤساء المجالس التشريعيّة

رقم المجلس	اسم رئيس المجلس	الفترة الزمنية	
		من	إلى
.1	حسن خالد أبو الهدى	2/ 4/ 1929	9/ 2/ 19331
.2	عبد الله سراج	10/ 6/ 1931	10/ 6/ 1934
.3	إبراهيم هاشم	16/ 10/ 1934	16/ 10/ 1937
.4	إبراهيم هاشم	16/ 10/ 1937	16/ 10/ 1942
.5	توفيق أبو الهدى	20/ 10/ 1942	20/ 10/ 1967

تأسيس الجيش

في الفترة الأولى من إقامة الدولة كان فقدان الأمن والاستقرار واضحين في معظم أنحاء البلاد. ويعزى ذلك إلى أسبابٍ عديدةٍ منها، ضعف الحكومة والافتقار إلى جيش منظم. وقد استغرقت عملية تأسيس جيشٍ منظمٍ وفعالٍ ما يزيد على ثلاثة عقود. وكان تشكيل الجيش أمراً ضروريـًا للإمارة لتوطيد النظام والحفاظ على الأمن. وكانت قوى الأمن المتوافرة في الإمارة آنذاك والتي كان باستطاعة الأمير عبدالله استخدامها مؤلفةٌ ما يلي:

1. وحدات الشرطة (الدرك) الثابتة المتمركزة في الريف وقوامها حوالي أربعمائة رجل موزعين بين المناطق الإداريّة الرئيسية الثلاث: عجلون والبلقاء والكرك.

(1) السجل التاريخي المثور، ص319.

2. كتيبة من احتياطي الجندرمة لمساعدة القوات الثابتة. وكان عدد الشرطة والجندرمة حوالي 150 رجلاً وتخضع لأوامر ضباط من الجيش العربيّ السوري (الفيصلي سابقًا). قام بيك بتنظيم هذه الكتيبة بين صيف سنة 1921 وسنة 1923. كما أصبحت نواة قوات الجيش العربيّ الجديد.
3. كتيبة جيش نظامية كما كان يطلق عليها وتكونت من مائتي جندي مشاة تقريبًا بقيادة المقدم أحمد الإسطنبولي من بيروت وكانت قد رافقت الأمير عبدالله من معان إلى عمان.
4. قوة هجانة من مائة رجل يقودهم ابن رميح النجدي وقد أصبحت حرس الأمير الخاص[1].

وكما أسلفنا فإن (بيك) كان قد عينه المندوب السامي بصفة أحد مستشاري الأمير عبدالله. وتم تعيينه مفتشًا عامًا للدرك كما كان مسؤولا عن تدريب هذه القوات والمحافظة على الأمن الداخلي وحماية حدود البلاد.

وقد أوكل الأمير عبدالله أول الأمر الأشراف على أمور هذه القوات إلى «وزير» النظام والأمن العام. وفي أثناء السنوات الأولى سعى الأمير عبدالله لزيادة المعونة الماديّة من البريطانيّين بغية تقوية حكومته وفرض سلطته وسيطرته على رجال العشائر وأهل المدن. ووافق البريطانيّون على طلبه المزيد من المساعدة الماليّة على شرطين:

1. تشكيل قوة احتياطية يعاد تنظيمها وبقوة سبعمائة وخمسين ضابطًا وجنديًا يقودهم بيك.
2. أن يتولى (بيك) جميع الأمور الماليّة المتعلقة بقوات الأمن وذلك بدلاً من وزراء الأمير عبدالله.

بيد أن هذه الشروط أدت إلى انقسام في الرأي بين الأمير عبدالله ورشيد طليع رئيس وزرائه، فطلب منه الأمير الاستقالة وواصل المسيرة في الأمر موافقًا على هذين الشرطين. وكانت مهام هذه القوات تتمثل في إخضاع الانتفاضات العشائرية والحوادث الأخرى التي تعكر صفو الأمن وتتحدى سلطة الأمير عبدالله. أما مهامها الأخرى فكانت جمع الضرائب لخزينة الإمارة وإقامة

(1) vatikiotis, Pp.58-59.

النظام والأمن والسلام في أرجاء البلاد. وكان الأداء الناجح لهذه القوات هو السبب إلى حد بعيدٍ في خلق الدولة المركزيّة.

انهمكت هذه القوة بقيادة (بيك) المستشار البريطانيّ بقمع الثورات العشائرية من سنة 1921 حتى سنة 1924 في جميع أنحاء شرق الأردن. ومن هذه الثورات ثورة الكرك والطفيلة في الجنوب وثورة الكورة في الشمال وثورة العدوان في البلقاء والغارات الوهابية من شبه جزيرة العرب. وفي أواخر سنة 1923 اندمجت جميع القوات تحت اسم جديد وهو الجيش العربيّ. وخلال السنة نفسها رقّى الأمير عبدالله إلى رتبة أمير لواء.

وواصل (بيك) معالجة الاضطرابات العشائرية، وجمع الضرائب، والمهمة الخطيرة الممثلة في إقامة الأمن والنظام في ربوع البلاد. ومع ذلك فقد عود الجيش بحكم استخدامه للقوة بصورة منضبطة، رجال العشائر والبدو وأهل المدن على حد سواء على فكرة ضبط النفس وتقبل أوامر تفرضها سلطةٌ مركزيّةٌ.

توسيع الجيش

في شهر آذار سنة 1926 قرر المندوب السامي البريطانيّ إنشاء قوة مسلحة جديدة في الأول من شهر نيسان من العام نفسه أطلق عليها اسم قوة حدود شرق الأردن، وكان دور هذه القوة حماية حدود شرق الأردن ولا سيما تلك الحدود المحاذية لسوريا والسعودية. غير أنه تم تشكيل قوات أخرى جديدة إحداها في سنة 1930 وأطلق عليها اسم قوة الصحراء السيارة. وكان تشكيل هذه القوة خطوة بارزة في نمو الجيش العربيّ وتطوره. وكانت العوامل الجديدة التي مثلت نقطة تحول مهمة في مستقبل الجيش العربيّ ما يلي:

1. يجب تشكيل قوةٍ جديدةٍ كعنصر جديد في الجيش فقط من أبناء البدو الذين يجندون من أفراد القبائل الرحل والعشائر شبه البدوية.
2. لا بد من أن يكون للقوة الجديدة قدرات ضاربة وعلى مناطق ومسافات شاسعة من الصحراء وإمكانيات لإعادة تجميع استراتيجي مع إعادة التزويد والاتصالات، وذلك من

خلال سلسلة من القلاع التي بنيت في جميع أنحاء الصحراء مع تزويدها بأجهزة راديو[1].

وبدأ (جون كلوب) الضابط البريطانيّ الذي كان الرجل الثاني في قيادة الجيش العربيّ في تجنيد قوة من 150 فرداً من أبناء العشائر وقد نظمت في فصيلتين فصيلة من الفرسان وأخرى من رجال السيارات المصفحة فأصبحت تعرف باسم القوة الجديدة أو قوة الصحراء. وكان الغرض الرئيس من تشكيل هذه القوة الحصول على تعاون البدو بإقناعهم أن الحكومة لم تكن دائماً عدواً لهم. وطبقاً لما يقوله (جون كلوب) فإن هذا العمل (تجنيد أبناء العشائر في القوة) أدى إلى نجاحهم في وضع نهاية الغزو في البلاد[2].

وبعبارة أخرى فإن السياسة البريطانيّة في ذلك الوقت كانت تعتزم خلق الثقة بين حكومة شرق الأردن الجديدة وبين العشائر، مع إنهاء الغارات بتجنيد البدو في الجيش. وأدت هذه السياسة إلى تغيير في أساليب الإنتاج عند البدو وتحولهم من حياة بدو رحل تقوم على تربية الحيوانات إلى خدمة الحكومة في إحدى المؤسسات الحكومية مع الاعتماد على راتب شهري تدفعه الحكومة. وفي ذات الوقت ذاته أدت هذه السياسة إلى إنشاء المزيد من القرى للعشائر الرحل في مناطقها وحول قواعد الجيش. وعلى العموم ليس في وسع المرء أن يتجاهل دور الجيش في تغيير القاعدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لسكان شرق الأردن.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كان الجيش العربيّ قد توسع إلى قوة قوامها حوالي ثمانية آلاف رجل وكان (كلوب) قد خلف (بيك) قائد للجيش العربيّ. والى هذا الحد كان (كلوب) أداة فاعلة في تجنيد وتدريب ما كان سيشكّل عما قرب القوة الضاربة للجيش العربيّ. وقد مرت هذه القوة الضاربة بتجارب عديدة أثبتت أنها العمود الفقري المؤيد للملك [3]. ويعتقد الكثيرون أن هذا الجيش هو مفتاح الاستقرار في الأردن.

---

(1) Nyrop, PP.200-201. Vatikiotis, P.72

(2) Shwadran, P.177 John Giudo, A soldier with Arabs (London Hazell,Waston, and Vincy ltd.,1952),p.26. Also, Ltd., 1948), for further history of the legion.

(2) Lawrence Airing, PP.130-131. Shwadran, P.162.

الأحوال الاقتصاديّة في الفترة الأولى

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كان شرق الأردن أرضـاً صحراويةً منعزلةً يتألف سكانها من البدو، وقدر عدد السكان بثلاثمائة آلف في أواسط العشرينات. ويمكن تقسيمهم إلى ثلاثة قطاعات: المستقرون، وأشباه الرحل والقبائل الرحل. والمستقرون هم الحضر أيّ سكان المدن،والبدو هم الرحل وأشباه الرحل. وخلال الفترة الأخيرة من العشرينات وأوائل الثلاثينات قدر عدد السكان المستقرين بما يناهز 130 ألفـاً وعدد جماعات أشباه الرحل بما يناهز 120 ألفا والرحل بما يناهز 50 ألفـاً.

واشتغل معظم السكان بالزراعة أو ممارسة حياة بدوية يربون فيها الماشية. وسار كلا النشاطين وفي أساليب تقليدية وفي منطقة جافة يتذبذب فيها سقوط المطر لم توفره هذه الطريقة في العيش أكثر من الكفاف. وعلى العموم فإن البلاد لم تكد تتأثر بالحداثة في حياة الناس اليومية حتى أواخر الأربعينات من هذا القرن.

ومجمل القول فقد ظهرت بوضوح ازدواجية بين البداوة والزراعة. أما الصناعة فلم يكن لها دورٌ ذو بالٍ في البلاد حتى أواخر الأربعينات، وحتى في تلك الفترة لم تكن لتمس حياة السكان بقدر محسوس. ويعد الاكتفاء الذاتي الاقتصاديّ وإن كان على مستوى بالغ الانخفاض، إحدى مميزات اقتصاد القرية. وما دامت الاحتياجات قليلة، فإنه كان في وسع كلّ قرية أن تنتج تقريبـاً كلّ ما كان أهلها يستهلكونه[1].

وكان شرق الأردن يعتمد على المعونة البريطانيّة طيلة سنوات الانتداب ولا سيما في العقدين الأولين. ولم تكن بريطانيا راغبة في التطوير أو التنمية الاقتصاديّة لأنها كانت تفضل أن يبقي شرق الأردن بلداً متخلفـاً وبذلك يظل تحت سيطرتها. ومن أجل مصالح بلدهم كان البريطانيّون راغبين طواعية في الإسهام بمبلغ سنوي من المال على صورة منح ومساعدات لتلبية احتياجات الأمن الوطنيّ والضروريات الأساسية الأخرى.

(1) See Harries, Jordan (N.J., 1958), P.8 Nyrop, P.107.

وخلال المدة الواقعة بين سنة 1921 وسنة 1931 تسلمت شرق الأردن 1.253.000 جنيه إسترليني منحاً ومساعدات من البريطانيّين[1]. لمعرفة المساعدات بين سنة 1924 وسنة 1941 راجع جدول (1)، أما الدخل الذي كان بالإمكان جمعه من السكان فقد خصص للاستفادة منه في الصحة والتعليم وبرامج تحسين الزراعة.

ومن الطبيعيّ تحت ظروفٍ اقتصاديّةٍ كهذه أن تكون الواردات أعظم من الصادرات. وسيطر الاستيراد على معظم القطاعات في البلد. وكانت أهم السلع المستوردة هي البضائع القطنية والحرير الصناعي والسكر والأرز والقهوة والزيت والمواد الصوفية والخشب والثياب المصنوعة من القطن الأبيض. أما الصادرات فكانت في معظمها من المنتوجات الزراعية كالقمح والأغنام والماعز والشعير والفاكهة والخضروات ومنتوجات زراعية أخرى متنوعة بيد أن هذه جميعها كانت تعتمد على ظروف الموسم الزراعي انظر جدول (2).

وقد اتبعت الحكومة في الفترة الأولى من وجودها نظام الضرائب التركي القديم الذي كان موجوداً قبل تأسيس الإمارة. وكان يقسم إلى أربعة أنواع من الضرائب وهي العشر على المحصولات الزراعية، وضريبة الحيوانات وضريبة البيوت والأراضي وضريبة الطرق. ولم يكن نظام الضرائب هذا وافياً بالغرض في البلد الذي تأسس حديثاً.

جدول رقم (13)

مالية حكومية شرق الأردن بين سنة 1924 وسنة 1941 (بالجنيهات الإسترلينية)

السنة	المعونات البريطانيّة	مجموع الدخل بما في المعونات البريطانيّة	المصروفات
1925-1924	77572	280673	274868
1926-1925	103957	282459	274573
1927-1926	66000	302520	274920
1928-1927	45000	282073	318260

(1) Shwadran, P.187.

Raphael Patai, The Hashemite Kingdom Of Jordan (N.Y.1958) p.188.

1929-1928	40000	307555	318950
1930-1929	40000	316147	338401
1931-1930	84000	367516	350532
1932-1931	115144	338046	344983
1933-1932	101139	354888	340883
1934-1933	119905	381412	374769
1935-1934	101259	377517	369395
1936-1935	81783	395630	381300
1937-1936	130510	418650	435039
1938-1937	110990	459150	462710
1939-1938	404005	743337	775434
1940-1939	465201	844041	866325
1941-1940	809214	1198669	1227277

جدول رقم (14)

التجارة في شرق الأردن بين سنة 1936 وسنة 1941 بالجنيهات الفلسطينيّة

السنة	الصادرات	الواردات
1936	228376	935305
1937	510968	1054286
1938	472399	1306179
1939	579917	1294787
1940	845357	1672392
1941	948773	2372750

Source: Benjamin Shwadran، N.J.، 1959،P.188.

وفي أواسط العشرينات بذلت جهود لتطوير طرق جديدة من أجل نظام ضريبي جديد أكثر كفاءة. كذلك أعلنت التعريفة الجديدة في سنة 1929 وفرضت تعرفة قيمتها 12٪ على أساس قيمة الفاتورة.وعلى أيّ حال فإن الدخل من الضرائب الجمركية لم يؤد إلى زيادةٍ كبيرةٍ في الدخل الحكوميّ ولا سيما أثناء الفترة الأولى[1].

ملكية الأرض

كان من أعظم الصعوبات التي واجهت حكومة شرق الأردن، التوزيع الأساسيّ للأراضي. وكانت الأهداف الجوهرية للحكومة توفير الأمن في المناطق المأهولة وحماية المنتوج الزراعي وتحسين إنتاجية المحاصيل وتوسيع الرقعة الزراعية. وكانت الخطوة الأولى نحو بلوغ هذه الأهداف إيجاد أماكن جديدة للقبائل والعمل على تمليك الأرض. وسارعت الإدارة الجديدة بمساعدة من نظام الانتداب في عملية تخصيص الأراضي للعشائر.

وبحلول أواسط العشرينات كانت منطقة عجلون مأهولةً كلّها تقريبـًا بسكان مستقرين بينهم بعض العناصر من الرحل وأشباه الرحل. أما في البلقاء فكان السكان المستقرون والرحل موزعين على المنطقة بنسبة متساوية تقريبا. وفي منطقة الكرك كان جميع الناس شبه رحل بينما كان معظم سكان معان من الرحل وأشباه الرحل[2].

وإجمالاً فقد وجدت عدة أنواع من ملكية الأرض. وكان أحدها الميري الذي كان يعني الأرض التي تملكها الدولة. وفيما بين 1920–1940 كانت الميري تمثل 90٪ من أراضي الريف. وبعد أن تمت عدة عمليات لمسح الأرض في سنة 1928 باعت الحكومة 85 آلف فدان (حوالي 350 آلف دونم) من أراضي الدولة (الميري) لمزارعين عاديين. وطبقـًا لما يقوله الأستاذ نصير

(1) Ibid., P.163.

(2) Ibid., PP.164-180.

العاروري فقد حدثت أكبر عملية منفردة لنقل الملكية ومقدارها 27 ألف فدان لعشائر العدوان في وادي الأردن[1].

وتركت أراضي الميري في عديد من القرى تحت نظام المشاع الذي كان عبارةً عن ملكية جماعيةٍ وهو من الأنواع الشائعة في ملكية الأرض وفيما بين سنة 1933 وسنة 1943 جرى توزيع حوالي 961456 فدانـًا من أراضي الميري فمنح بذلك حق التملك لأهالي 233 قرية[2]، لحيازات الأراضي ووفقـًا لتقرير لهيئة الأمم سنة 1931 فإنه يذكر أن جميع عشائر بني حسن قد استقرت في المناطق التي خصصت لها حديثـًا حيث تملكوا حوالي 372 ألف دونمٍ (ما يقارب 93 ألف فدان) من الأرض قسمت بين العشائر الست التي تألفت منها بني حسن وطبقا لذلك التقرير فإنه صدر 5000 سند تمليك لإفراد من عشائر بني حسن ممن كانوا يزرعون قطع أراضيهم بانتظامٍ[3].

جدول رقم (15)

حيازات الأراضي سنة 1937

قيمة الحيازات بالجنيه الفلسطيني	عدد المالكين	النسبة المئوية
فوق 250	534	5
من 200–250	483	5
من 100–200	951	9
من 50 –100	2314	22
أقل من 50	6610	59

(1) The Miri Land (goverment land) in the mid-sixties in Jordan was 26.6 Percent of the total lands. Aruri,P.53.

(2) Aruri, P.53.

(3) Raphael Patai, P.193. Shwadran, P.180.

التربية والتعليم في المرحلة الأولى

كانت البلاد تتقدم بخطى وئيدة في التعليم خلال الفترة الأولى. وقد جاء في تقرير حكومة الانتداب لسنة 1925 أنه كانت هناك اثنتان وأربعون مدرسة ابتدائية للبنين وستً للبنات. وصفوف ثانوية في أربع مدارس بينما كانت مدرسة واحدة تقوم بتدريس الحرف. وكانت ثمة سبع وأربعون مدرسة مسيحية غير حكومية يؤمها 2122 طالباً وفي سنة 1927 وجد في مدارس الحكومة 132 معلماً يدرسون 4270 طالباً بينما وجد في المدارس غير الحكومية 162 معلماً يعلمون 4572 طالباً وفي سنة 1931 ذكر تقرير الدولة المنتدبة وجود خمسين مدرسة للذكور وعشر مدارس للإناث وكانت اثنتا عشرة مدرسة من مدارس البنين تحتوي على صفوف ثانوية. وبلغ مجموع الطلبة في المدارس الحكومية 5511 طالباً بينهم 953 طالبة. وكانت هناك ثلاث وتسعون مدرسة غير حكومية تدرس 3270 طالباً منهم 744 طالبة.

وفي سنة 1935–1936 ازداد عدد المدارس إلى 186 مدرسةً بينما بلغ عدد الطلبة المسجلين فيها 11454 طالباً وطالبة. وبعد ذلك بثماني سنوات أيّ في سنة 1944 كان عدد المدارس 195 مدرسةً بها 15201 طالب من الجنسين[1].

انظر جدول رقم (4). وكان هذا التقدم البطيء والمضني يرجع بالدرجة الأولى إلى قلة الأموال والى الموقف التقليدي إزاء التعليم.

جدول رقم (16)

التعليم في شرق الأردن بين 1928–1944

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة		المجموع
		البنون	البنات	
1936–1935	186	80908	2546	11454
1939–1938	191	10403	3451	13854
1944–1943	195	11343	3858	15201

(1) Source: Adapted from Naseer Aruri, Jordan: A Study in Polltical Development (1921-1965), The Hayue Press, Netherlands, 1972, P,35.

البنية الاجتماعيّة

القبائل

البدويُّ عربيٌّ أصيل فهو رجل الصحراء الذي ينتقل مع قطعانه وأصله من الصحراء العربيّة، ويعطي هذا فكرة عن الجذور التاريخية لإحدى الشرائح الأساسية من سكان الأردن[1]. وخصائص البدوي هي: الحرية في الصحراء المنعزلة، وشعورٌ بالفخر والاعتزاز بشرف النسب والشجاعة والكرم وإيواء الضيف والشعور بوجوب حماية الضعيف، والتسامح مع تركيز على أهمية الأسرة.

والوحدة الأساسية في القبيلة هي الأسرة التي هي أسرةٌ ممتدةُ واسعةٌ تتألف من الجد والأبناء والأخوة والزوجات وأبناء العمومة. ولكلّ أسرة رئيسها الممثل لها في شؤون القبيلة. وتلي الأسرة في الحجم الحمولة المؤلفة من أكثر من أسرة واحدة. وتقوم هذه العلاقة على روابط الدم والقربى وتتفرع العشيرة عن القبيلة فتكون أصغر منها حجمـًا ولكنها تليها في المستوى. ويمكن تقسيم هذه العشائر إلى فرق والفرق إلى أفخاد والفخذ مكون من حمولتين أو أكثر.

وتقوم زعامة القبيلة على حقوق الوراثة ويدعى الزعيم بالشيخ. وفي معظم الأحيان يتم اختياره من أكبر اسر القبيلة. ولكلّ قبيلةٍ مجلسها الذي يمثل رؤساء الحمائل. وتتخذ قرارات المجلس بإجماع رؤساء مختلف الحمائل داخل القبيلة. وينظر هذه النوع من المجالس في المشكلات المتصلة بالقبيلة بمجموعها وفي علاقاتها مع القبائل الأخرى.

ولا بد هنا من ذكر بعض العوامل المتعلقة بتغيير أساليب الحياة بين البدو خلال العقود الثلاثة (أول العشرينات وآخر الأربعينات). فخلال تلك الفترة استقر معظم البدو في قرى صغيرة وتغيرت حياتهم من الاعتماد على الجمال والأغنام والماعز إلى الاعتماد على المزارع الصغيرة وتقوية الروابط مع الأرض. ويكون الرحل الآن أقل من 1٪ من مجموع السكان كما يمثل رجال القبائل الآن مراكز هامة في الجيش والخدمة المدنية والزراعة وقطاعات أخرى. ويدعى المتجولون في

(1)Sinai and Pollack, P.115.

الصحراء بالرحل بينما يطلق اسم الحضر على أولئك الذين يستقرون في القرى. لكن العلاقات بين الحضر لا تزال تقوم على أنماطٍ تقليديةٍ أو قبليةٍ.

وتعيش بعض القبائل هذين الطرازين من الحياة فما زال أشباه الرحل يعتنون بالأغنام والماعز ويستقرون في الشتاء في قراهم ويغادرونها في الربيع والصيف. وأهم القبائل (ذات الصلة البدوية) في المجتمع الأردني هم بنو حسن وبنو عدوان وبنو صخر وبنو حميدة والحويطات والرولة والسراحين وبنو خالد وبدو الجبل والسردية وغيرهم.

القرى

تقوم البنية الاجتماعيّة في القرى على العائلة أو الحمولة. والقرابة في الحمولة مبنية على روابط الدم مع إيلاء احترام كامل لرئيس العائلة وكبار السن ويوجد في كلّ قرية مختار من أكبر العائلات مهمته أن يكون حلقة اتصال بين سكان القرية والحكومة المحليّة. وتتوقف قوته ونفوذه على الأحوال الاقتصاديّة إلى حد ما.

وتقاس قيمة الطبقات الاجتماعيّة في قرى الأردن بالارتباط بالأرض بعض الشيء. فهناك أولاً مجموعة صغيرة ثرية من أصحاب الأرض لا يقومون بزراعة أراضيهم بل يستخدمون فلاحين للعمل بها لقاء حصة من المحصول (وتشمل هذه المجموعة من الملاكين بعض مستخدمي الحكومة). وهناك ثانيًا الحرفيون وأصحاب الدكاكين ومعلمو المدارس الذين يستخدمون خارج القرية لكنهم أيضًا يعدون أنفسهم مقيمين ويعيشون في القرية في عطل نهاية الأسبوع طيلة السنة. وبإمكان المرء أن يضع ضمن هذه الطبقة الثانية بعض الناس الذين يخدمون في الجيش ممن كانوا في الأصل من القرية ويفلحون أرض العائلة في عطل نهاية الأسبوع وفي أثناء الإجازات وهناك ثالثًا الفلاحون المستقلون الذين تلبي أراضيهم حاجاتهم. ويمكن القول إلى درجة ما أن هذه الطبقة تشكّل غالبية سكان القرى الأردنيّة. أما الطبقة الرابعة فتتألف ممن لا أرض لهم والذين يعتمدون في معيشتهم على استخدامهم للعمل في أرض الآخرين. وما زالت هذه الطبقة موجودة وإن كانت قليلة العدد.

ولمعظم القرى في الأردن مجلسٌ قروي يتألف من خمسة أشخاص أو أكثر يختارون من القرى وفي الغالب من العائلات الكبيرة أو من كبار مالكي الأرض. ويعد هذا المجلس ممثلاً

للقرية بأسرها أمام الحكومة المحليّة وهو مسؤول عن وضع خطط لتنمية مدارس القرية وشوارعها ومكاتب البريد والمساجد...الخ وعلى العموم فإن كلّ مجلس يتلقى إعانةٌ سنويةٌ من الحكام المحليين ويوزع هذه الإعانة على مجالات تطوير القرية بموافقة من الحكام المحليين في مناطقهم[1].

الفلسطينيّون

نتيجة لحرب سنة 1948 (الحرب العربيّة الإسرائيليّة الأولى) تضاعف سكان المملكة الأردنيّة من حوالي أربعمائة آلف نسمة إلى ثلاثة أضعاف ذلك العدد بصورة مفاجئة فأصبح سكان المملكة 1.360.000 (مليون وثلاثمائة وستين ألف نسمة) ونتيجة للوحدة وإضافة الضفة الغربيّة أربعمائة وخمسين آلف نسمة يضاف إلى ذلك فإن أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيّين الذين تجمعوا في الأردن بعد سنة 1948. وقد اندمج أولئك الذين لديهم وسائل تعيلهم أو مؤهلات علمية أو مهارات يمكن استخدامها في الحياة الأردنيّة أو هاجروا إلى أقطار عربية أخرى[2]. وتفرق ثلاثمائة وستون ألفا في تسعة وعشرين مخيماً وذهب مائة ألف من هؤلاء إلى الضفة الشرقية من الأردن.

أما العرب الفلسطينيّون الآخرون فذهبوا إلى الدول العربيّة الأخرى مثل سوريا (82ألف) ولبنان (104الآف). وذهب حوالي 200 ألف إلى قطاع غزة بينما ظل 150 ألفاً تحت السيطرة الإسرائيليّة[3]. أما المملكة الأردنيّة الهاشميّة فتكونت من ضفتي نهر الأردن (شرق الأردن والضفة الغربيّة). ولم يحدث تمييز في الإحصاءات الأردنيّة الرسميّة أو البيانات الرسميّة السياسيّة الأردنيّة بين السكان المستقرين أصلاً وبين الوافدين الجدد. ومنحت الحكومة الأردنيّة لجميع

(1) Area Handbook for the Hashemite Kingdom of Jordan (W.D.C Systems Research Crop., 1969), PP.67-71.

Area Handbook for the Hsahemite Kindom of Jordan (W.D.c. 1974), pp.81-82.

(2) S. Fisher, The Middle East, A History (N.y.: Alfred A. Knopt, Inc., 1979), p.705.

(3) Rosemary Sayigh, Palestinians: From Peasant to Revolutionaries (London: Zed Press, 1984), PP.64-65.

الفلسطينيّين من الضفة الشرقية والغربيّة الجنسية فوراً ومنحتهم جميع الحقوق المتعلقة بالمواطنة بحيث أتاح الأردن للفلسطينيّين فرصاً عريضة للاندماج في حياته السياسيّة والاقتصاديّة[1].

أما بعد حرب حزيران سنة 1967 فقد قدرت مصادر وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم عدد الفلسطينيّين الذين نزحوا من الضفة الغربيّة إلى الضفة الشرقيّة على أثر تلك الحرب 289 ألفاً. وفي سنة 1967 وحدها قدر من نزحوا من قطاع غزة بـ 177 ألفاً مما جعل مجموع عدد النازحين يقارب 467 ألفاً. غير أن من الصعب تقدير عدد الفلسطينيّين في الأردن. وطبقاً لأرقام منظمة التحريّر في أواخر السبعينات فقد قدر عدد هؤلاء بحوالي 900 ألف ويعتقد أن نسبتهم الآن تصل إلى 45٪-50٪ من عدد سكان الأردن. ويحتل الفلسطينيّين في الأردن مركزاً مهماً في الصناعة والتجارة والمال والخدمة المدنية والخدمات التعليمية والصحية وقطاعات أخرى من الاقتصاد.

المسيحيون

تعود جذورهم إلى القبائل العربيّة التي تنصرت منذ بداية ظهور الديانة المسيحية في المنطقة، وتصل نسبتهم في المملكة حوالي 3٪ من مجموع السكان وينص الدستور على احترام إقامة المشاعر الدينية من خلال دور العبادة المخصصة (الكنائس)، وأن ثقافتهم هي ثقافةٌ عربيةٌ صرفةٌ، وفي الأردن غالبيتهم من أتباع المذهب الأرثودكسي اليوناني أما الباقون فمن الأرثودكس الكاثوليك والروم الكاثوليك واللاتين والطائفة الأنجلية الأسقفية، وأما الأرمن فهم من الأرثوذكس كذلك ويمثل المسيحيون في الأردن في مجلس النواب بشكل عادل، وعدد مقاعدهم في البرلمان (9) مقاعد موزعة حسب تواجدهم السكني في المحافظات، ويشكّل المسيحيون قوة في التجارة والصناعة والمال ولهم نصيب كبير في البنوك والمصانع في المملكة، إضافة إلى تواجدهم في القطاع العام. وباختصار هم يشاركون بصورة فاعلة في الحياة السياسيّة العامة للدولة الأردنيّة.

(1) Joel Migdal, Palestinian Society & Politics (N.j.: Princeton University Press, 1980), O.38. Sinai and Pollack, P.121.

الشراكسة

استقرت هذه المجموعة من الناس في الأردن بدعم من الدولة العثمانية وذلك بين سنة 1870 وسنة 1880. وجاءوا في الأصل من القفقاس وكانت لهم صلات قوية مع الحكومة العثمانية المسلمة السنية. ولا يتجاوز عددهم في الأردن الآن العشرين ألفاً. وهذه الأقلية شديدة الولاء للأسرة الهاشميّة. وكانوا من أوائل المؤيدين للملك عبدالله المؤسس في مساعدتهم له على خلق الأمن في الأردن بينما حافظوا في الوقت نفسه على علاقات متينة مع الحكومة البريطانيّة في عهد الانتداب. وفي السنوات الأولى من تأسيس الحكم الأردني شارك هؤلاء الشراكسة بقدر وافر في إدارة أمور الجيش. وتعرف مجموعة العائلات التي يتكون منها الشراكسة في الأردن بالأديغا وتتكون الأديغا من كثير من الأسر الكبيرة كالقبرطاني والبزودوخ والأبزاخ. وهناك مجموعةٌ أخرى متصلةٌ بهم وهم الشيشان. والشيشان متطابقون سياسيّاً واجتماعيّاً مع الشراكسة لكنهم يتكلمون لغةً مختلفةً[1].

وعلى العموم فمعظم الشراكسة هم من أصحاب الأملاك في الأراضي الزراعيّة وفي المدن، كما يعمل بعضهم في وظائف حكومية عالية ويشغلون مناصب رفيعةً في الجيش وسلاح الجو والأمن العام. وعلى العموم فهم موالون للملك والنظام وليس لهم نشاط سياسيّ.

أما من حيث التطور السياسيّ في أثناء هذه الفترة، فإن سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بتجديد طموحات عقد العشرينات من هذه القرن. إذ كان الملك عبدالله لا يزال يفكر في سوريا الكبرى من أجل الحيلولة دون التوسع الصهيوني على ما يظهر بيد أن المخاوف كانت تساور البريطانيّين وبعض الدول العربيّة من قوة اتحاد كهذا، وتخلى الملك عن مساعيه بسبب المعارضة من جانب سوريا والأقطار العربيّة الأخرى. وهكذا وجه الملك عبدالله اهتمامه وتركيزه على فلسطين. وتعود هذه المطالبة إلى أواسط الثلاثينات. وفي أواخر الثلاثينات اقترح الملك عبدالله دمج الدولة العربيّة في فلسطين المقسمة مع شرق الأردن. وهنا واجه الملك العديد من القوى المعارضة ولا سيما من إحدى الزعامات في فلسطين هي عائلة الحسيني[2].

---

(1) For further informations about Sharakisah in Jordan, see Sinai and Pollack, PP.117-118.

(2)Area Handbook for H.K.J. 1969,P.32.

ولم تستطع الحكومة البريطانيّة تسوية المشكلة الفلسطينيّة بين اليهود والعرب ولذلك طرحت الأمر على الأمم المتحدة. وفي سنة 1947 قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين الطرفين. ولم يقبل معظم عرب فلسطين بقرار التقسيم كما خالفته بعض الأقطار العربيّة. وأعلنت الحكومة البريطانيّة عن نيتها في إنهاء الانتداب على فلسطين والانسحاب منها يوم 14 أيار سنة 1948 وفي ذات اليوم أعلن عن تأسيس دولةٍ يهوديّة. ونتيجة لهذا القرار اندلعت الحرب العربيّة الإسرائيليّة الأولى سنة 1948. أنقذ الجيش العربيّ جزءاً من فلسطين أصبح يعرف الآن باسم الضفة الغربيّة.

وبعد انتهاء الحرب فضل الحاج أمين الحسيني وأتباعه تأسيس دولةٍ فلسطينيّة مستقلة[1]. غير أن مؤتمراً انعقد في أريحا وكان مؤلفًا من زعماء العشائر وكبار رجال الدين وشخصيات الأسر المتنفذة ومندوبين عن مخيمات اللاجئين، وصوت إلى جانب الوحدة مع شرق الأردن تحت قيادة هاشميّة وذلك في 24 نيسان سنة 1950[2]. ومنذ تاريخ الوحدة أصبحت البلاد تعرف رسميًا باسم المملكة الأردنيّة الهاشميّة وفي العشرين من تموز سنة 1951 اغتيل الملك عبدالله جد الملك حسين على يد فلسطينيّي متطرف ونودي بابنه طلال خلفًا له. غير أن مرضه دفع البرلمان إلى تسليم العرش إلى أكبر أبنائه، في آب 1952 تسلم الحسين أكبر أبناء الملك طلال الحكم في ظل الوصاية حتى بلغ الثامنة عشرة من عمره. وفي 2 أيار سنة 1953 تم تتويجه ملكًا.

(1) Nyrop, P.26

(2) Area Handbook for H.K.J.1969,P.33.

الفصل الحادي عشر

الأوراق النقاشيّة الملكيّة

إن هدفَ الأوراقِ النقاشيّة الملكية السبعة هو بناء حوارٍ فكريٍ وطني من أجل تعزيز الديمقراطية، وإثراء الحوار الوطنيّ الجاد حول العديد من المفاهيم والقيم التي يجب أن تكون جزءاً من البناء الوطني الجاد حول العديد من المفاهيم والقيم، وجزءاً من الحوار والرؤى الفكريّة التي تتصدر المشهد الأردني من أجل أحداث نقلة نوعيّة متميزةٍ في عملية التحديث السياسي، إذ يعتبر جلالة الملك أن هذا المنهج جزء من المسؤولية التي يتحملها لتشجيع الحوار الجاد بين أبناء الشعب عن طريق التحول الديمقراطي وتطوير الممارسات الضرورية للديمقراطية والتقدم، بدءاً من احترام الرأي الآخر كأساس للشراكة بين جميع المكونات الاجتماعيّة، والمواطنة التي لاتكتمل إلّا من خلال ممارسة واجب المساءلة، والجميع شركاء في التضحيات والمكاسب، وإنّا قد نختلف لكننا لانفترق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمرٌ.

ويسعى جلالةُ الملك من خلال الأوراقِ النقاشيّة إلى بلورة إحساس جمعيّ بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سوياً كشعبٍ، وتنمية الإحساس الوطنيّ بالإنجاز، مستعدٌ للتغلب على التحديات، والمشاركة في صناعة مستقبل الأردن، وإدامة واستمرارية الحوار بين المواطنين عبر الوسائل كافة. وهدفت الأوراق النقاشيّة إلى التركيز على مفهوم المواطنة والإنتماء الوطنيّ وتعزيز سيادة القانون بأنه لا أحد فوق القانون وتعميق المواطنة على أساس الحق والواجب بإطارها القانوني كمواطنة فاعلةٍ وإن سيادة القانون هو أساس الدولة المدنيّة، ودور الأحزاب السياسيّة، والحكومات والمواطن في الحياة السياسية. وركزت الأوراق النقاشيّة الستة على تعميق التحوّل الديمقراطيّ وترسيخ نهج الحكومات البرلمانية والتحول التدريّجي نحو الملكيّة الدستوريّة معززة بمواطنةٍ فاعلةٍ.

وبشكل عام فقد هدفت الأوراق النقاشيّة إلى المساهمةِ في إثراءِ الحوارِ الوطنيّ حول الأنموذج الديمقراطي الذي تنشد، من حيث أهدافه، والأدوار المطلوبة من كلّ الفاعلين في العملية السياسية والمحطات الواجب عبورها ترجمة لهذا الأنموذج، ولم تغفل الأوراقُ النقاشيّة عن حماية التعدديّة، والتدرج، وعدالة الفرص السياسية وتحدثت الأوراق عن المنجزات التي تم تحقيقها لغاية الآن، من إقرار التعديلات الدستورية، وإنجاز الحزمة التشريعية الناظمة للحياة السياسيّة والديمقراطية مثل القانون المعّدل لمحكمة أمن الدولة وقانون الانتخاب والأحزاب

السياسية، وعلى صعيد المنجزات المؤسسية إنشاءُ الهيئة المستقلة للانتخاب، وإنشاءُ المحكمة الدستوريّة والمنظومة الوطنية للنزاهة، ودعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وبرنامج تطوير القطاع العام.

وأبرزت الأوراقُ النقاشيّة أنه يقع على عاتق الملكيّة الهاشميّة مسؤوليات توفير نهج قياديّ جامع لكلّ المكونات يستشرق المستقبل بهدف تحقيق الازدهار لأجيال الوطن، وحماية أمننا القومي والوطني، وحماية تراثنا الدينيّ ونسيجنا الاجتماعيّ.

الورقة النقاشية الأولى: «مسيرتُنا نحو بناء الديمقراطيّة المتجددة»

ركزت الورقةُ النقاشيّة الأولى على المضامين الآتية:

أولاً: الانتخابات:

لقد دعا الناخبون إلى إختيار النائب الذي يستطيع أن يشّرع للأردنيين وأن ينوب عن الشعب في إدارة الدولة، حيثُ أكد الملكُ عبد الله الثاني «أنَّ على النائب مسؤولية في اتخاذِ القرارات التي تمسُ الأردن وجميع الأردنيين، وأن يتم التصويتُ بناءً على مواقف المرشحين من الأولويات الأساسيَّة التي يطرحها المواطنون، وليس على أساس العلاقات الشخصيّة وصلات القربى».

ثانيـًا: الحوار

حدد الملكُ عبد الله الثاني أن المسؤولية في هذه الظروف التي تشهدها المملكة فإنها تتمحور لتشجيع الحوار كشعب يسير على طريق التحّول الديمقراطيّ وتشجيع قبولِ الرأيّ الآخر كما أنه دعا إلى أن إحترام الرأيّ الآخر سيؤدي إلى تغيير نمط التفكير الذي يُحّولُ المجتمعات إلى مجموعات متنافسه على أساس (أنا والآخر) أن المواطنة لاتكتمل إلّا بواجب المساءلة ودعا المواطنين إلى البحث في القضايا والقرارات المهمة ذات الأولويّة وتقديم حلول الديمقراطيّة مستمرة أيضـًا من خلال إنخراطهم في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه أسركم، ومجتمعاتكم المحليّة، والوطن بعمومه وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحيّة والتعليم والمواصلات العامة، ودعا إلى التجمع وتنظيم اتخاذ مواقف موحدة على المستوى المحليّ والتفاعل.

ويرى جلالةُ الملك أن هناك أربعة مبادىء وممارسات أساسيّة يجب أن تتخذ في سلوكنا السياسيّ هي:

أولاً: احترامُ الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع.

ثانيـًا: المواطنة لاتكتملُ إلّا بممارسةِ واجب المساءلة.

ثالثـًا: قد نختلفُ لكننا لا نفترقُ فالحوارُ والتوافق واجبٌ وطنيٌ مستمرٌ.

رابعـًا: جميعنُا شركاء في التضحيات والمكاسب.

المبادىءُ الأربعة السابقة تهدف للوصول إلى تحقيق ما يلي:

- بلورة إحساسٍ وطني جمعي بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سويـًا كشعب واحد.
- تنمية إحساسٍ وطنيٍ بالإنجاز مستمدٌ من التغلب على التحديات.
- المشاركة بقوة في صناعة مستقبلِ الأردن والالتزام بالديمقراطيّة منهج حياة.
- إدامة الحوار القائم على الاحترام المتبادل.
- تجذير أسس التعاملِ الحضاريّ بين المواطنين بما يقودُ لمستوياتٍ متقدمةٍ من الثقةِ والعطاءِ في المجتمع.

الورقة الثانية: «تطويرُ نظامنا الديمقراطيّ لخدمةِ جميع الأردنيين»

هكذا بدأ عنوانُ الورقة الثانية بقلم سيدي صاحبُ الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. الديمقراطية في نظر عبد الله ابن الحسين هي عمليةٌ حيةٌ نمارسُها جميعـًا مواطنين ودولةً، والدستور أساس الحياة السياسيّة والديمقراطيّة التي طالما وفرّت إطاراً تنظيميـًا لقراراتنا وخياراتنا على مدى تسعين عاما. وهذا هو الأساس، ولكن لا بد أن تستمر المؤسسات والقوانين بالتطور والارتقاء نحو الأفضل، وقادت التعديلات الدستورية التي شملت ثلث الدستور إلى تعزيز الفصل والتوازن بين السلطات، ورسخت استقلال القضاء، وصونَ حقوق المواطن. وإنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب، وجميع هذه الأشياء والإنجازات تهدف إلى تمكين شعبنا الأردني من رسم مستقبل الوطن بشفافيةٍ وعدالةٍ بمشاركة الجميع.

مكوناتُ المجتمع الديمقراطي المتقدم:

أ. التعلّمُ من التجارب المتراكمةِ.

ب. الجهودُ المشتركة.

ج. التطويرُ مع مرور الوقت.

د. جملةُ الإصلاحات المستمرة وتعديل القوانين والأنظمة، وجميع هذه الإجراءات أدّت إلى تطوير مستمرٍ للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقة بين المواطنين، والأجهزة الحكومية، ومجلس النواب.

ه. الالتزام بمبادئ المواطنة، والاحترام المتبادل، وممارسة واجب المساءلة، والشراكة في التضحيات والمكاسب، والحوار البناء.

مبادئ مسيرة ونهج الإصلاح:

أ. الالتزامُ برعاية وتعزيز مبدأ التعدديّة السياسيّة.

ب. صونُ حقوق جميع المواطنين.

ج. الاستمراريةُ في تطوير منظومة وآليات الرقابة.

د. تقويةُ مجتمعنا المدني، والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين.

ه. توفيرُ فرصة عادلة للجميع للتنافس السياسي.

هناك صعوباتٌ وتحدياتٌ، وبعضُ الإخفاقات، ولكن هناك نجاحات أكثر، ضمْن الحوار والتقييم في نقاش عام، هذا أمرٌ طبيعيٌ، لأن هذه متطلبات التطور الديمقراطي، دليلٌ على مصداقيته.

ويذكر الملكُ المبدأ الأساسيّ للديمقراطيات الحديثة وهو اختيارُ الشعب لممثلين ينوبون عنه في اتخاذ القرارات. ففي الجمهوريات هناك أنظمة رئاسيّة (فرنسا) وأنظمة برلمانيّة (تركيا). والملكياتُ الدستوريّة، وتُشكّل من حزب الأغلبية المنتخب (إسبانيا، بلجيكا). والنظامُ السياسيّ لكلّ دولة يعكس التاريخ والثقافة الخاصة بها. والانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، من خلال تعميق ديمقراطيتنا بحيث نصل إلى مرحلة يشكّل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب

والحكومة، وإطلاق نهج الحكومات البرلمانية. تحتاج الدولة إلى عدة دورات برلمانية لإنضاج هذه الممارسة واستقرارها، وتطوير الأحزاب من أهم برامجها.

الممارساتُ السياسيّة على اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاريّ على أساس مزاياهم القياديّة وخبراتهم العلمية والعملية، والحصولُ على ثقة مجلس النواب. وسيكون تشكيل رئيس الوزراء بناءً على التشاورِ مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابيّة. وإذا لم تنجح ستتم عملية التكليف بالتشاور مع جميع الكتل النيابيّة. يقوم رئيس الوزراء المكلّف بالتشاور مع الكتل النيابيّة لتشكيل حكومة برلمانية جديدة والاتفاق على برنامجها، والحصول على ثقة مجلس النواب والاستمراريّة.

متطلباتُ التحول الديمقراطيّ الناجح

أولاً: بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وهموم المجتمع المحلي.

ثانيـًا: تطوير عمل الجهاز الحكوميّ على أسس من المهنية والحياد، بعيدا عن تسييس العمل.

ثالثـًا: تغييرُ الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب وهذا سيتطلب بلورة فهم مشترك حول كيفية وصول هذه الكتل إلى وضع برامج تعكس سياسات متفقٍ عليها.

الورقة النقاشية الثالثة: «أدوارُ تنتظرنُـا لنجـاح ديمقراطيتنـا المتجددة»

يشكّل تطبيقُ نهج الحكومات البرلمانية، كما هو التحولُ الديمقراطيّ في جوهره، عمليةً تراكميةً مفتوحةً على التطوير المستمر، الأمرُ الذي يتطلب وعي الجميع للأدوار التي تنتظرنا في بناء المستقبل، كشركاء في هذه العملية. وأوّد اليوم في هذه الورقة التي أخصصها لمناقشة التطور السياسي في الأردن، التركيز على مستقبلنا المشترك وكيفية المضي قدمـًا، خاصة بعد الانتخابات النيابية، التي أجريت في 23 كانون الثاني الماضي.

إن لانتخاباتنا النيابية الأخيرة أهمية كبرى، فهي مؤشر على طريق الإصلاح والتغيير الذي اخْتطهُ الأردن، وقد أجرْيت في أجواء تسودها الديمقراطيةٌ والشفافية، الأمر الذي أهّلها أن تحظى

بإشادةٍ محليّة وعربيةٍ ودوليةٍ غير مسبوقةٍ، حيث تجاوزتْ نسبة التسجيل للانتخاب 70٪، وقاربت نسبة الاقتراع 57٪، وهي من أعلى النسب في تاريخ المملكة وعلى مستوى العالم. وتُقرأ نسب المشاركة هذه بشكل إيجابي عند مقارنتها بانتخابات أخرى أجريت مؤخراً في العالم العربي. فالمشاركة في الأردن اقتربت من نسبة الـ 62٪ التي سجلت في الشقيقتين مصر وليبيا، وهي تتقدم على نسب المشاركة في المملكة المغربية الشقيقة التي جاءت بواقع 45٪ وحظيت بإشادة دولية أيضـًا. ومن الملامح الأخرى الجديرة بالملاحظة، ارتفاع نسب المشاركة في المدن الكبرى، فالمشاركة في محافظتي عمّان والزرقاء قد ارتفعت بما يقارب الثلث.

إننا في الأردن نعيّ في قرارة أنفسنا القيم الضرورية لإنجاز التحّول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانيّة. وفي مقدمة هذه القيم وأكثرها أهميةً التعدديّةُ والتسامحُ وسيادةُ القانون وتعزيزُ مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، إضافةً إلى حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين والمواطنات، وتأمين كلّ طيفٍ يعّبر عن رأيٍ سياسيٍّ بفرصةٍ عادلةٍ للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

إن مفهوم الحكومة البرلمانيّة، في حده الأدنى، يتمثل في ترتيب العلاقة بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة على النحو التالي: أن تكون السلطة التنفيذية خاضعةً لمساءلة الأغلبية النيابيّة من خلال آليةِ منح الثقة أو حجبها. وهذا ما ينص عليه الدستور الأردني. ومن أبرز التطورات التي أنجزناها في هذا الشأن من خلال التعديلات الدستورية الأخيرة تطوير آلية منح الثقة، حيث يتوجب الآن على الوزارة المؤلّفة ضرورة إيجاد أغلبية نيابية للحصول على الثقة في شخص الرئيس والوزراء وبيانها الوزاري، بدلا من الممارسة السابقة، والتي كانت تتطلب حجب الثقة عن الحكومة المؤلفة بأغلبيةٍ نيابيّةٍ.

إن تعميق نهج الحكومات البرلمانيّة سيتدرج وفق تقدم العمل الحزبي والبرلمانيّ وعلى عدد من الدورات البرلمانيّة.

إن الممارسة السياسية في الحكومات البرلمانيّة المتعارف عليها عالميـًا تسمح بالجمع بين الوزارة والنيابة، ودستورنا يسمح بذلك، ولكن بالتوازي مع المتطلبات الجوهريّة التالية:

أولها: وجود منظومةٍ متطورةٍ من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة.

ثانيها: أن يكون إشراك النواب في الحكومة متدرجًا، وبالتوازي مع نضج العمل السياسيّ النيابيّ الحزبيّ، ممثلاً في مأسسة عمل الكتل النيابيّة وتطورها، بحيث تبنى على أسس برامجيّة أكثر صلابةً وتتطور تدريجيًا إلى كتلٍ حزبيةٍ، وهذا يرتبط زمنيًّا بقدرتنا على تطوير أحزاب وطنيةٍ وبرامجيةٍ فاعلةٍ وذات امتداداتٍ شعبية.

ثالثها: أن نطوّر عمل الجهاز الحكوميّ ليصبح أكثر مهنيةً وحياداً وبعيداً عن تسييس الأداء، ليكون مرجعًا موثوقًا للمعرفة والمساندة الفنيّة والمهنيّة لدعم وزراء الحكومات البرلمانيّة في صنع القرار.

وسأكرس الأقسام التالية من هذه الورقة لمناقشة كيفية تطوير هذه الأدوار، بما فيها دور الملكية، والمسؤوليات التي يجب أن نتحملها جميعًا، كمواطنين مسؤولين وفاعلين.

أولاً: دورُ الأحزاب السياسيّة:

إن مفهوم الديمقراطيّة لا ينحصر في تعبير الأفراد عن آرائهم ووجهات نظرهم، بل إنه يشمل العمل لتحويل ما ينادي به الأفراد إلى خططِ عملٍ مشتركةٍ باقتراحاتٍ واقعيةٍ وعمليةٍ تسهم في تقدم الوطن، وهذا هو الدور الرئيس للأحزاب السياسيّة.

وقد بيَّنتُ في السنوات الأخيرة رؤيتي الواضحة لنظامنا السياسيّ، والقائم على تطوير عدد منطقيّ من الأحزاب السياسيّة الرئيسة ذات القواعد الممتدة على مستوى الوطن، لتعكس مختلفُ توجهات الأطياف السياسيّة. وهذا النوعُ من الأنظمةِ هو الوحيد القادر على إتاحة الفرصة للتنافس البنّاء بين الأفكار والطروحات التي يحتاجُها الأردن، وعلى بناء التوافق النيابيّ حول القرارات الواجب اتخاذها. وبطبيعة الحال، يحتاجُ الأردن إلى وقت من أجل تطوير أحزاب سياسيةٍ بالحجم والامتداد الوطنيّ والقدرات الضرورية للنهوض بهذا الدور المحوريّ.

إن التركيز يجب أن يوجّه، في المرحلة القادمة، نحو تطوير وتحفيز الأحزاب ذات البرامج والقواعد الشعبية على مستوى الوطن، بحيث يتوجه الناخبون للتصويت على أسسٍ حزبيةٍ وبرامجيةٍ، وهذا الأمر يفرض على الأحزاب الأردنيّة تحديات ومسؤوليات جوهريّة، وهي:

- مساهمة الأحزاب في تطوير وتجذير رؤيةٍ وطنيةٍ لحياتنا السياسية. وفي هذا السياق، فإن تجربة القوائم الوطنية في الانتخابات الأخيرة مثّلت خطوةً على هذا الطريق.
- التزامُ الأحزاب بالعمل الجماعيّ والتقيد بالمبادئ المشتركة، وتبنيّ السياسات ذات الأولويّة. وأشجع هنا جميع الأحزاب، والمجموعات النيابية والأفراد المستقلين، في مجلس النواب الحالي على العمل سوية، ومحاولة التجمع على أساس مبادئهم المشتركة والسياسات التي تتصدر أولوياتهم، فمن شأن ذلك تشكيل كتل نيابية أكبر للمساهمة في تحقيق الفاعلية البرلمانية المنشودة والتنمية السياسية.
- تبني الأحزاب لبرامج وطنيةٍ واضحةٍ ونظم عمل مهنيةٍ. إن النظام السياسي القائم على أحزاب ضعيفة غير قادر على كسب ثقة المواطنين، وحفزهم على الانخراط في الحياة العامة.

ثانيًا: دورُ مجلس النواب:

يتمثل دور مجلس النواب الأساسيّ في تشريع قوانين ذات أولوية، يصب تنفيذها في خدمة مصالحٍ وطنيةٍ عليا، وممارسة دوره في الرقابة على الحكومة ومساءلتها على ما تتخذه من قراراتٍ. وبدوره، يخضع مجلس النواب لمساءلة المواطنين الذين انتخبوا أعضاءه، وهذا هو جوهر المسؤوليات التي على كلّ نائب النهوض بها، وفيما يلي تفصيلها:

- أن يكون هدف النائب الحقيقي خدمة الصالح العام. وهذه مسؤولية لا يمكن المساومة عليها. فالجميع يريدون من النواب أن تكون الغاية من أدائهم تحقيق المصلحة العامة في مختلف الظروف والأوقات. أما أولئك الذين يعملون من أجل تحقيق مصالحٍ شخصيةٍ أو فئويةٍ، أو لاعتبارات شعبويةٍ، أو أخرى لا تأخذ مصلحة الوطن العليا على المدى البعيد بعين الاعتبار، فإن أفعالهم تمثل خذلانًا لمن انتخبهم وللأردنيين جميعًا. وتعني مثل هذه الأفعال في الواقع أن النائب تخلّى عن مسؤوليته الرئيسة، وهذا يعد شكلاً من أشكال الفساد.
- أن يعكسَ أداء النائب توازنا بين المصالح على المستوي المحليّ وعلى المستوى الوطنيّ.

- أن يوازنَ النائبُ بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة. إن تحقيق هذا التوازن هو تجسيد للأداء السياسيّ الفاعل، حيث يترتب على النواب العمل مع بعضهم بعضاً من جهة، ومع الحكومة من جهة أخرى لمواجهة مختلف التحديّات الوطنية. كما أن الحاجة للموازنة بين هذه المسؤوليات. إن الفصل بين السلطات وعدم تغوّل إحداها على الأخرى. وفي الوقت ذاته، فإن على النواب مسؤولية إخضاع الحكومة للمساءلة من خلال المعارضة البنّاءة للبرامج المطروحة، وتقديم برامج بديلةٍ إذا دعت الحاجة، والابتعاد عن التنظير وعن الاكتفاء بالتشخيص غير الموضوعيّ للماضي ولما نواجهه من تحديات، بدلاً من طرح الحلول الواقعيّة للتقدم للأمام وضمن الإمكانات المتاحة. ويشكّل مبدأ المساءلة أحد الأدوات الجوهرية في نظامنا الديمقراطيّ.
- أن تكون علاقة النائب بالحكومة قائمةً على أسس موضوعيةٍ وليست مصلحيّة.

ثالثاً: دورُ رئيسِ الوزراءِ ومجلسِ الوزراء:

يقعُ على عاتقِ الحكومةِ، بقيادة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، إعدادُ وتنفيذُ برنامج عملٍ شاملٍ يهدف إلى تحقيق الازدهار وتوفير الأمن لجميعِ أبناءِ وبناتِ الوطن. وعليه، يترتب على الحكومة تقديم برنامج عملٍ لمدة أربع سنواتٍ إلى مجلس النواب، ليتم محاسبتها على مدى تنفيذها لهذا البرنامج.

إن تقدمّنا نحو مرحلة جديدة من تعميق نهْج الحكومات البرلمانيّة يعني في الأساس تطوّر دور رئيس الوزراء والمهارات والخصال المطلوب توافرها في شخصيّته. فبالإضافة إلى قدرته على قيادة فريق كفءٍ من الوزراء، يعوّلُ عليه أيضاً في حشد كوادر وإمكانات الجهاز الحكومي لتنفيذ البرامج الحكومية بأسلوبٍ فاعلٍ ووفق جدولٍ زمنيّ دقيقٍ متاحٍ لاطلاع الجمهور. ويترتب عليه أيضاً مسؤولية التواصل والتفاعل والحوار مع سائر الأطراف، وفي مقدمتهم مجلس الأمة. وستسهم الخطوات التالية في تعميق المسؤوليات التي ينهض بها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

- نيْلُ الثقة النيابيّة والمحافظة عليها.
- وضع معايير للعمل الحكوميّ المتميز. إن شعبنا يتطلعُ ويستحقُ وزراء وموظفين عامين يعملون بكفاءةٍ، وإخلاصٍ، وتفانٍ. ويُعّولُ على دور رئيس الوزراء في قيادة العمل الحكوميّ وفق أفضل الممارسات المؤسسيّة.
- تبنيّ نهجُ الشفافيّة والحاكميّة الرشيدة وترجمته قولاً وعملاً. فنظام الحكومات البرلمانيّة يتطلب مزيداً من الانفتاح، والشفافية، والمبادرة في تعامل وتواصل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مع مجلس النواب والمواطنين، والحرص على العمل الميداني، وهذه شروطٌ ضرورية لنجاحهم.

رابعًا: دور الملكيّة:

إنَ أحدَ أهم مكونات عملية التطوّر السياسي هو ارتقاء دور الملكيّة الدستوريّة الهاشميّة، والتي لن تحيد أبداً عن واجبها الرئيس، كما كان العهد دائمًا، ذلك الدور المتمثل في العمل ليلاً نهاراً، وبتوفيق من الله، من أجل مستقبلٍ مزهرٍ للأردن والحفاظ على أمنه، واستقراره، ووحدته، وتأمين الأفضل دائمًا لشعبنا النبيل. وفي الوقت ذاته، فقد تطورّت الملكية في الأردن بشكل مستمر يستجيب للظروف والمتغيرات وتطلعات شعبنا. ومع تطور ديمقراطيتنا وإنجاز المحطات والمتطلبات التي عرضتها آنفًا، فإنّ دور الملكيّة سيتطور أيضًا، وهو ما أنشدُه بقناعةٍ راسخةٍ ودافعٍ ذاتيّ، بقدر ما يتطلبه تطور الملكيّات الدستوريّة.

وسأعرض هنا مسؤوليات الملكية الرئيسة والضروريّة خدمةً للوطن والأمة:

- حرصُ الملكية الهاشميّة على إتباع نهج يستشرف المستقبل، والمحافظة على دور الملك قائداً موحداً يحمي مجتمعنا من الانزلاق نحو أيّ حالةِ استقطابٍ، كما يحمي قيمنا الأردنيّة الأصيلة. وستبقى الملكيةُ، كما كانت دومًا، صوت الأردنيين والأردنيات جميعًا، خاصةً الفقراء والمستضعفين منهم، مدافعة عن حقوقهم في المجتمع. وستحرص الملكيّة على الاستمرار في حماية منظومتنا الوطنية للعدالة والنزاهة.
- وبصفتي رأسًا للدولة وقائداً أعلى لقواتنا المسلحة، فإنني سأذودُ في الدفاع عن قضايانا المصيريّة المرتبطة بالسياسة الخارجيّة وأمننا القوميّ، وذلك من خلال مجلس الوزراء

الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استناداً إلى الدستور. كما أن دوري يتطلب التأكيد على بقاء مؤسسة الجيش العربيّ، والأجهزة الأمنية، والقضائية، والمؤسسات الدينيّة العامة، مستقلةً، ومحايدةً، ومهنيةً، وغير مسيّسةً، على امتداد مسيرتنا نحو ديمقراطية يقوى بنيانها، وحكوماتٍ برلمانيّة تقوم على أسسٍ حزبيةٍ.

- يترتب على الملكيّة أيضاً مسؤولية حماية تراثنا الدينيّ ونسيجنا الاجتماعيّ. كما أعتز أيضاً بمسؤولية صون قيمنا الأساسية، المتمثلة بالوحدة الوطنيّة والتعددية والانفتاح والتسامح والاعتدال، التي تجعل من الأردن وطناً فريداً، وواحة أمن واستقرار.

وبالبناء على هذه الأسس لأنظمة الحكومات البرلمانية الفاعلة، سنتمكن من المضي نحو مرحلة يتولى فيها ائتلاف أحزاب الأغلبية في مجلس النواب تشكيل الحكومة. وعلى امتداد هذه العملية، سأحرص على المحافظة على الضمانات التي أوضحتها للتو، والتي تمثل مسؤولياتي، التي أتشرف بحملها، إزاء شعبي الأردني العزيز، خصوصا استمرار الملكية بالقيام بدور الحامي للدستور ومقومات الحياد الإيجابي والاستقرار والعدالة، التي أوضحتها في هذا الجزء من الورقة، والتي يجب تعزيزها وتجذيرها بالتوازي مع نضوج نظامنا النيابي، إضافة إلى دور الملكية لتجاوز حالات الاستعصاء السياسي بين مجالس النواب والحكومات، ومواجهة الحالات الاستثنائية التي تتطلب حماية أمن الوطن وسيادته ووحدته في حال تعرضه، لا قدّر الله، إلى تهديد حقيقي يمس قدرتنا على المضي بالأردن قدماً.

خامساً: دورُ المواطنِ:

إنَ دورَ المواطنِ، الذي يشكّل اللبنة الأساسية في بناءِ نظامنا الديمقراطيّ، هو ما أود مناقشتَه في الجزءِ الأخيرِ من هذه الورقة. فانخراطُ المواطنين في الحياة العامة ضروري من أجل تطوير نظام الأحزاب السياسية الفاعلة الذي نحتاجه. كما أن المواطنين هم أصحاب القول الفصل في إخضاع الحكومات للمساءلة، وذلك من خلال أصواتهم الانتخابية، ومستوى وعيهم، ومشاركتهم.

ويعتمد النهوض بهذه المسؤوليات الجوهرية على المبادئ الرئيسية الأربعة المتعلقة بالانخراط الديمقراطي، والتي أوضحتها في ورقتيّ النقاشية الأولى، وهي: احترام جميع المواطنين لبعضهم البعض وليس فقط من تجمعهم معرفةٌ سابقةٌ أو اتفاقٌ في الرأي، وممارسةُ

المساءلةُ والمحاسبةُ الموضوعيّة من الجميعِ وباتجاهِ الجميع، والحوارُ الصادقُ والمنفتحُ والبنّاء، والتوصلُ إلى حلولٍ توافقيّة.

ومشاركة المواطنين الفاعلة من خلال ثلاثةِ محاورٍ رئيسةٍ هي:

- الوعي والبحث المستمر عن الحقيقة.
- اقتراح الأفكار والحلول البديلة
- المواطنةُ الفاعلة. فعندما يعجز الممثلون المنتخبون والحكومة عن الوفاء بالتزاماتهم، يترتب على المواطنين المتابعين للشأن العام والمنخرطين به، أن يمارسوا الضغط عليهم ومطالبتهم بالوفاء بها.

الورقةُ النقاشيُّة الرابعةُ: «نحو تمكين ديمقراطيّ ومواطنةٍ فاعلةٍ»

إن الطريقَ نحو تجديد الحياة السياسيةِ، واحتضانِ الديمقراطيّة ليس بالطريقِ السهل ولا المختصر، بل هو مليءٌ بالصعوباتِ لكنه ضروريٌ، بل حتميٌ للمجتمعاتِ وإننا نعمل في الأردن على تطوير نموذجنا الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة مجتمعنا الأردني واحتياجاته.

إن الهدف الأساسيَّ من الإصلاح هو تعزيزُ المشاركةِ الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، بحيث نصل إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برامجية وطنية وذلك على مدى الدورات البرلمانية القادمة، وبحيث تكون هذه الأحزاب قادرةً على تحقيق حضور فاعلٍ في مجلسِ النوابِ، يمكنها من تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبيّ برامجيّ، ويوازيها معارضةً نيابية تمثلُ الأقليّة، وتعملُ ضمن مفهوم حكومة الظلّ، وتنافسّها بشكل بنّاء عبر طرح الرُؤى والبرامج البديلة، ويشرعون في التنافس عبر صناديق الاقتراع من أجل تداول الحكومات.

وأهمُ متطلبات التحوّل الديمقراطي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل، عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع، وهذا هو صلب هذه الورقة النقاشيّة الرابعةِ.

إن إطلاقَ برنامج التمكين الديمقراطيّ في خطاب ألقيتُه في 10 كانون الأول 2012 في الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعةِ الأردنيّة. واليومُ نشهُد الإطلاق الرسميّ لهذا البرنامج تحت مظلة صندوقِ الملكِ عبدالله الثاني للتنميّة.

ويشكّل مبدأ الالتزام والمشاركة جوهر «المواطنة الفاعلة»، التي تعرضتُ لها في أوراقيّ النقاشية السابقة، والتي سأركز عليها في هذه الورقة، كشرطٍ أساسيٍ لتحقيق التحوّل الديمقراطيّ.

المشاركةُ السياسيُة و«المواطنةُ الفاعلةُ»:

أما المشاركة السياسية فلا تكون ذات أثرٍ إيجابيّ، إلّا حين يؤمنُ كلّ فرد منا بـ «المواطنة الفاعلة»، التي ترتكز على ثلاثة أسس رئيسةٍ وهي: حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلميّة والاحترام المتبادل، معززةً بالمبادئ التالية:

أولاً: إن الانخراط في الحياة السياسية يشكّل حقًا أساسيًا لكلّ مواطنٍ، مع وجوب حماية الحيّزِ العام المتاح للتعبير الحرّ عن الآراء.

ثانيًا: واجبنا كمواطنين لا ينتهي بمجرد القيام بعملية التصويت في أيّ انتخابات وطنيّة، بل يمتد ليشمل التزام كلّ مواطنٍ بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدنيّة والسياسيّة بشكلٍ يوميٍّ، من خلال القيام، على سبيل المثال، بحملةٍ ترويجيّة لقضيةٍ تهمنا، أو التطوع في نشاط مدنيّ، أو الانضمام لحزبٍ سياسيّ.

ثالثًا: إن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسيّة ترتب مسؤولياتٍ على كلّ فرد منّا فيما يتعلق بكيفيّة الانخراط في العمل السياسيّ. وقد ذكرتُ في ورقتيّ النقاشيّة الأولى أربعُ ممارساتٍ ديمقراطيّة يترتب على كلّ المواطنين الإيمان بها حتى تزدهر الحياة السياسية، وهي: احترام الرأي الآخر، والانخراط الفاعل، وتبني الحوار والحلول الوسط ورفض العنف، والشراكة في التضحيات والمكاسب.

أن حواراتنا ونقاشاتنا يجبُ أن تُبنى على معلومات موضوعية من أجل الوصول إلى قرارات تخدم المصلحة العامة، لا على الإشاعات، والعدمية المطلقة.

إن برنامج التمكين الديمقراطي سيعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات، ممن لديهم أفكار عملية، لتطوير نموذجنا الديمقراطي، عبر تقديم الدعم لترجمة ذلك على أرض الواقع. فالبرنامج سيدعمُ الرياديين الاجتماعيين ليتيح لهم التأثير في الشأن العام، عبر زيادة وإثراء المنابر الديمقراطيّة المتاحة كمنتديات الحوار، وبرامج التدريب، وغيرها من الأدوات المتوفرة لكلّ الأردنيين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومنخرطين في الحياة العامة.

إنني أودُ التأكيد على مجموعة من المبادئ التي حرصتُ على أن أوجه القائمين على البرنامج للعمل في إطارها:

أولاً: أن يعملَ البرنامج وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، فهو سيدعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تهدفُ للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسيّة والمدنيّة، ولن يقدم الدعم لأحزاب سياسيّة.

ثانيًا: أن ينتهج البرنامج أسس الشفافيّة لدى تقديم الدعم. وسيتم فتح باب الاستفادة لكلّ الأردنيين المهتمين، وستخضع آلية اختيار المستفيدين من هذه البرامج لقواعد مُحكمة، وعلى أساس التنافس الشريف. وسيتمُ في البداية إطلاق مبادرات ذات نطاق أوسع بالشراكة مع جهود قائمة، أو مؤسسات أخرى ذات سجلات نجاح يمكن تتبعها. يشكّل برنامج التمكين الديمقراطي إضافة نوعية، لكنه ليس كفيلا لوحده بحل جميع التحديات التي سنواجهها سوية على امتداد مسيرتنا نحو التنمية السياسية والتحول الديمقراطي. وهو يجسّد جزءا من مساهمتي تجاه هذه المسيرة، تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية. إنني أحث جميع الأردنيين ممن لديهم أفكارٌ إبداعيّةٌ، والاستعداد للعمل الجاد خدمة لوطننا، ويرون في أنفسهم القدرة على القيام بدور قيادي في بناء نظامنا الديمقراطي السياسي، أن يخطوا للأمام ويستفيدوا من الإمكانات المهمة التي يوفرها هذا البرنامج.

الورقة النقاشية الخامسةِ: «تعميقُ التحول الديمقراطيّ: الأهدافِ، والمنجزاتِ، والأعرافِ السياسية»

انطوتْ الورقةُ النقاشيّة الخامسة التي نشرها جلالة الملك عبد الله تحت عنوان تعميق التحول الديمقراطي والتي إستهدفت جميع أطراف المعادلة السياسية، على حزمة من المضامين والمفاهيم التالية: (المواطنة، التمكين، الدولة المدنيّة، التعددية، الإصلاح المتدرج والحكومات البرلمانية المستقبلية).

وقد استهل جلالة الملك بقوله «اليوم، ورغم وقوع أجزاء من منطقتنا ضحيةً للصراع المذهبيّ والإرهاب والفكر المتطرّف، وما يعنيه ذلك من اختطاف مستقبل جيلٍ كامل، إلّا أنني أؤمن بأن مسيرتنا الإصلاحيّة الأردنيّة المتدرّجة والنابعة من الداخل، التي تضمن مشاركة جميع أبناء وبنات وطننا في بناء مستقبله».

وأكد أن هدف الرؤية الإصلاحيّة يتمثل في ديمقراطيّة أردنيّة متجددةٍ وحيوية تقوم على ثلاث ركائز، وهي: ترسيخ متدّرج لنهج الحكومات البرلمانية، تحت مظلة الملكيّة الدستوريّة، معززاً بمشاركة شعبية فاعلة أو ما وصفته بـ«المواطنة الفاعلة».

وأن الهدف النهائيّ لعملية الإصلاح السياسيّ النابعة من الداخل يترجمُ من خلال تمكين المواطنين من القيام بأكبر دور ممكنٍ في صنع القرار عبر ممثليهم المنتخبين. وعليه، فإن تعميق ديمقراطيتنا يترجم عملياً عبر تعميق تجربة الحكومات البرلمانيّة، لنصل بها إلى مرحلة متقدمة من الممارسة التي تتولى فيها الكتلة الحزبية أو الإئتلافية ذات الأغلبية النيابية، أو ائتلاف من الكتل، تشكيل الحكومات، في حين تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل، من رقابة على الحكومات ومساءلتها، وتقديم برامج بديلة، وضمان التداول الديمقراطي للحكومات.

محطات الإنجاز التي تم تحقيقها على ثلاثة مسارات متوازية:

أولاً: محطاتُ الإنجاز التشريعيّ:

إقرارُ تعديلاتٍ دستوريّة ترسخ منظومة الفصل والتوازن بين السلطات، كما أنها تعزِّزُ الحرياتِ، وتستحدث مؤسسات ديموقراطيّة جديدة. إنجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية، وقد شملت هذه الحزمة: قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والاجتماعات

العامة، والتي تساهم بدورها في تعزيز أجواء العمل السياسيّ وتشكيل الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي. تطبيق قانون معدِّل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزييف العملة، بما يكرّس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط. وتطوير النظام الداخليّ لمجلس النواب.

ثانيًا: محطاتُ الإنجازِ المؤسسي:

وبناءُ وتعزيزُ مؤسسات ديمقراطية جديدة، على النحو التالي:

إنشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقًا للدستور.

استحداث هيئة مستقلة للانتخاب نالت الاحترام والتقدير داخل الأردن وخارجه لدورها الرائد في إدارة الانتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية والبلدية من خلال الإشراف عليهما.

تأسيس مجلس النواب مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، ويضمن أن يستند عمل المجلس وقراراته إلى الأبحاث والمعلومات المدعومة بالبراهين. كما شهدنا جهوداً حثيثة لتعزيز الشفافية، تمثلت بقيام اللجنة المالية في مجلس النواب بمناقشة تفصيلية لموازنات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والديوان الملكي الهاشميّ للعام 2014، وذلك في سابقة ومبادرة نوعية لمجلس النواب للارتقاء بآليات وممارسات الرقابة.

تدعيم السلطة القضائية وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسة، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المظالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني، والاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان.

تطويرُ القطاع العام، من خلال: البناء على ما تم إنجازه من دمج المؤسسات ضمن مسارٍ إعادة الهيكلة، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير آليات صناعة القرارِ.

تطبيق العديد من الإصلاحات في المؤسسات الأمنية الوطنية. حيث انطلقت هذه الجهود مع الرسالة التي وجهتها لمدير المخابرات العامة في عام 2011 للمضي قدما في إصلاح هذه المؤسسة الوطنية الرائدة. وفي خطوة إصلاحية لا تقل أهمية، فإن الحكومة تعكف حالياً على تفعيل دور وزارة الدفاع لتتولى مسؤولية جميع الشؤون الدفاعية غير القتالية، ولتكون بالطبع جزءًا من الحكومة وخاضعة لرقابة مجلس الأمة.

ثالثًا: محطاتُ التطورّ الخاصةِ بأطرافِ المعادلة السياسيّة:

يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية، والتي تقع في صميمِ الثقافة الديمقراطيّة وممارسات المواطنين، إضافةً إلى أدوار الأطراف الرئيسية في المعادلة السياسيّة، وتشملُ: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كلّ طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع، واحترام مبدأ الحوار وتبنيه في سبيل تجاوز الاختلافات، والتلازم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، والمشاركة الفاعلة والشراكة وتحويل الاختلافات إلى حلولٍ توافقية.

المسار الثالث، واجباتُ الملكيّة الدستوريّة:

يقع على عاتق الملكيّة الهاشميّة مسؤوليات توفير نهجٍ قياديّ جامعٍ لكلّ المكوناتِ للوطن، ويقعُ على الملك، مسؤولية الدفاع عن قضايانا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي، وحماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استناداً إلى الدستور. كما أن على الملكيّة الاستمرار بدورها كحامٍ للدستور ولمقومات الحياد الإيجابيّ والاستقرار والعدالة، بالإضافة إلى مسؤولية الملكية كالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذيّة لتجاوزِ حالات الاستعصاء السياسيّ عند حدوثها.

يقعُ على كاهل أعضاء مجلس الأمة مسؤوليات العمل لخدمة الصالح العام، وعكسُ التوازن بين المصالح المحلية والمصالح الوطنيّة وتوازنًا بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة للحكومة، كحاضنة أصيلة للحوار الوطني الديمقراطي.

يقع على الحكومة وضع وتنفيذ خطط وبرامج عملٍ شاملة تهدف إلى توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق الازدهار لنيل ثقة مجلس النواب والمحافظة عليها بناءً على برنامج عمل الحكومة، وتبني نهج الشفافية والحاكميّة الرشيدة والشراكة الفعليّة مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنيّ.

يقع على الأحزاب السياسيّة مسؤوليات الاندماج وصولاً إلى عدد منطقيّ من الأحزاب الرئيسيّة الممتدة على مستوى الوطن، والتي تمثل مختلف آراء الطيّف السياسيّ وتتبنى برامج حزبية واضحةً وشاملة من اليسار إلى اليمين.

أما المواطنون فتقعُ عليهم مسؤوليةُ المشاركة الفاعلة والبنّاءة في جميع مناحي الحياة السياسية. من مؤسسات المجتمع المدني لتأثير في رسم السياسات والعمل كرقيب وطني.

كما سيطلقُ برنامج التمكين الديمقراطي قريبا مبادرة أخرى في ذات الأهمية، وهي «مرصد مصداقية الإعلام الأردني – أكيد»، بالشراكة مع معهد الإعلام الأردني. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المواطنين من الاطلاع بشكل موثوق ودقيق على أبرز القضايا التي تعنيهم، وذلك من خلال المساهمة في التأكد من صحة التقارير والمعلومات الواردة في أبرز وسائل الإعلام الصحفية والإلكترونية، وهو الأمر الذي يشكّل عنصراً هاماً في تعزيز نظامنا السياسي ليكون أكثر شفافيةً ومساءلةً من المواطنين.

المرحلةُ المستقبليةُ:

تطويرُ القوانين السياسية الرئيسية، بما يضمن التوافق والارتقاء بتجربة الحكومة البرلمانية، كما يجب أن تعطى الأولوية لقوانين الحكم المحلي عبر إنجاز قوانين الانتخابات البلدية واللامركزيّة أولاً، ثم إنجاز قانون انتخاب جديد.

تطويرُ أداء القطاع العام والجهاز الحكومي بحيث يكونا على أعلى مستويات المهنية والموضوعية والحياد السياسي والقدرة على إنتاج سياسات مقترحة مبنية على البراهين والأبحاث، وتوفير النصيحة الضرورية للوزراء في الحكومات البرلمانية مستقبلاً. وإعداد نهجاً تشاورياً في التواصل مع المواطنين، وبشكل فعّالٍ يتوخى الالتزام بالمساءلة والشفافية في إعلان الموازنات وأسلوب إدارة المشاريع الوطنية. وتفعيل وزارةِ الدفاع.

على الأحزاب السياسيّة الاستمرارُ في تطوير نظمها الداخليّة بحيث تتطورُ إلى أحزاب برامجيّة، قادرةٍ على الفوز بأغلبية أصوات الناخبين. العمل على تأهيل قيادات كفؤة وقادرة على تولي المناصب الحكومية وصولا إلى تطبيق متقدم للحكومات البرلمانية. وبالتوازي مع ذلك، فيجب أن تستمر جهود تعزيز وتطوير أداء وعمل الكتل النيابية في مجلس النواب لإنها تشكّل حافزاً هامًا لتطوير أحزاب برامجيّة ذات حضورٍ وطني.

بناءَ قدرات السلطة القضائية لأن العدل هو أساس الحكم، بالإضافة إلى تطوير قدرات المحكمة الدستوريّة والهيئة المستقلة للانتخاب لتمكينهما من إطلاق كامل طاقاتهما والعمل وفق أفضل الممارسات العالميّة، لتغْدُوا مراكز تميّز على مستوى الإقليم.

لنتذكر جميعًا أن نجاحنا في الوصول إلى الهدف النهائيّ للإصلاح مرهونٌ بقيام جميع أطراف العملية الإصلاحية بمسؤولياتهم وأدوارهم والارتقاء بها، وبترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية، وتعزيز الأعراف القائمة وتطوير الضروري منها، وبتحقيق مستويات النضج السياسي الضروري لإنجاز متطلبات كلّ محطةٍ إصلاحيّةٍ.

ويترتبُ علينا في هذا المجال مسؤوليةٌ جماعيةٌ في احتضان القيم والممارسات الديموقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلا، من خلال تجذيرها في منظومتنا القيمية والتربوية والتشريعية عبر حملات التوعية والمناهج، وتمكين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن صون هذه القيم والممارسات.

أودُ أن أنهي هذه الورقة بالتأكيد على أن الأمن والديمقراطية والرفاه هي دعائمُ المستقبل، ويعتمد كلّ منها على الآخر، فالتحديات الراهنة تمثل واقعا استثنائيًا ضاغطًا، لكن الأردن ماض بثقة على مسار التنمية السياسية الذي اختطه. أما اقتصادنا الوطني، وفي ظل ما يواجهه من أعباء هائلة، فإننا بحاجة لتركيز كلّ الجهود لتحفيزه ودفع عجلته.

الورقة النقاشية السادسة: «سيادةُ القانون أساس الدولة المدنيّة»

تحدث جلالة الملك في هذه الورقة عن ثلاثة مواضيع تختصُ بالإصلاح السياسي، وهي:

سيادةُ القانونِ:

وذكر جلالتُه أن الخطواتِ التي سارت عليها الأردن في سبيل الإصلاح السياسيّ بدءاً من التعديلات الدستوريّة 2011 وما تبعها من تشريعات كقانون الانتخاب واللامركزية، وجب عليها أن تتماشى مع إصلاحٍ إداريّ جذري وعميق من أجل تعزيز مبدأ سيادة القانون عن طريق إفساح المجال للقيادات الإداريةِ القادرة على الإنجاز ليتقدم صف جديد من الكفاءات للمواقع الإدارية، وعلى الرغم من عدم وصول الجهاز الإداريّ في الدولة للمستوى المطلوب. إلّا أن جلالتهَ أشاد بالجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة من أجل بلوغ هذا الهدف كاللجنة الملكيّة لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، واللجنة الملكية لمتابعة العمل وتقييم الإنجاز، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وهيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم.

وأكدّ جلالته على أن التأني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية يؤدي لضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها، وأن تساهل بعض المسؤولين في تطبيق القانون يشجعُ بعضهم على الإستمرارِ بإنتهاكِ القانون ويتركُ المجال لفساد أكبر، ويضعف قيم المواطنة في المجتمع. وشدد جلالتهُ على ضرورة وجود آليات رقابةٍ فاعلةٍ متمثلةٍ بأجهزة الحكومة الرقابية كوحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات وديوان المحاسبة، والدور الرقابيّ للبرلمان الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كلّ اعتبار. كما أكد جلالته أن الدولة المدنية هي دولةُ القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية، وترتكز على المواطنة الفاعلة، وتقبل بالتعددية والرأي الآخر، وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الإقتصاديّ أو الإنتماء السياسيّ أو الموقف الفكريّ.

الواسطةُ والمحسوبيةِ:

وذكرَ جلالتهُ أن الواسطةَ والمحسوبيةَ ما هي إلّا سلوكيات تفتك بمسيرة التنمية ونهضة المجتمع، لكونها تقوّض قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وشدد جلالته على ضرورة زرع القناعة في شباب الأردن بأن مستقبلهم، منذ إنهائهم لدراستهم الثانوية وخلال دراستهم الجامعية وحتى إنخراطهم في سوق العمل، غير مرتبط بقدرتهم على توظيف الواسطة والمحسوبية لتحقيق طموحهم، ولا يتمُ هذا الأمر إلّا من خلال إستراتيجيات هادفة تتضمن برامج متطورة لترسيخ مبادىء المواطنة ودولةُ القانون.

تطويرُ الجهازُ القضائيّ أساس لتعزيز سيادةِ القانون

وذكر جلالته أن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يُترسخ إلّا بوجود جهازٍ قضائيّ كفؤٍ ونزيهٍ وفاعلٍ؛ فالمواطن يلجأ إلى القضاء لثقته بقدرة هذا الجهاز على إنصافه والحصول على حقوقه في أسرعٍ وقت؛ وإن غاب هذا الأمر تزعزت ثقة المواطن بالقضاء، كما أكد جلالته أن الجهاز القضائي في الأردن يتمتع بالسمعة الطيبّة والكفاءة العالية، ولكّن الإجراءات القضائيّة ما زالت تأخذ وقتًا طويلاً، وهناك نقص في الكادر الوظيفي ونقص في الخبرات النوعية الخاصة ببعض القضايا، وغيرها من التحدياتِ التي تؤثر على إداء الجهاز وحقوق المواطن أو المستثمر.

كما شدّد جلالتهُ على ضرورة وضع إستراتيجية واضحةٍ للسنواتِ القادمةِ تعملُ على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، من أجل تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة البنيّة المؤسسية العصرية التي تليق بالقضاء، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير السياسات والتشريعات من أجل تسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها، كما تناول جلالته وجوب العمل على ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائيّ في مراحلة كافة وتفعيل مدونة السلوك القضائيّ وضرورة تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة، وتطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتكون تقارير التفتيش أدوات قياس حقيقيةٍ وواقعيّة لأداء القاضي وسلوكه.

الورقة النقاشية السابعةُ: «بنـاءُ قـدراتنا البشـريّة وتطـوير العملية التعليميّة جوهر نهضة الأمة»

تناولت الورقةُ ملف التعليم في الأردن، وضرورةَ استثمار الأدوات المعرفية الجديدة فيه كافة، إضافةً إلى الوسائل التقنيّة الحديثة، وبينت الورقةُ وجود تحدياتٍ كثيرةٍ يواجهُها قطاع التعليمِ، مع التركيزِ على ضرورة العمل بالتوصيات التي قدمتها لجنة تنمية الموارد البشرية في العام 2016.

دعت الورقةُ إلى ضرورة الاستثمار في أغلى مورد يمتلكهُ الأردن، وهو المورد البشريّ من خلال تعليمه تعليماً حديثاً وكافياً، وإعطائه المساحة للإبداع والنجاح والتفوّق، والانفتاح على الثقافات كافة، وأن كلّ ذلك يتحقق من خلال تكاتف الجهود الشعبية والحكوميّة والمؤسسات الخاصة والعامة، لتوفير البيئة الحاضنة، وتأمين الاحتياجات الضرورية لبناء قدراتٍ بشريةٍ من خلال منظومةٍ تعليميةٍ سليمةٍ وناجحةٍ.

ودعت الورقةُ أيضاً المؤسسات التعليميّة بأن تؤمن بما يتمتع به أبناء وبنات الشعب الأردني من طاقات وقدرات ومواهب متنوعةٍ، وأن تسعى لاكتشافها وتنميتها وصقلها وتحفيزها إلى أقصى الحدود عن طريقِ أحدث الأساليب التعليمية التي تشجع التفكير، والفهم لا التلقين، وتجمع بين العلم والعمل، والنظرية والتطبيق، والتحليل والتخطيط، وتفتح آفاقاً رحبةً أمام أبنائها، ليتفوقوا في كلّ مادة، وينبغوا في كلّ فن أو مهنة أو حرفة.

وبينت الورقة أن قطاع التعليم يعتبر قطاعاً استراتيجياً، ومن غير المقبول أن يتم الزج بالعملية التعليمية في أيّ مناكفات سياسية ومصالح ضيقة، مع التركيز على أهمية استمرار تطوير التعليم وإصلاحه، والاستفادة من التطورات التكنولوجية في ذلك.

وأوضحت الورقة مزايا إصلاح العملية التعليمية، والتي تتمثل بإيجاد أرضيّة مشتركة لفهم الآخر، وتعميق قيم التسامح بعيداً عن الغلو والتعصب، وصولاً إلى النهضة التعليمية التي تتوحد فيها جهود الدول المجاورة أيضاً ويتم تبادل الخبرات فيما بينها. ودعت الورقة إلى إصلاح التعليم من خلال إصلاح المناهج الدراسية بطريقة تشجع الطلبة على التفكير الناقد، وموازنة الآراء، والتدريب على أدب الاختلاف، وثقافة التنوع والحوار، وتنمية ملكة النظر والتدبر والتحليل، أضف إلى ذلك تدريب المعلمين ليمتلكوا القدرة والمهارات التي تمكنهم من إعداد أجيالِ الغدِ.

الفصل الرابع عشر

رموز وشخصيات وطنية

طالب في الجامعة الاميركية ١٩٣٦

وصفي التل (1919–1971)

وصفي «مصطفى وهبي» صالح المصطفى التل، ولد في 19 يناير 1919 في بلدة عربَ كير في معمورةِ العزيزِ منطقة الأناضول الشرقية وتتبع البلدة إلى أراضي الأكراد شمال العراق حيث أن والدته من أصول كردية عراقيّة (تدعى منيفة إبراهيم بابان) والدةُ الشاعر مصطفى وهبي التل الملقب بـ«عرار» شاعر الأردن، أنهى دراسته في مدرسة عنبر في دمشقَ والتحق بقطاع التعليم في العراق، وهناك تعرف بأمه وبعد ولادة وصفي عاد والده للأردن للعمل في مجال التدريس، حيث قضى وصفي جزءاً من طفولته في شمال العراق ليعود مع أمه إلى مدينة إربد سنة 1924، ينتمي وصفي إلى عشيرة التل التي تقطن في شمال الأردن وتحديداً في مدينة إربد. دَرَس وصفي في مدرسة السلط الثانوية وأنهى الثانوية عام 1937 والتحقَ بكلّية العلوم الطبيعية في الجامعة الأمريكية في بيروت مع رفاق دربه، خليل السالم، وحمد الفرحان، وسلمان القضاة ومحمود ضيف الله الهناندة، وتأثر سياسيًا بفكر القوميين العرب. بعد أن أنهى دراسته انضم وصفي إلى الجيش البريطاني وشارك في الحرب العالمية الثانية، وأصبح ضابطًا في الكلّية الحربيّة البريطانية وصل فيها إلى رتبة رئيس، وقد سرح من الخدمة العسكرية بسبب ميوله القوميّة العربية.

عندها التحق بجيش الإنقاذ (جيش الجهاد المقدس) بقيادة فوزي القاوقجي وحارب في فلسطين سنة 1948 وقاد فوج اليرموك، تولى شؤون العميات الحربية ثم قاد اللواء الرابع في الجليل، واستقر في القدس بعد الحرب ليعمل في المكتب العربيّ في فلسطين، ثم التحق بعدها بوظيفة مأمور ضرائب في دائرة ضريبة الدخلّ، ثم موظفًا في مديرية التوجيه المعنويّ التي كانت مسؤولة عن ملف الاعلام سنة 1955، إذ أصبح رئيسا لها سنة 1960، وتولى كذلك مدير المطبوعات والنشر سنة 1957، ثم سفيراً للأردن في العراق ثم رئيسًا للوزراء سنة 1962 إذ كانت أول وزارة له وشكّل الوزارة بعدها في الأعوام 1965 و1970 افتتحَ الجامعة الأردنيّة سنة 1962 مع جلالة المغفور له الحسين بن طلال، ودخل بعضوية مجلس الأمناء للجامعة. وسنة 1967 عيّن رئيسًا للديوان الملكيّ، وشكّل آخر وزارة له سنة 1970 إلى أن استشهد في القاهرة في 28 ديسمبر 1971.

في حرب عام 1967 كان يشغلُ منصب رئيس الديوان الملكيّ وكان موقفه واضحاً من تلك الحرب، ويتلخصُ في عدم الدخول في الحرب مهما كانت الأسباب والمبررات لأنّ الظروف والمعطيات السياسيّة والعسكريّة للدول العربيّة آنذاك كانت تؤكد بوقوع الهزيمة وخسارة العرب، وفي أثناء الحرب كان يبررُ أن الخطر الداهم يزحف نحو امتنا العربية، وأن الهزيمة قادمة وأن الكارثة مقبلةٌ على الأردن ولا سبيل لدفع ذلك إلّا بعدم دخول الحرب، والسبب الرئيس تيقنه بعدم الاستعداد وأن المعطيات غير ملائمةٍ لدخول الحرب حيث يقول «لم أكن مرتاحاً لتطور الأمور على هذا الشكل لأنني كنت أتوقع حدوث ما حدث».

وعندما اندلعت أحداث أيلول 1970 كان وصفي رئيساً للوزراء، حيث كان السلوكُ السياسيّ والعسكريّ للمنظمات الفدائية هو إسقاطُ النظام الملكيّ، وشكّلت دولة داخل الدولة، وكان تحدي السلطة واضحاً مما أدى لوقوع أحداث بين الجيش والأمن الأردني مع تلك المنظمات التي كانت تستقر في عمان والمدن الكبرى، مما أدى لوضع اتفاق النقاط السبعة الذي لم تلتزمْ به المنظمات الفدائية. حيث وصلت الأمور لنقطة اللاعودةِ، كان الملك حسين يرغب في توجيه ضربة عسكرية محددة قد تحصر النشاط العسكري للفصائل داخل المدن والمخيمات وتعيد الهيبة للدولة، بينما كانت المؤسسة العسكرية تنزع أيّ توجيه ضربة استئصالية نهائية مستغلة التفوق العسكري لديها وكان من يقود هذا الرأي المشير حابس المجالي، ووصفي التل وزيد الرفاعي وزيد بن شاكر ومدير المخابرات الأردنيّة نذير رشيد آنذاك، على أثر ذلك حصلت معارك مختلفة في عمانَ والزرقاءَ وإربد وخصوصاً المخيمات الفلسطينية وأمر وصفي التل منظمة التحرير الفلسطينية بمغادرة المدن والتوجه نحو الغابات في عجلون وجرش في النهاية استسلم الفدائيون وسمح لهم بالمغادرة إلى سوريا، وفي تموز 1970 أعلن الملك حسين نهاية الأحداث واستعادة سيادة الدولة الأردنيّة على جغرافية الدولة، بعد ذلك عقد اجتماع لجامعة الدول العربية في القاهرة يوم 28 تشرين الثاني 1971 وكان وصفي رئيسُ الوفد الأردني إذ نالته أيدي الغدر على بوابة فندق الشيراتون بعد انتهاء الاجتماع بدقائق، نُقل جثمان الشهيد وصفي إلى عمان يوم 28 نوفمبر ودفن في المقابر الملكية يوم 29 نوفمبر 1971، فقد عاش ومات مخلصاً للقضية الفلسطينيّة، ألف

وصفي التل كتابين هما: «فلسطين دور العقل والخلق في معركة التحرير سنة 1967»، و«كتابات في القضايا العربية»، نشر في جريدة اللواء الاسبوعية.

وصفي التل صاحب الأيادي البيضاء في التضحية والعطاء له العديد من الإنجازات على المستوى الوطني، تأسيس الجامعة الأردنيّة سنة 1962، مشروعُ سد الملك طلال، استصلاح الأراضي في الأغوار، مشروعُ قناة الغور الشرقية التي نقلت مياه نهر اليرموك إلى الأغوار الشمالية، انشاء الخط الصحراوي ربط عمان بمحافظات الجنوب، ومبادرة إنشاء شركة الفوسفات والبوتاس واستغلال ثروات البحر الميت، إنشاء التلفزيون الأردني، ومحطة الأقمار الصناعية، وتطوير مستشفى البشير وكان قريبا من الناس في الميدان من خلال الزيارات المتكررة أسس معسكرات الحسين للبناء، أسس صحيفة الرأي، أوصل الطرق الزراعية وإنشاء المدارس ونشر التعليم في أرجاء البلاد، وأحرق جميع ملفات المعارضة السياسيّة، واستقطب عودتهم للبلاد، هذا ويعتبر الشهيد وصفي التل من أهم رجال الأردن ورموزها الوطنيّة لقربه من الناس وقلوبهم وشجاعته ونظافة يده وقيادته حربا ضروسًا ضد الفساد، وهو قامة وطنية لا يشق لها غبار وأبرز الهوية الوطنية الأردنيّة وهو مشروع وطني عروبي لم يكتمل.

هزاع المجالي (1918–1960)

وُلد هزاع بركات المجالي عام 1918 في ماعين، حيث ترعرع عند أخواله وعاش حياة البداوة هناك، وتعلم على يد الشيوخ فحفظ القرآن الكريم، ثم انتقل إلى الربة مع والده والتحق بمدرسة الكرك، ولإكمال دراسته وبعدها انتقل إلى مدرسة السلط وتخرج فيها عام 1937.

كانت معالم القيادة بارزة في شخصية هزاع منذ الصغر، فكتب في مذكراته أنه خلال دراسته في مدرسة السلط ألف جمعية الحرية الحمراء السرية ومن أعضائها وصفي التل، نعيم التل ونايف الخطيب، فشاركوا بمظاهرات في إربد، ولكن تلك المظاهرات لم تحدث فرقًا كما بين هزاع في مذكراته.

بعد تخرجه عمل مساحًا في لواء إربد، وبعدها نقل هزاع إلى عمان لدائرة تقسيم وفرز الأراضي ولكن حسه الوطني ونزاهته دفعته بالاستقالة بسبب اصطدامه بالمسؤول آنذاك وصفه

بعدم النزاهة. بعد ذلك تم تعيين هزاع كاتب لمحكمة صلح مأدبا لمدة 3 سنوات ومن ثم التحق بجامعة دمشق لدراسة الحقوق، وفي دمشق تنامي الحس القومي لهزاع فاهتم بالعمل العام وتضامن مع السوريين في ثورتهم ضد الفرنسيين.

في عام 1947 اعتقل هزاع لمشاركته في تفجير مفرقعات بعمان، ولم يكن مدركا آنذاك أن البدايات والنهايات قد تتشابه أحيانا، فالمفرقعات التى فجرها هزاع كانت عاقبتها توبيخ الملك عبد الله له، ولكن تلك المفرقعات التي هزت مبنى رئاسة الوزراء عام 1960 قد أودت بحياتِه.

بعد حادثة المفرقعات الأولى استدعى الملك عبد الله هزاع المجالي وعينه موظفا في التشريفات الملكيّة، وأمضى هزاع مع الملك في أحداث حرب 1948، وعندما قاموا الإسرائيليين بمهاجمة مغفر غور الصافي قاد هزاع متطوعي الكرك لمحاربة الإسرائيليين، ثم عين بعدها رئيسا لبلدية عمان وهو في الثلاثين من عمره، فأسهم بالعديد من الإنجازات، فقام بتوسعة شارع الملك فيصل وما يتفرع منه، زرع الأشجار على جانبي الطريق، حسن شبكة المياه، وسع حدود العاصمة عام 1949 إلى 10 أضعاف مساحتها السابقة، ادخل خدمات صحية وبيئية للبلدية، قام بتسخير سيارات نقل النفايات بدل من نقلها على الحيوانات، بنى مسلخـًا جديداً بإشراف لجنة صحية، وأنشأ سوق خضرواتٍ جديدٍ في شارع الملك طلال، بنى جسر المحطة والعديد من الانجازات التي كانت تنجز من خلال إشرافه الخاص، حيث أنه قال في مذكراته: قمت بكثير من التحسينات دون مراعاةٍ لأحكام قانون الاستملاك المعمول به آنذاك، وقد سبب ذلك لي متاعب مع الحكومة غير أنني لم أكن آبِهـًا بلومها أو نقدها إياي، وكنت أشرك الملك معي في الوقوف على العمال في فتح بعض الشوارع.

في عام 1951 استقال هزاع من البلدية ومنحه الملك عبد الله قلادة ذهبية لإنجازاته البارزة في عمان، حيث نقش على تلك القلادة «قلادة تهدى إلى رئيس بلدية عمان هزاع المجالي وتبقى لأخلافه الرؤساء من بعده»، حيث أن تلك القلادة وتزال في أمانة عمان ليومنا هذا يعلقها أمناؤها في أعناقهم في المناسبات الرسميّة.

بعد استقالته من البلدية حمل هزاع حقيبة الزراعة والعدلية في حكومة سمير الرفاعي، ولكن بعد ٧ أشهر قدمت الحكومة استقالتها على أثر اغتيال الملك عبد الله الأول في القدس في تموز عام 1951، ثم خاض المجالي الانتخابات النيابية وفاز بمقعد عن الكرك.

في مجلس النواب أثبت هزاع المجالي حنكته السياسية وقدرته في معالجة القضايا الخطرة والحساسة، فعندما سافر الملك طلال في منتصف أيار عام 1952 للعلاج خارج البلاد، أصدر إرادة ملكية بتعيين هيئة نيابية عن العرش، وتألفت آنذاك من رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ورئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم ورئيس مجلس النواب عبد الله كليب شريدة، وفي أول اجتماع في مجلس النواب قدم المجالي مذكرة يعترض فيها على دستورية الإرادة الملكية، قائلا أن وجود رئيس وزراء أيّ رئيس السلطة التنفيذية في مجلس هيئة النيابة عن العرش يخالف الدستور، اعترف أبو الهدى بصحة وجهات نظر المجالي، وصوب الوضع وعين مجلس الوزراء هيئة نيابية عن الملك جديدة تضم ستة أعضاء من مجلس الأعيان وعضوين من مجلس النواب.

في عام 1953 اشترك المجالي بحكومة فوزي الملقى بحقيبة الداخلية، فكان داعما في إطلاق الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين وتعطيل القوانين الاستثنائية، ولكن حكومة الملقي كانت تتعرض لمعارضة كبيرة من مجلس النواب، فبعد استقالة هزاع المجالي من الحكومة تسلم أمانة سر الحزب الوطني الاشتراكي المعارض.

في شباط عام 1955 عقدت العراق وتركيا ميثاق تعاون انضمت إليه بريطانيا، باكستان وإيران كان هدفه إنشاء حلف لوقف المد السوفيتي في آسيا الغربية، ولأن نصوصه ركزت على علاقات العراق وتركيا آنذاك فسمي بحلف بغداد، فمنذ العزم على إنشاء ذلك الحزب مورس على الأردن ضغوطات كبيرةٍ من بريطانيا للانضمام له، فكانت حصيلة تلك الضغوطات استقالة حكومة سعيد المفتي انداك وعُين مكانه هزاع المجالي رئيسا للحكومة. وعلى الرغم من أمل هزاع باستئناف مفاوضات الانضمام إلى الحلف إذا نال شروطًا مرضية وعلى الرغم من اقتناعه بأن الأردن سيحظى على مساعدات مالية وعسكرية إزاء الانضمام لحلف بغداد، لكن المعارضة الشعبية والغضب الشعبي سلط على هزاع المجالي وعلى مجلس النواب وحل المجلس عام 1956، ليحل سمير الرفاعي مكان هزاع، ولكن ما لبث هزاع إلّا وترأس الحكومة من جديد عام 1959،

وذلك عقب محاولة تآمر الأخوين الشرع في ذلك العام على قلب نظام الحكم في عهد الملك الحسين.

إلى جانب تعرض الأردن للضغوطات الداخليّة لم يخلو الأمر من هدايا تدميريّة أرسلت للأردن من الجمهورية العربية المتحدة، فكان جمال عبد الناصر يتوعد في خطاباته المسؤولين الأردنيين بالقتل، وصرح هزاع انذاك أن سياسة عبد الناصر لم تكن أكثر من وسيلة تخريبٍ وتصديعٍ وفشل، كما أشار أن عبد الناصر لم يتعلم من المآسي والنكسات التي خلفته يداه بالدنيا العربية.

كثر الغيم الأسود آنذاك في سماء الأردن وكان لا بد من السماء أن ترعد، ولكن صوت الرعد لم يصدر من السماء بل كان منبثقا من مبنى رئاسة الوزراء في ال 29 من آب لعام 1960، ففي يوم الاثنين، اليوم الذي كان مخصصا لهزاع لمقابلة المواطنين وفي تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحـًا انفجر مكتب هزاع المجالي، وبعد 20دقيقة حدث انفجار آخر للطابق الأرضي للرئاسة.

كانت تلك الحادثة أول حادثة من نوعها تحصل في الأردن أودت بحياة رئيس الوزراء هزاع المجالي و11 شهيداً. أعلن الملك الحسين بنفسه استشهاد هزاع المجالي ووصفه أنه الأخ والصديق الحميم المخلص الذي قضى في سبيل خدمة الأردن والعالم العربي واستشهد أثناء القيام بالواجب المقدس.

بعد حادثة الاغتيال تألفت لجنة تحقيق عسكرية برئاسة اللواء محمد السعدي وتوجهت شبهات المحققين لاثنين من موظفي المطبعة داخل مبنى الرئاسة هما كمال شموط وشاكر الدباس، وتبين خلال التحقيقات أنهم كانوا فارين بين عمان ودمشق، كما اشتبه أيضـًا بأشخاص على صلة وثيقة بهما.

أمر التلهوني في شهر تشرين بتشكيل محكمة أمن دولة لمقاضاة المتهمين بنسف مبنى رئاسة الوزراء، وفي صباح آخر يوم من العام نفسه نفذ حكم الإعدام بمرتكبي الجريمة في ساحة الجامع الحسيني بعمان. ولكن من المثير للاستغراب أن النائب العسكري في خطبته أمام المحكمة قال أن الذي وقف وراء حادثة الرئاسة ووراء أعمال التخريب والقتل لم يكن في القفص بين المتهمين.

ساد اعتقاد بأن عملية خطرة كهذه ما كان لها أن تحدث إلّا بعلم بإيعاز من وزير الداخلية في الجمهورية العربية عبد الحميد السراج، الذي لم يكن يعمل بعيدا عن القاهرة، ولكن لاحقا نفي جمال عبد الناصر في لقاء له مع الملك الحسين أن له أيّ يد في اغتيال هزاع المجالي، وفي عام 1964 دُعي حابس المجالي إلى القاهرة وعند وصوله استقبل في المطار بحفاوة، ثم استقبله جمال عبد الناصر وكرر أمامه القول أنه لم يكن له علم بتدبير حادثة الرئاسة، فقال حابس «نحن معتادون على أن نَقتُل ونُقتَل وأحيانا نقيم فرح في المأتم، فكيف إذا قتل واحد منا في سبيل بلاده»، فردّ عبد الناصر «أنا أفهم هذا، لا تنسى أنني من بني تميم».

حابس المجالي (1910–2001)

«لكلّ امرىء من اسمه نصيب» هذا ما قاله العرب قديمـًا، ويقال أيضـًا أن القادة يولدون ولا يصنعون، ولكنّ على الرغم من صعوبة إثبات تلك الفرضيات إلّا أنها أثبتت واختزلت أيضـًا في قائد واحد لم يرد في قاموسه إلّا عبارات التضحية والبسالة وحب الوطن، وكيف لا ونحن نعلم أن المواقف وحدها من تلك الرجال، ففي عام الهيّة (ثورة الكرك) 1910 وبالتحديد في سجن معان أنجبت بندر زوجة رفيفان المجالي طفلا أسماه والده حابس كونه ولد في السجن، ذلك الطفل الذي ولد في ظروف استثنائية حيث أن والدته كانت من أوائل المسجونات في ثورة الكرك، فأورثت ابنها الشجاعة وحب الوطن.

تلقى حابس المجالي تعليمه الابتدائيّ والإعدادي في مدرسة الكرك ثم انتقل بعد ذلك إلى مدرسة السلط حيث أنهى دراسته الثانوية عام 1929، وبعد 3 سنوات التحق حابسُ بالجيش العربي برتبة مرشح، فكان أول ضابط عربي يدخل صفوف الجيش بتلك الرتبة ليشهد مراحل تطور الجيش العربي.

يصفه من عرفه بأنه بسيط في حياته وعلاقاته، حميم في مجالسة الأصدقاء، متذوق للشعر البدوي وناظم له، شغوف بالتاريخ وقصصه، وما إذا انتقلنا للحديث عن بطولاته العسكرية فنجد أنه كان ذلك القائدُ الشجاع والسهم المغروس الذي لطالما كان يردد أن الشجاعة شرف، فالمهم هو الشهادة في سبيل الله تعالى وحماية الوطن.

ففي عام 1947 وعقب استقلال إمارة شرق الأردن تولى حابس المجالس تأسيس كتيبة المشاة الرابعة، والتي أطلق عليها لاحقًا الكتيبة الرابحة، التي سطرت أسمى معاني الشجاعة في قتال الإسرائيليين في معركتي باب الواد واللطرون، حيث كانت مهمةُ تلك الكتيبة قطع طريق الامداد من الساحل الفلسطيني عن القواعد الإسرائيلية في القدس.

وكما يقال لنا عند دراسة التاريخ ورغبتنا في الحصول على الحقائق الكاملة، أنّه يجب على القارىء أن يكون مطلعًا على الروايات الصادرة من طرفيّ النزاع، ففي حزيران عام 1949 صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (ديفيد بن غوريون) في الكنيست الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي قد خسر في معركة باب الواد وحدها ضعفي القتلى في الحرب كاملة وكيف أنهم زجوا اليهود في تلك المعركة. أما حابس وصف المعركة قائلا أن بعض الجنود بكوا حبا بالمعركة لا خوفًا منها، فكان حابس يخاطبهم دائما؛: «إخواننا النشامى المنيةُ ولا الدنيةُ».

فقاتلوا ببسالةٍ وتمكنت الكتيبة الرابحة من تحرير مدينة القدس من يد القوات الإسرائيلية كانوا الجنود تلك الكتيبة يرددون في معارك باب الواد أخو خضرا فعل وزاد، فحابسُ هو الذي حبس العدو وحال دون تقدمهم.

بعد عام من تعريب قيادة الجيش العربي أيّ عام 1957 أصبح حابس رئيسًا لأركان الجيش العربيّ الأردني في عهد الملك الحسين، فقدم الكثير للوطن حيث أن مواقفه اتسمت بصفاتها ونبلها والحس القوميّ، فمع اندلاع ثورة الجزائر عام 1945 أطلق حملات تبرع لهذه الثورة في صفوف الجيش، حيث أنه أسهم في تدريب طلاب وضباط جزائريين في الكلّيات والمعاهد العسكريّة الأردنيّة، ولم يستثنِ نفسّه من التبرع براتبه في عدد من الحملات لدعم حريّة الجزائريين.

في عام 1970 أعيد تعيين حابس قائداً عامًا في القوات المسلحة الأردنيّة بعد أن تقاعد عام 1967، وفي تلك الفترة برزت كثيرٌ من الأحداث السياسية على الساحة، من أبرزها أحداث أيلول الأسود، ففي 6 أيلول 1970م أعلّن الملك حسين تأليف حكومة عسكرية برئاسة اللواء «محمد داود» وتعيين حابس المجالي قائداً أعلى للقوات المسلحة، وزيد بن شاكر نائبًا لرئيس الأركان. وأعلنت الحكومة العسكريّة الجديدة الأحكام العرفيّة في أرجاء الأردن كلّه وعُين المشير حابس المجالي حاكمًا عسكريًا عامًا للمملكة. وفي 17 أيلول 1970م، اقتحم اللواء 60 المدرع مدينة

عمان وانتهت الأحداث بانتصار عسكريّ أردني وإعادة الأمور إلى ما ينبغي أن تكون عليه ووضعها في نصابها الصحيح وحفظ الأمن وإعادة فرض سلطة الدولة على رعاياها وإخراج منظمة التحرير إلى لبنان.

وتأكيداً لحسّ حابس القوميّ ففي تشرين عام 1973 قام بإرسال لواء الأربعين، أحد أفضل الألويّة العسكرية في المنطقة إلى دمشق للمشاركة بالدفاع عن أرضها ضد الاعتداءات الإسرائيلية، فقدم الأردن 27 شهيداً على أرض الجولان.

بعيداً عن الانجازات العسكريّة والقتاليّة لا نستطيع أن ننكر أن لحابس دوراً كبيراً في بناء مؤسسات الدولة الأردنيّة، حيث أنه أقام مدارس للقوات المسلحة في المناطق النائية، ومراكز صحيّة ومستشفيات الجيش، بالإضافة إلى أن حابس قام عام 1961 بنقل مخصصات بريطانية للجيش العربيّ للإسهام في بناء أول جامعة في الأردن إلّا وهي الجامعةُ الأردنيّة.

في 24 نيسان لعام 2001 ترجل القائد صاحب مقولة «الناموس والفلوس لا يلتقيان» عن صهوة جواده، تاركـًا خلفه أشجع المواقف وأبسلها، فلطالما كان نظيف القلب واليد، معطاء للشجاعة وحب الوطن[1].

سمير الرفاعي (1901–1965)

رئيس الوزراء الأردني لعدة مرات ولد في تاريخ 30 يناير 1901 في مدينة صفدْ، أكمل دراسته الثانوية في صفد، والتعليم العالي في كلّية الآداب والفنون الأمريكية والتحق بالجامعة الأمريكية في بيروت وكذلك التحق بمدرسة الحقوق في القدس، وانضم للخدمة المدنيّة فمنذ بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن حيث عمل مديرا لديوان رئاسة الوزراء سنة 1927، وسكرتيراً لرئيس الوزراء سنة 1933، وأصبح مديرا للمعارف سنة 1937، ثم وزيراً للداخلية والمعارف، والمالية والعدلية منذ عام 1941، وقد شكّل الحكومة ست مرات منذ عام 1944 وحتى عام 1963، ثم عضواً في مجلس الأعيان الأردني، إلى أن توفاه الباري في تاريخ 12 اكتوبر 1965 عن عمر يناهز 65 عاما قضاها في خدمة العرش الهاشميّ والدولة الأردنيّة من موظف عام في الديوان الأميريّ إلى رئيس

(1) ويكيبيديا، ومعلومات حضرت من هبة شاهر المجالي.

وزراء أكثر من مرة وقد ساهم في تطوير الإدارة العامة في البلاد سياسياً محترفاً واقتصادياً قديراً أفنى حياته في خدمة الدولة الأردنيّة.

سليمان النابلسي (1908–1976)

سليمان فارس محمد النابلسي ولد في مدينة السلط عام 1908 من عائلةٍ ارستقراطيّة ميسورة الحال، هيئت له كلّ سبل العيش والاستقرار النفسي والاجتماعي، بدأ دراسته في كتاب الشيخ عبد الحليم زيد الكيلاني، ثم أتم دراسته في كلّية النجاح بنابلس حتى أكمل الثانوية، درس بعدها في الكلّية الإنجليزية في القدس ثم التحق بالجامعة الأمريكيّة في بيروت تخرج فيها 1932 وقد بدأ عمله السياسي منذ أن كان بالمدرسة وتنامى الشعور السياسي لديه يشكّل أمنا تواجده في الجامعة وانضم للتيار القوميّ العربيّ أثناء وجوده في بيروت، عمل مدرساً للغة الإنجليزية في مدرسة الكرك الثانوية عام 1932، وفي عام 1933 انتقل للعمل في رئاسة الوزراء رئيساً للديوان حتى عام 1938، أسس وقلةٍ من أصدقائه عصبة الشباب الوطني الأردني المثقف منهم فضل الدلقموني، وغالب القسوس وفوزي المفتي وعبد الحليم مياس وأديب عباس وصلاح طوقان، قاد المعارضة السياسية في البلاد وتعرض للسجن والإقامة الجبرية أكثر من 17 مرة، وفي عام 1947 أصبح وزيراً للمالية والاقتصاد في حكومة سمير الرفاعي الثانية، أسس أكثر من حزب في البلاد ولكن أشهرها الحزب الوطني الاشتراكي في 7 تموز 1954مع كلّ من عبد الحليم النمر، وأنور الخطيب، وحكمت المصري، وشفيق ارشيدات، جريس هلسة وصالح المعشر، وهزاع المجالي وآخرين، ورفع الحزب شعار «الوحدة العربية والديمقراطية البرلمانية»، وأخذ الحزب لاحقا يقف في صف الناصرية، وكان ضد الوجود البريطاني في الأردن، وضد وعد بلفور اليهودي في فلسطين، دخل الانتخابات البرلمانية باسم الحزب وحصل الحزب على 12 مقعداً لكنه لم يتحصل على مقعد في عمان، كلّف بتشكيل الحكومة كرئيس الحزب الفائز 29 تشرين الأول 1956، وصلت إلى طريق مسدود مع سياسات الملك واستقالت في 10 نيسان 1957، ويشهد له أنه من الرجال الوطنيين عروبي الاتجاه والهوى وقف مع القضايا العربية وتوفي في عمان عام 1976[1].

(1) د. فيصل الغويين، 2020، سليمان النابلسي، ودوره في الحياة السياسية، ص17–105.

أحمد اللوزي (1925–2014)

وُلد أحمد اللوزي في بلدة الجبيهة احدى ضواحي عمان سنة 1925 وأتم دراسته الابتدائيّة والاعداديّة في عمان وأنهى الثانوية من مدرسة السلط الثانوية، في عام 1950 حصل على درجة الليسانس في الآداب من كلّية دار المعلمين العالية في بغداد، ولقب بعميد رؤساء الوزارات الأردنيين ذو تأثير قوي، يتصف بالخلق والآداب وحسن التعامل مع الجميع، بدأ حياته العملية مدرسا في وزارة التربية والتعليم عام 1950–1953 في مدرسة السلط وكلّية الحسين في عمان، انتقل عام 1953 للعمل في الديوان الملكي مساعداً لرئيس التشريفات ووصل لمنصب رئيس التشريفات الملكيّة عام 1956. انتخب نائبـًا في مجلس النواب الأردني عن محافظة العاصمة سنة 1961ومرة أخرى انتخب بعد حلّ مجلس النواب سنة 1962. في عام 1963 عين مساعداً لرئيس الديوان الملكي ثم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سنة 1964، ثم عين في مجلس الأعيان عام 1965، وبقي حتى عام 1967، ثم تم اختياره وزيرا للداخلية للشؤون البلدية والقروية عام 1967 ثم وزيرا للمالية سنة 1970شكّل الحكومة الأولى في عام 1971–1972 وكلّف بتشكيل الحكومة ثانية عام 1972– 1973، وأصبح عضواً بمجلس أمناء الجامعة الأردنيّة 1980–1985، ثم رئيسـًا لمجلس الأمناء سنة 2000. شغل منصب رئيس مجلس الأعيان من عام 1984– 1997، وقبلت استقالته من عضوية رئاسة مجلس الأعيان في 7/ 6/ 1997 يحمل دولة أبو ناصر العديد من الاوسمة الرفيعة على المستويين الأردني والعالمي، وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى ووسام الاستقلال ووسام النهضة المرصع عالي الشأن وحصل على العديد من الاوسمة من العراق، مصر، سوريا، لبنان، عُمان، المغرب، الارجنتين، ايران، الصين الوطنية ومن دولة الفاتيكان، توفي في عمان 18 نوفمبر 2014،عن عمر يناهز 89 عامـًا.

عاكف مثقال الفايز (1922–1998)

وُلد عاكف في عمان سنة 1922 وفي مصدر آخر سنة 1924، وهو من أبناء شيخ مشايخ قبيلة بني صخر الشيخُ مثقال الفايز وهو من أبرز الشيوخ الذين استقبلوا الأمير عبدُ الله بن الحسين المؤسس في بداية عام 1921 ولعب دوراً سياسيا كبيرا في المراحل الأولى من بناء الدولة، درس

عاكف في لبنان في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، ما أن عاد إلى البلاد استلم نقابة المزارعين، ثم رئيس التشريفات الملكية عام 1946، خاض انتخابات البرلمان الأردني الأول عام 1947 وبقي عضواً في مجلس النواب إلى حين حل المجلس العاشر سنة 1988 وأعتبر من ركائز السلطة التشريعية في البلاد، وتسلم أول وزارة له في عام 1957 شارك بعدها وزيراً في عشر حكومات شكّلها سبعة رؤساء تسلم خلالها وزارة الزراعة، الدفاع، الداخلية، المواصلات والانشاء والتعمير والشؤون الاجتماعية والعمل وشؤون رئاسة الوزراء والاشغال العامة والسياحة والآثار، واسند إليه منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة في حكومة عبد المنعم الرفاعي الأولى تولى رئاسة مجلس النواب أكثر من مرة وعضواً في مجلس الأعيان منذ عام 1974 لخمس دورات حين استقال من مجلس الأعيان السادس عشر عام 1991.

مع إعادة المسار الديمقراطيّ للبلاد بعد عام 1989 أسس حزب الوطن الذي انتخب رئيساً له عام 1993 واندمج الحزب في الأحزاب الوسطيّة المعتدلة سنة 1997 تحت اسم الحزب الوطنيّ الدستوريّ وكان أول رئيس لنادي الضفتين (الوحدات) لاحقا، وحصل على العديد من الأوسمة على المستويات الأردنيّة والعربيّة والعالميّة منها وسام الاستقلال ووسام النهضة وغيرها.

الشيخ سلطان باشا العدوان (– 1935)

هو سلطانُ بن علي بن ذياب بن حمود الصالح العدوان شيخ مشايخ البلقاء، إذ كان زعيما عشائرياً لمنطقة البلقاء والسلط وما حولها، فارس مقدام قوي الشكيمة أبي النفس نال احترام وتقدير شيوخ الأردن ورجالها من مختلف الفئات. ارتبط اسمه بثورة البلقاء عام 1923 التي هدفت إلى تحسين الأوضاع في البلاد وإلى مطالب إصلاحية أخذت طابعاً ومضموناً وطنياً عاماً، وتوفي في تاريخ 21 آذار 1935 ودفن بالسلط[1].

(1) د. عبد الله مطلق العساف، ثورة البلقاء– مشروع الدولة الماجدية، عمان 2013 ص32، ص107

الشيخ ماجد سلطان العدوان (1898–1946)

وُلد ماجد العدوان في شونة نمرين عام 1898 ونشأ في كنف والده الشيخ سلطان العدوان، وهو ماجد بن سلطان بن علي بن ذياب بن حمود الصالح العدوان، ورث الزعامةَ عن والدهِ سنة 1935 وتربى على الشجاعة والفروسية والكرم، والحقه والده بالكتاب لتعلم القراءة والكتابة، وقد شارك والده في الأمور العشائرية والعسكرية، وكان من أبرز قادة الحركة الوطنية الأردنيّة وأصبح عضو المجلس التشريعي الثاني حتى الدورة الخامسة إلى أن توفي في 2/ 6/ 1946 وبرزت مواقفه القومية أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد قابل الأمير فيصل بن الحسين في منطقة الأزرق أبان مرور الثورة العربية منها، وجهز قوة عسكرية من أبناء البلقاء لمناصرة الأمير فيصل ضد الفرنسيين لكن العرب خسروا في معركة ميسلون[1].

مشهور حديثة الجازي (1928 – 2001)

الفريقُ الركنُ مشهور حديثة الجازي من مواليد بادية معان عام 1928 من قبيلة الحويطات، حصل درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية من كلّية الأركان الباكستانية عام 1958، واشترك في العديد من الدورات الدروع في الولايات المتحدة الأمريكيّة في البدايات التحق بقوات البادية في عام 28 يونيو 1943 تحت الرقم العسكري 505، والتحق بعدها بدورة المرشحين عام 1947 أصبح قائدا للواءِ 40، وقائداً للجبهة الشرقية ثم قائدا للفرقة الأولى شارك في حرب 1967، ومعركة الكرامة 1968، وأصبح قائدا عاماً للقوات المسلحة الأردنيّة في 11 يونيو 1970 وحتى 16 سبتمبر 1970، شارك ببسالة في معركة الكرامة في 21 آذار 1968 وأبلى بلاءً حسناً وكان قراره أن يكون الضباط في المقدمة وأنه لا خيار لهم بالتراجع، بعد تحشد القوات النظامية ومشاركة الفدائيين وتسليح العديد من المواطنين، ووصلت المعركة للتلاحم بالسلاح الابيض في قرية الكرامة، استطاع الجيش الأردني من الحاق الهزيمة المنكرة بالجيش الذي لا يقهر، وسطرت معركة الكرامة انتصاراً عربياً أردنياً، ولم يسمح لليهود بالانسحاب بسلام من المنطقة التي دخلوها، ويقول نحن دعاة سلم وديننا يدعو إلى السلم ومنذ خمسين عاما ونحن في حالة حربٍ

(1) المصدر السابق.

بدون نتيجة لكن ذلك لا يعني التنازل عن حقوقنا المشروعة، وحصل على العديد من الأوسمة، مثل وسام الكوكب، ووسام الاستقلال، وميدالية معركة الكرامة، ووسام الاستحقاق السوري، وسام نجمة القدس الشريف ووسام الأرز اللبناني، وسام الخدمة العامة لفلسطين وغيرها توفي رحمه الله عليه في 6 نوفمبر 2001.

عبد الحليم النمر الحمود العربيات (1916–1964)

وُلد عبد الحليم نمر الحمود في مدينة السلط في 1/ 1/ 1916، حصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة دمشق، شارك في مجلس النواب الأردني الثاني والثالث والخامس، وعين وزيراً للداخلية، كلّفه الملك حسين بتشكيل الحكومة عام 1956 كونه يمثل الحزب الوطنيّ الاشتراكيّ الذي حصل على الاغلبية لكنه رفض احتراما لرئيس الحزب سليمان النابلسي، يعتبر من سياسي الأردن البارزين ومن رجالات الوطن المعروفين، وكان مناضلاً شرسًا صاحب رجاحة عقل ونباهة وحكمة، انتقل للرفيق الأعلى في 18 تموز 1964.

خليل السالم (1921–1990)

وُلد خليل السالم في قريّة الحصن، إربد سنة 1921 بدأ حياته الدراسية في مدارس الحصن وإربد ثم انتقل لثانوية السلط وتخرج فيها عام 1937، حصل على المرتبة الأولى على الفوج (1937–1938) ثم التحق بالجامعة الأمريكية ودرس الرياضيات وتخرج فيها عام 1941، عمل في البدايات في مجال التدريس وتحديداً في مدرسة السلط لمدة خمس سنوات، وترّفع إلى مستوى مفتشٍ تعليمي، ثم التحق بجامعة لندن وحصل منها على دبلوم التربية العالي في عام 1950، ثم حصل على درجة الدكتوراه في إدارة التربية من الولايات المتحدة عام 1960، تسلم منصب وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء في حكومة وصفي التل الأولى عام 1962 وبعدها وزيرا للشؤون الاجتماعية والاقتصاد والوطني، ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء لأكثر من مرة مع سمير الرفاعي، ووصفي التل، وأسس البنك المركزي الأردني وشغل وظيفة محافظ البنك لمدة عشر سنوات منذ عام 1963– 1973، وعضواً في المجلس الوطني الاستشاري

وعضوا في مجلس الأعيان وسفيراً في فرنسا وبلجيكا، ورئيس مجلس إدارة الرأي ورئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد والاستثمار، وعضو لجنة الميثاق الوطني حصل على العديد من الاوسمة الملكية العالمية، ويعتبر من ألمع الاقتصاديين الأردنيين.

الشيخ ناجي باشا العزام (1873-)

ولد ناجي مزيد كليب محمد العزام عام 1873 م في قرية حُوفا، بإربد وكان والدُه مزيد قاضيـًا عشائريـًا وجّده كليب عضواً في مجلس إدارة قضاء عجلون عام 1872، وقد خلف شيخة عشيرته بعد وفاة أخيه شلاش وأصبح زعيمـًا لناحية الوسطيّة ويسجل له أنه أول من أعلن العصيان المدنيّ ضد حكومة حزب الاتحاد والترقي العثمانية ودعا أهالي الوسطية إلى عدم دفع الضرائب والتوقف عن إمداد الحكومة بالحبوب والمواشي وكان موقفُه مضاداً للحكومة

شارك الشيخُ ناجي العزام ما بعد العصر العثماني في المؤتمر السوري الأول في 2 تموز 1919 والمؤتمر السوري الثاني في 7 آذار1920 تجسدت طروحات الحركة العربية الوطنية في استقلال البلاد العربية السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تامـًا واختيار الملك فيصل بن الحسين ملكـًا دستوريـًا على البلاد ورفض مزاعم الصهيونيّة بجعل فلسطين وطنـًا لهم، وكان أحد أعضاء الوفد الأردني الذي شارك في 23 آب 1921 في حفل تتويج الملك فيصل ملكـًا على الدولة العربية التي ضمت سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين، وكان من أصحاب الرأي القائل بأن خطورة الصهيونية على شرقي الأردن كخطرها على فلسطين.

وبعد تواتر المعلومات عن زيادة حركة الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين، ورفضـًا لاتفاقية سايكس بيكو نصرة لفلسطين ومناصرة لثورة الشعب الفلسطيني ودعمها بالمال والسلاح وإعلان الثورة ضد الإنجليز في شرقي الأردن دعا الشيخ ناجي العزام وإخوانه مشايخ وزعماء الشمال أبناء الضفتين إلى مؤتمر وطني، عقد في مركز مشيخته في قرية قم / غرب إربد في 6 نيسان عام 1920 وكان قراره بالتحرك الفوري لمواجهة الاستيطان اليهوديّ ووقف التمدد الصهيونيّ من خلال معركة تل الثعالب التي قادها الشيخ كايد مفلح عبيدات، وما بعد مؤتمر قم شارك الشيخ ناجي العزام في اللقاء الذي عقده الميجر سمرست مبعوثـًا من المندوب السامي البريطاني هيربرت

صموئيل اليهودي الأصل في بلدة أم قيس في الثاني من أيلول من عام 1920، وسمي مؤتمر أم قيس وعقد على أثر انهيار الحكومة العربية في دمشق، وكان المؤتمر المحطة الحاسمة في مكون الهوية الوطنية الأردنيّة قبيل تأسيس إمارة شرق الأردن والذي نادى باستقلال القرار السياسي للأردن وبناء وطن مستقل يحمل فكراً وهوية جامعة وكياناً غير قابل للتقسيم أو التبعية.

وقرروا تشكيل حكومة محلية أسموها حكومة قضاء عجلون العربية برئاسة علي خلقي الشرايري وإلى جانب الحكومة شكّل الأهالي في إربد وجوارها مجلساً أطلقوا عليه المجلس الإداري التشريعي وكان العزام ممثلاً للوسطيّة فيه ثم تشكّلت حكومة محلية ناحية الوسطية برئاسة الشيخ ناجي العزام وكان مركزها كفر أسد.

وفي مرحلة تأسيس إمارة شرق الأردن وبعد قدوم الأمير عبدالله الأول بن الحسين شارك الشيخ ناجي العزام في إعادة تشكيل الفرع الأردني لحزب الاستقلال العربي بعد أن قامت سلطات الإحتلال الفرنسي في حلّ الحزب الام في سوريا وإضطرار زعمائه اللجوء ورموزه اللجوء إلى الأردن، كما شارك العزام في أول ومؤتمر وطني في الخامس والعشرين من تموز عام 1928 في مقهى حمدان الشهير في عاصمة الإمارة الأردنيّة عمان وصاغوا فيه ميثاقاً وطنياً كما شارك في المؤتمر الوطني الثالث الذي عقد في ديوان التل في إربد، وبعدها شارك في المؤتمر الإسلامي العام من أجل فلسطين الذي عقد في القدس عام 1931.

الشيخ ذوقان الحسين العواملة (1905–1963)

هي أسطرٌ تميز حياة هذا الرجل مع قضايا مجتمعه اليومية والوطنيّة يصنع الفارق في الوقت الصحيح، ذوقان الحسين العواملة (أبو زهير) صعدت روحه إلى بارئها في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت يوم الجمعة الثامن والعشرين من آب عام 1963. ولد ذوقان في السلط عام 1905 وابتدأ انخراطه في العمل العام كاتباً في محكمة بداية عمان، بعدها مديراً لناحية الكورة في دير أبو سعيد. ثم مديراَ لناحية الشوبك، وترأس بلدية السلط لمدة أربع سنوات من 1942–1946، وأثناءها أمر الملك عبدالله المؤسس رئيس وزرائه بنفيه خارج البلاد، إثر مطالبته الملك بزيادة مخصصات مشروع تمديد شبكة أنابيب مياه الشرب إلى المنازل في السلط، فغادر إلى

سوريا بينما كان نجله زهير في الثانية عشرة من عمره وخمسة آخرين أصغر منه، وبعد ثمانية أشهر قضاها ذوقان في المنفى، بعث الملك عبدالله الأول الدكتور صبحي أبو غنيمة ومعه شخصيتان، ليعين حاكماً عسكرياً لمنطقة أريحا تماساً بالقدس عام 1947، جرح في حرب الثمانية والأربعين في ظهره عندما كان يتفقد إحدى القطاعات العسكرية، بين أريحا والقدس، بصفته حاكماً عسكرياً وبإرادة الملك عبدالله الأول وبرتبة زعيم يلبس البزة، دون أن يكون عسكريّاً في الأصل وهذه سابقة تؤكد أنه رجل دولة، كما ضربت سيارته بنيران العدو، وهو يرعى اللاجئين الفلسطينيّين القادمين إلى الأردن وقاد حوارات عديدة مع شخصيّات فلسطينيّة مثقفة ووطنية في سبيل توحيد الموقف، وبطريقته الخاصّة إبّان تلك الحقبة.

وعينه الملك حسين حاكماً لشمال الأردن عام1958، حيث أثبت نجاعة تدابيره في السياسات الإدارية العامة في ظل أزمة سياسية خطيرةٍ كادت أن تعصف بالأردن ونظامه. لمع بثقافته الأدبية في الشعر والنثر، وفي القرآن والسنة وفي التاريخ القديم والحديث، وبرع في القضاء العشائري وفي المعقد منه، بما له من سرعة بديهه وذوق في ضبط الأفكار وربطها بما دلّ وحل، وقد استشاره كثيراً المؤرخ المرحوم روكس بن زائد العزيزي ليرفده بمعارفه ذوقان الحسين كان عضواً في مجلس الأعيان السادس منذ عام1959إلى العام 1962، وكأول سلطي في هذا المجلس بالدولة الأردنيّة، فيما لم يعد تعيينه إثر احتجاجه على تعيين بعض الشخصيات في هذا المجلس. عارفون كثر في استقبال جثمانه قالوا: مات رجل الأردن والقوي النزيهة.

ميرزا باشا وصفي (1837-1932)

يعدُ أكبر أشهر زعماء الشركس في الأردن والمناطق المجاورة، ولد في شمال القفقاس وينتسب إلى غازي قوموق من قبيلة الأبزاخ، قاوم كلّ أشكال التهجير القسري للشراكسة، خدم بالجيش العثماني منذ عام 1872 وشارك بالعديد من المعارك انتصر بها كافة، وميرزا من زعماء الشركس الذين استقبلوا الأمير عبد الله بن الحسين عند قدومه لتأسيس إمارة شرق الأردن في بداية عام 1921، وقد قدم جهوده المخلصة وخبراته العسكريّة والسياسيّة لخدمة أمير البلاد ولذلك

منحه الأمير رتبة فريق وعمل قائداً عاما لسلاح الفرسان ومرافقـًا عسكريا لسمو الأمير، توفي ودفن في عمان في 24 نيسان 1932 عن عمر يناهز 95 عاما[1].

محمد ماجد العيطان (1949–2009)

من مواليد رحاب – المفرق عام 1949، يحملُ درجة الماجستير في العلوم العسكريّة، ودرجة الماجستير في الإدارة والدراسات الاستراتيجية، عمل قائداً للعمليات الخاصة، وقائداً للقوات الخاصة، ومساعداً رئيس هيئة الأركان للإستخبارات ومديراً للأمن العام وأمينـًا عامـًا للهيئة الخيرية الهاشميّة، كما عمل على تطوير جهاز الأمن العام وتحديثه من النواحي كافة كان يتمتع في العطاء والإنجاز لكن القدر لم يهمله طويلا، على مستوى عال من الخلق وحسن التعامل.

رياض المفلح (1907 – 2000)

رياضُ سعيد مفلح المصطفى العرارية الفواعير، ولد في السلط عام 1907 حصل على درجة الليسانس في الحقوق من جامعة دمشق وعاصر العهودُ الملكيّة الهاشميّة الأربعة، بدأ حياته في القضاء الأردني من كاتب في محكمة الطفيلة سنة 1930 إلى رتبة قاضٍ ورئيس محكمة بداية إربد ونائب عام وعضو محكمة الاستئناف 1945، وعمل قاضيا في العديد من البلدات الأردنيّة، إربد، الكرك، مأدبا، عمان، ثم عمل وكيل وزارة البريد، والداخلية، والمالية والاقتصاد، ثم وزير داخلية 1954–1955، ووزير دولة للشؤون الخارجية ثم وزيرا للتربية والتعليم عام 1959، ونائبـًا في مجلس النواب الأردني لأكثر من دورة من عام 1954 ولغاية 1988 وعضو مجلس الأعيان الأردني لأربع دورات (1963–1967) (1974–1979) (1979–1983) (1983–1984) مثل الحكومة الأردنيّة في لجنة المتابعة المشتركة 1970، ورأس العديد من مجالس الإدارة، الحديد والصلب، الاسمنت، وكان عضوا في مجلس أمناء الجامعة الأردنيّة وأسس مؤسسات خيرية وطنية عديدة[2].

---

(1) وكيبيديا.

(2) موقع عمون الإخباري، 27/ 5/ 2021.

علي باشا الكايد العتوم (1885–1958)

وُلد في بلدة سوف/ جرش ودَرس في مدارسها ثم أكمل دراسته في دمشق وشغل العديد من المناصب في العهد العثماني منها محرر ثاني لتحرير قضاء إربد، وكيل ناحية الكورة، وكفرنجة وفي العهد الفيصلي عمل عضواً في مجلس مديرية العشائر في دمشق سنة 1919، وعضواً في المؤتمر السوري، وعمل حاكم ناحية عجلون سنة 1920، ومع تأسيس الإمارة شغل العديد من المناصب الإدارية كحاكم إداري في الطفيلة ومأدبا ووزيرا للمواصلات سنة 1939–1941 أطلق عليه الأمير المؤسس عبد الله بن الحسين لقب باشا[1].

توما الحمارنة

من وجهاء عشيرة الكرادشة الذين اتصفوا بالشجاعة والإقدام والكرم وقوة الشخصيّة وطلاقة اللسان وسلامة المنطق أجاد التحدث باللغة الإنجليزية، وتولى رئاسة بلدية مأدبا (1929–1932) بعد أن كان عضواً فيها أكثر من مرة، عمل على جر مياه عيون موسى بالأنابيب إلى بلدة مأدبا، ويعتبر من أبرز رجالات مأدبا[2].

الشيخ ارفيفان المجالي (1862–1945)

هو ارفيفان بن محمد بن عبد القادر بن يوسف بن سليمان المجالي ولد في بلدة الربة – الكرك سنة 1862م لم يحظ بالتعليم في المدارس لكنه حظي به في المجالس ودروب الحياة وقيم الفروسية والشجاعة والمروءة والكرم، له من الأولاد، معارك، صالح، وعاطف، عبد الله، حابس، ودميثان، وعصر، وسليمان، حارب بشراسةٍ الاحتلال العثماني للبلاد، وقاد ثورة (1910) الهية ضد العثمانيين شارك أبناء العشيرة وعلى رأسهم شهيدُ الثورة قدر المجالي.

أفلت من قبضة العثمانيين أكثر من مرة على الرغم من أنهم حكموا عليه بالإعدام وبعد عفو عنه وعن أبناء الكرك قبض عليه وأرسل إلى سجن القلعة في دمشق إلى أن صدر عفو عن أبناء الكرك

(1) د. عبد الله مطلق العساف، ثورة البلقاء، ط1، عمان 2015، ص132.

(2) د. عبد الله مطلق العساف، المصدر السابق، ص132، الهامش.

بالدور الذي لعبه توفيق المجالي عضو مجلس المبعوثان، ومع إعلان المملكة الفيصليّة في سوريا استلم الشيخ رفيفان زمام أمور إدارة الكرك، وعند إقامة الحكومات المحلية شكّل الحكومة الوطنية المؤابية وكان رئيسا لها شارك في المجلس التشريعي الأول سنة 1929، وشارك في جميع المجالس التشريعية بعدها لفوزه الدائم في الانتخابات، وساهم في الحياة السياسية من خلال تشكيل حزب التضامن الأردني وحزب الاخاء الأردني الذي ترأسه من أجل النضال ضد الانتداب وسياساته والوصول بالبلاد إلى الاستقلال التام. حافظ على التقاليد المتوارثة في حماية خصوصية العلاقة والانسجام والتماسك الأهلي العام والتآخي بين كلّ المكونات الاجتماعية في مدينة الكرك، وكان دائمـًا موقفه صارما ضد أيّ اختراق لهذه القيم القائمة على الاخاء والمساواة، توفي في الكرك يوم الثلاثاء الموافق 23 كانون الثاني 1945، ودفن في مقبرة النبي نوح، تاركا ارثا بطوليا، من الشجاعة والاقدام والرجولة والكرم[1].

حديثة الخريشا

حديثة علي عبد الله الخريشا بن الحميدي بن خلف بن سالم بن سليمان بن حنيف كان شيخا من مشائخ القبائل في الأردن في القرن التاسع عشر والعشرين الميلاديين. حديثة كان أحد شيخين أساسيين لقبيلة بني صخر والتي يمكن القول أنها كانت أقوى قبيلة في الأردن. كان الشيخ حديثة شيخ الفرع الشمالي من بني صخر المعروف باسم «الكعابنة»، في حين كان الشيخ مثقال الفايز شيخ الفرع الجنوبي من القبيلة المعروف باسم «الطواقا». في أوائل القرن العشرين (عام 1922 و1924) حديثة وقبيلته بني صخر، بالإضافة إلى قبائل أخرى شرق أردنيّة مثل الحويطات وحلف البلقاوية حاربوا جماعة إخوان من طاع الله التابعين لعبد العزيز بن سعود والذين استغلهم في إنشاء المملكة العربية السعودية.

وقد كانت هذه الحركة بالنسبة لعبد العزيز بن سعود أداةً للتوسع الإقليمي وإضفاء الشرعية الدينية عليه. ووفقا للملك فيصل آل سعود، فإن المقاومة المسلحة لبني صخر ضد ابن سعود وجيوشه كانت «السبب في أن المملكة العربية السعودية ليس لها حدود مع فلسطين ولماذا لم يحكم

(1) ويكبيديا انترناشونال.

آل سعود في الشام». حديثة كان معروفا في جميع أنحاء البلاد العربية بحكمته وفروسيته، كان معارضـاً للحكم التركي وقد سجنه الاتراك فترة من الزمن كان من مؤسسي حزب الاستقلال الذي نجم عن الجمعية العربية الفتاة وكان مناضلاً ضد الانتداب الفرنسي مع العديد من الاستقلاليين وقد شارك في ثورة الجولان 1926 وحملة الحوران، واشترك بفاعلية ضد غزوات الوهابيين على الأردن، وسام في الحياة الوطنية والحزبية ويعتبر من المجاهدين في القضايا العربية، فلسطين وسوريا، ولعب دوراً هامـاً في بناء الدولة الأردنيّة الحديثة وتشكيلها. وبكونه حليف وداعم الملك عبد الله الأول، شغل حديثة منصب عضو مجلسي النواب والأعيان، بما في ذلك أول مجلس أعيان أردني عام 1947 والذي تتألف من عشرة أعضاء. كما كان قد انتخب الشيخ حديثة ليكون عضوا في المجلس التشريعي الثاني في حزيران 1931 والمجلس التشريعي الرابع عام 1937 في حين كانت الأردن لم تزل إمارة. حديثة كان أيضـاً واحداً من الأعضاء المؤسسين لحزب التضامن الأردني في آذار/ مارس 1933. وعمل على زراعة واحة الأزرق في الأردن. توفي في 4 يناير 1952 ودفن في الموقر.

الشيخ مكازي محمد النمر أخو رشيده (1864–1927)

وُلد في رحاب بني حسن، المفرق سنة 1864، وانتقل إلى رحمة الله تعالى سنة 1927، طيلة حياته ليلا نهارا وحتى في سنوات القحط كان بيته مشرعا للضيوف والسراة من كلّ حدب وصوب امتثالاً للدين ومكارم الأخلاق، والكرم العربي الأصيل، وكان متواصلا مع العشائر العربية في كلّ من بادية الشام والجزيرة العربية والعراق، وعلى الصعيد الأردني كان له العمق الاجتماعي من جميع المكونات القبيلية والعشائرية ويحظى باحترام وتقدير جميع الشيوخ زعيمـاً أردنيـاً أصيلاً فهو أمير في الحرب والسلم على السواء.

وفد إليه لورنس العرب خاطبا وده بغية السير مع مشروع الانتداب البريطاني في المنطقة، فرفض المشروع جملة وتفصيلا ولم يأبه بسياسة الترغيب والترهيب، إيمانا منه بأن الدول لا تبنى على خطى التقسيم ولا في ظلال الاستعمار وتصدى لمشروع تقسيم المنطقة ووعد بلفور ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ويعتبر الشيخ مكازي أخو رشيده زعيم صلح الرميث الذي أقيم في بلدة ارحاب بني حسن والذي انتهى به تاريخ الغزوات والغارات في عموم البلاد وجنوب سوريا، حيث قامت قبيلة بني حسن بالتوسط وبزعامة مكازي أخو رشيده وحضور شيوخ بني حسن لإجراء الصلح فقام بنو خالد بإجراء الصلح منفرداً في الرمثا وسمحوا بكلّ شيء، وفي يوم 4/ 10/ 1920 في رحاب جرت المباحثات بين بني صخر والسرحان مع الشيخ فواز البركات الزعبي، من جهة وبين مندوب العشائر الشيخ منصور القاضي وحضر المباحثات الشيخ سعد العلي البطاينة، وفي 19/ 10/ 1920 وقد اجتمعت الأطراف لإجراء الصلح في مضارب عشائر بني حسن في رحاب برئاسة السيخ مكازي وبحضور الشيخ حديثة الخريشا ومطيع ابن زهير وعموم وجهاء بني صخر والشيخ بدر بن ماضي عن العيسى، وغيرهم من الوجهاء حيث تم الصلح كاملا، ولاحقا أرسل الأمير عبد الله بن الحسين الشريف عقاب بن حمزة لاستكمال بقية العشائر التي لم تدخل الصلح في المرة الأولى.

ولما ازدادت التهديدات الصهيونية والإنجليزيّة بعدم التوجه إلى المسجد الأقصى والصلاة به دعى الشيخ ماجد العدوان للتوجه للمسجد وساحته وقد شارك بهذه الصلاة في ساحات المسجد الأقصى التي أطلق عليها (صلاة التحدي) كلّ من الشيخ مرزوق بن قلاب والشيخ ربيع الرشيد الخلايلة، والشيخ عليان الخوالدة والشيخ مكازي أخو رشيده، والشيخ ماجد العدوان، والشيخ يوسف النمر العدوان، والشيخ محمود الواكد العدوان، والشيخ ضامن الغثيان العدوان، وبالفعل كانت صلاة تحدى بها الشيوخ قرار الإنجليز بإغلاق الصلاة بالمسجد الأقصى.

الشيخ محمد الكايد أخو رشيده الخزعلي (1900–1985)

ولد في رحاب بني حسن المفرق عام 1900، أحد أبرز زعامات الحركة الوطنية في عقد الاربعينيات وعضو مؤسس في حزب الشعب الأردني عام 1947، اضطر للجوء السياسي في تلك الفترة الصعبة لمدة عامين في سوريا، إذ وصل الزعماء العشرة ومن بينهم محمد أخو رشيدة إلى دمشق واتخذوا فندق فكتوريا مقرا لهم، وكان باستقبالهم أركان المعارضة الأردنيّة في سوريا منهم سيف الدين العجلوني، وعقاب الخصاونة وضيف الله الحمود ومحمد صبحي أبو غنيمة، وأصدروا بيانـًا ضد تصرفات الحكومة بإغلاق الحزب ومداهمة مقراته، وطالبوا بإجراء انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ

وبناء المدارس وشق الطرق وإنهاء المعاهدة الأردنيّة البريطانية، وكان نائب في البرلمان الأردني لثلاث دورات متتالية منذ عام 1952 – 1956، ومن المعروف أن دورة كان وطنيا أردنيا ولعب دورا فاعلا في الحركة الوطنية الأردنيّة آنذاك، وانتقل إلى رحمة الله في المفرق عام 1985.

حمد الفرحان (1921– 2000)

وُلد حمد الفرحان حمد حلوش في 17 فبراير 1921 في قرية النعيمة إربد ودرس في مدرسة السلط الثانوية وتخرّج منها عام 1938 وكان حاصلاً على المرتبة الثانية في الدفعة (1937–1938)، درس الفيزياء في الجامعة الأمريكية في بيروت وتخرج فيها عام 1941 ليعود معلما في عدد من المدارس في إربد والسلط وعمان وفي عام 1944 أصبح مديراً لثانوية عمان، ودرس الاقتصاد في لندن وزميل جامعة لندن في العلوم الانسانية سنة 1947، عمل سكرتيراً لمجلس الوزراء ومديراً لدائرة الإحصاءات العامة وعين وزيرا للاقتصاد الوطني سنة 1955 استقال من المنصب بعد يوم واحد لأنه لم يتم استشارته في أمر تعيينه، وهو من مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية، وكان عضواً مجلس الأعيان 1989، وناشطًا سياسيًا بارزاً، قوميًا وعروبي الاتجاه، فارسًا من فرسان الأردن والوطن العربي توفي في 23 أبريل 2000.

كامل أبو جابر (1932–2020)

وُلد كامل صالح فريح أبو جابر في عمان سنة 1932 في منطقة اليادودة، درس في مدرسة المطران وتخرّج فيها سنة 1951 أكمل دراسته في الولايات المتحدة وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، والدكتوراه من جامعة سيراكيوز في ولاية نيويورك، عمل أستاذا جامعيا في عدة جامعات منها جامعة سيراكيوز، وجامعة تينسي منذ سنة 1965–1969، عاد بعدها للعمل في الجامعة الأردنيّة سنة 1969، وأصبح عميدا لكلّية الاقتصاد والتجارة سنة 1971، عين وزيراً للإقتصاد الوطني في حكومة زيد الرفاعي سنة 1973، استقال منها في العام نفسه وهناك أكثر من رواية حول أسباب استقالته من الحكومة منها مشاركة الأردن في مؤتمر جنيف للسلام، عدم مشاركة الأردن في حرب تشرين 1973، وجاء رغبة منه للعودة للتدريس الجامعي. عين وزيراً للخارجية في

عهد حكومة طاهر المصري 1991، ثم أعيد تعيينه في حكومة الأمير زيد بن شاكر في العام ذاته، وشغل منصب رئيس المعهد الدبلوماسي الأردني ومدير المعهد الملكي للدراسات الدينية، وترأس الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك لمؤتمر مدريد للسلام 1992، وله العديد من المؤلفات في مجال السياسة وامتازت شخصيته بالمرح والرصانة، ودرّس العديد من أبناء الأردني اللذين تولوا العديد من المناصب الحكومية رؤساء وزارات ووزراء ونواب وأعيان، صاحب سيرة عطرة وله مقولة يرددها دومـًا، «هل أنت سعيد في حياتك يا أخي». وتوفي سنة 2020 عن عمر يناهز 87 سنة[1].

الدكتور حنا القسوس 1885

حنا سليمان القسوس من مواليد الكرك سنة 1885 وهو أول طبيبٌ من منطقة شرق الأردن، وأسرة القسوس من الأسر المعروفة وهي أحد أفخاذ عشيرة الهلسا، له من الأخوان عودة وموسى، درس الابتدائية في مدرسة الدير في الكرك والتحق بمدرسة الحكمة في بيروت وتعلّم اللغة الفرنسية إذ حصل على المرتبة الأولى في الصف وفي عام 1904 انتقل إلى مدرسة عينطورة وأنهى دراسته الثانوية بنجاح وهو في عمر 21 سنة وفي عام 1906 التحق بالمكتب الطبي الفرنسي في بيروت وتخرج فيها حنا في تشرين الأول سنة 1910 وقضى فترة التدريب في المستشفى الألماني بالقدس وعمل كذلك في مستشفين في باريس، وعين عام 1912 طبيبـًا في الجيش المصري برتبة ملازم أول وخدم لاحقا مع القوات العثمانية، إلى حين وقوع الحرب العالميّة الأولى، إذ نقل إلى أكثر من مكان ووقع أسيراً أثناء المعارك، وخلع لباس الجنديّة، وعاد للحياة المدنية في مستشفى الناصرة وتزوج بعد أن أمضى سنوات الحرب خاطبا ثم انتقل إلى العمل في دمشق، وزار بيت المقدس عام 1921 بعدها عاد إلى الكرك وعين طبيبـًا في الحكومة الأردنيّة عام 1922 مباشراً عمله في تأسيس مستشفى حكومي وتنقل في الخدمة بين عمان، ومأدبا وجرش وإربد وأحيل إلى التقاعد من الخدمة بناءً على طلبه عام 1938، وفي عام 19 أيار 1943 عين عضواً في مجلس الوزراء في حكومة توفيق أبو الهدى وزيراً للتجارة

(1) وكيبيديا.

والزراعة ومنحه الأمير لقب باشا. وله كتابٌ مطبوع في دمشق سنة 1924 بعنوان (كلمات وفوائد طبية)[1].

سليمان الموسى «مؤرخ» (حزيران 1919- 9 حزيران 2008)

ولد سليمان موسى الموسى في قرية الرفيد شمال إربد في شهر حزيران من عام 1919 ويتّم وهو صغير العمر فتولت والدته فرحة الناصر برعايته، تلقى تعليمُه في مدرسة الرفيد وكتابها، ومنها إلى الحصن وحصل على دبلوم بالمراسلة من بريطانيا في فترة لاحقة من حياته عمل في سلك التعليم مدرسا، وفي حيفا ويافا كاتبا في الصحف الفلسطينية وأكمل كتابه الأول وهو في 18 سنة من عمره الذي لم ينشر إلّا في عام 1957، عاد بعدها إلى الأردن وعمل في مدينة المفرق مع شركة نفط العراق- الجيش البريطاني وكان يجيد اللغة الإنجليزية، واستقر فيه المقام في المفرق التي تزوج بها من رفيقة دربه جورجيت نصير والتي تعرف إليها في الناصرة، ساهم في تأسيس أول نادٍ رياضي ثقافي في المفرق تحت مسمى نادي الصحراء، عمل في الإذاعة الأردنيّة عام 1957 ودائرة المطبوعات والنشر منذ عام 1958-1962، وأصدر كتاب تاريخ الأردن في القرن العشرين عام 1959- وعمل في وزارة الثقافة وعمل ما يزيد على 27 عاما في الخدمة الحكوميّة في الثقافة والإذاعة والإعلام، حصل على وسام الاستقلال ووسام الحسين بن علي ووسام الحسين للعطاء المميز 2007، له من المؤلفات في تاريخ واعلام الأردن، والثورة العربية الكبرى الحركة العربية، وثائق الثورة العربية ما يزيد على 48 مؤلفاً باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر سليمان الموسى الرجل العصامي من أوائل المؤرخين في الأردن الذي ساهمت أعماله في تعميق الفهم التاريخي للأردن فهو رائد من رواد الحركة الثقافية في البلاد[2].

القاضي موسى الساكت (1910-)

وُلد في مدينة السلط عام 1910 ونشأ وترعرع فيها وأتم دراسته الإبتدائيّة والثانويّة في مدرسة السلط الثانوية حيث التحق بعدها بمعهد الحقوق في دمشق وتخرج منها محامياً عام 1932، حيث

(1) سليمان الموسى: وجوه وملامح ط10، 2011، ص213-223.

(2) السيرة الذاتية لسليمان الموسى، في كتاب وجوه وملامح، 1996.

مارس المحاماة لمدة سنتين. عُين بعدها بملاك وزارة العدليّة عام 1934، حيث تولى المناصب والوظائف في القضاء الأردني بدأ حياتُه كاتبـاً بملاك الوزارة في 1/ 9/ 1934. ثم قاضي صلح معان في 10/ 9/ 1935. ثم مدعي عام إربد وعضو محكمة بداية إربد في الفترة ما بين عام 1938 إلى بداية عام 1942. وعمل عضو محكمة الاستئناف/ عمان من عام 1942 إلى عام 1946. ثم رئيسـاً لمحكمة الاستئناف / عمان من عام 1947 إلى عام 1951. وأصبح عضو محكمة التمييز بنهاية عام 1951 ورئيسـاً ثانيـاً لها من عام 1964 ورئيسـاً أولاً لها ورئيسـاً لمحكمة العدل العليا من عام 1972، ورئيسـاً للمجلس القضائي، وقد أحال نفسه على التقاعد في 28/ 1/ 1986. وفي عام 1986 اقامت له الحكومة ممثلة بدولة رئيس الوزراء وكذلك الجهاز القضائيّ ونقابة المحامين حفلات تكريم تقديراً لجهوده وخدماته في سلك القضاء والتي تجاوزت الخمسين عامـاً ولرئاسة السلطة القضائية منها بما يقارب الأربعة عشر عامـاً.وقد عرف عنه العدل والنزاهة والسمعة الطيبة طيلة فترة خدمته وفي ارجاء البلاد بالقاضي النظيف والغيور على تطبيق القانون واحقاق الحق لأصحابه كما وتفضل جلالته المغفور له الملك الحسين المعظم طيّب الله ثراه بزيارته في منزله وتقليده وسام النهضة من الدرجة الأولى.

شاكر طعيمة الداوود (أبو فهد) 1887-1968

شاكر طعيمة الداود (أبو فهد) والذي أبصر النور في العام 1887 هو الابن الوسط بين ستة إخوة أشقاء ذكور وثلاث شقيقات وهو نجل القاضي العشائري طعيمة الداود والذي كان عضواً فيما كان يعرف آنذاك بمجلس الإدارة ولدورتين متتاليتين الأولى في العام 1881 والثانية في العام 1893 وهو كذلك مختار مدينة الفحيص منذ العام 1885.

شاكر الطعيمة العروبي الهوى والوعي ناهض الانتداب البريطاني ووقف مع أحرار الأمة ضد استمراره في تكبيل طموحات شعوبها في الاستقلال والحرية والتقدم، وبالتالي وعند نشوء الإمارة كان مخلصـاً أيضـاً لتلك المحددات وهو ما تجلى في مساندته للثورة الماجدية والتي عبرت حينذاك عن تطلع الأردنيين نحو دولة تقوم على أسس المواطنة والحريات العامة، من هنا كان أبو فهد من الرجالات الأوائل الذين عملوا على تأدية أدوارهم في معركة البناء والاستقلال للدولة الأردنيّة

الحديثة مخلصين لأهدافها مدافعين عن دستورها متمسكين به عقداً اجتماعياً يرسم صورة المستقبل ويحدد شروط تحقيقه في ظل قيادة هاشميّة توحد البلاد وطاقاتها.

كذلك كان للدور الإنساني الذي جسدته الجلسات الخاصة للأمير عبدالله في ذلك الحين مع أدباء وشعراء الأردن أكبر الأثر في بناء تلك العلاقة الخاصة والفريدة بين جلالة الملك عبد الله بن الحسين (لاحقاً) وبين أبناء شعبه وقياداتهم ووجهاءهم، لتغدوا تلك القناة غير الرسمية إطاراً للتشارك والمثاقفة والحوار البناء ذو المعاني والأهداف السامية، وبالتأكيد كان أبو فهد ممن تشرفوا بمجالسة جلالة الملك عبدالله، بالإضافة للعلاقة الخاصة بين الأمير وأبناء الفحيص بحكم الجوار بينهما،وهو ما أثرّ عظيم الأثر في عقله ووجدانه، وبالتالي إيمانه وتكريسه لحياته للإسهام في بناء أردننا الحديث الذي نفخر اليوم بعبوره للمئوية الأولى من عمره الممتد بحول الله ورعايته، وكان لهذا الجانب الأدبي من شخصيته دور في صداقات جمعته بالعديد من الشعراء والمثقفين في ذلك الحين نذكر منهم الشاعر عبدالله اللوزي وماجد بن عدوان وسالم القنصل وسلامة الغيشان من مأدبا وغيرهم عدا عن العلاقة التي ربطته بخاله الشاعر جريس سماوي بطبيعة الحال وكذلك شاعري الفحيص سلمان وزيدان صويص.

ولدى عودته بعد زيارة لأمريكا أبدى إعجابه بالتطور الحاصل في المجتمعات الأخرى ولم يتردد في تشجيع بقية أبنائه وبناته على ضرورة الاستفادة من نواتجِ الحضارة ومميزاتها.

وعلى الصعيد السياسيّ المحلي فقد كان لشاكر الطعيمة تاريخا طويلاً من العمل السياسيّ والاجتماعي والذي توج بعضويته لمجلس النواب في دورتيه السادسة والسابعة وهو المسار الذي استند لعلاقات شملت جميع أنحاء البلاد من شمالها وجنوبها حيث إرتبط بصداقات مميزة مع شيوخها ووجهائها من أمثال الشيخ ماجد بن عدوان والشيخ حمد بن جازي ونجله لاحقاً الشيخ فيصل بن جازي وغيرهم الكثير من الرعيل الأول بالإضافة إلى قيادات ورجالات المملكة من أمثال الأمير زيد بن شاكر والمشير حابس المجالي ودولة بهجت التلهوني والشهيد وصفي التل وعبد الحليم النمر ودولة سليمان النابلسي وغيرهم الكثيرين.

ولعل العلاقة الخاصة التي ربطت شاكر الطعيمة بوجهاء وشيوخ ورجالات الفحيص ممن عاصروه وهم كثر بشكل يضيق المقام عن ذكرهم وكذلك الوجهاء والرجالات من البلقاء عموماً

من أمثال ذوقان الحسين والدكتور محمد البشير والشيخ سلامة البخيت والشيخ سليمان البخيت وحسين الشهاب ومحمد موسى اليعقوب إلى جانب وجهاء ورجالات العشائر المسيحية من أبو جابر وقاقيش وفاخوري ودبابنة والعائلات المسيحية الأخرى.

رحل شاكر الطعيمة عن الدنيا في تشرين ثاني من العام 1968 تاركا وراءه إرثـًاعريضـًا رافق بناء الأردن الحديث وأسهم به بكلّ ما استطاع من جهد وعطاء وبوصلته الوحيد الإخلاص للوطن وقيادته وكلّ ما يمثل خير الأردنيين ومستقبلهم الواعد[1].

الشيخ حمادة سعود الفواز السردي (1938-1995)

ولد الشيخ حمادة الفواز، في قرية صبحا في محافظة المفرق، وكانت ولادته عام 1938، وكان والده سعود الفواز شيخ مشايخ عشيرة السرديّة، وكان شيخـًا وقاضيـًا عشائريـًا ذاع صيته داخل الأردن وخارجه، وكانت له مكانةٌ كبيرةٌ بين شيوخ ووجهاء بلاد الشام، وقد نشأ حمادة الفواز في كنف والده، وتعلم منه ما لم يتعلمه من مصادر المعرفة المعروفة، فتعلم الحكمة والحلم، وكيفية حل المشاكل والقيام على خدمة الناس، وتعلم أساسيات القضاء العشائري، فقد توفي والده الشيخ سعود الفواز عام 1965، الذي كان عضواً في مجلس الشعب السوري خلال الفترة من عام 1946 وحتى عام 1949، فتسلم حمادة مشيخة العشيرة خلفـًا لوالده، وهو في سن الثامنة والعشرين من عمره، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة، لكنه كان قد أعد العدة لها منذ طفولته، فبذل جهوداً مع وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة، من أجل الارتقاء بالخدمات العامة للبادية الشمالية، وعلى الساحة السياسية، فقد تم انتخابه عام 1970، عضواً في مجلس الاتحاد الوطني، في فترة شديدة التعقيد من عمر الدولة الأردنيّة، وكان له دور في توحيد الصف الوطني، وتمتين الجبهة الداخلية، على الرغم من صغر سنه في تلك المرحلة، وعندما صدرت الإرادة الملكية السامية، بتشكيل أول مجلس لشيوخ العشائر الأردنيّة، وقع الاختيار على الشيخ حمادة الفواز، ليكون أحد أعضاء هذا المجلس الخمسة عشر، أصبح الشيخ حمادة الفواز، عضواً في مجلس الأعيان الأردني، بعد صدور الإرادة الملكية، بذلك في الأول من كانون الأول عام 1974، ليكون أصغر أعضاء مجلس الأعيان منذ تأسيسه،

(1) ورقة مقدمة من الدكتور فوزي طعيمة نيسان 2021.

وعندما تم تشكيل المجلس الوطنيّ الاستشاري، حيث أصبح عضواً في هذا المجلس عن بدو الشمال، خلال دورتين متتاليتين، وذلك بين عامي 1978 و1982، وقد وظف في هذا المجلس خبراته الواسعة، في مجلسي الأعيان ومجلس الاتحاد الوطني، بالإضافة لخبراته العشائرية والإدارية، فكان من الأعضاء الناشطين، أرتبط الشيخ الفواز بعلاقة جيدة مع المغفور له الملك الحسين بن طلال، فقد قبل دعوته لزيارته في مضارب السردية، وقد أمضى جلالته يومـاً بينهم مطلعـاً على أحوالهم وقضاياهم. وفي الحادي والعشرين من شهر أيار عام 1995، قام جلالة المغفور الحسين بن طلال، بزيارة مفاجئة لمنزل الشيخ حمادة الفواز في قرية صبحا، حيث أمضى فترة من الوقت اطلع خلالها على أوضاع العشيرة، وحاجات المنطقة، وكان الشيخ الفواز على علاقة وطيدة مع أصحاب السمو الأمراء والأميرات، توفي الشيخ حمادة الفواز يوم الأحد، في الخامس عشر من شهر آب عام 1995، وشيع جثمانه رجال الدولة، والشيوخ والوجهاء وأبناء الوطن، وقد قام جلالة المغفور له الحسين بن طلال، بزيارة بيت العزاء، وقال جلالته مخاطبـاً أبناء عشائر السردية: لقد فقدت أخـاً وصديقـاً ورجل دولة.

ذوقان الهنداوي (1927–2005)

سياسيٌ وتربويٌ وبرلمانيٌ أردني ولد عام 1927 في منزل والده سالم باشا الهنداوي الكائن في مضافة عشيرة الهنداوي شمال المملكة الأردنيّة الهاشميّة أو ما كان يعرف بإمارة شرق الأردن. تقلد الهنداوي خلال 40 عامـاً من حياته العملية العديد من المناصب الرسمية والحكوميّة الرفيعة من عام 1965 إلى عام 2005 والتي كان من أهمها رئيس الديوان الملكي الهاشميّ، ونائب رئيس الوزراء، ووزير التربية والتعليم، ووزير الإعلام، ووزير المالية، ووزير الشؤون الاجتماعية، ووزير العمل، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وعين عينـاً، ونائب، وسفيراً فوق العادة. توفي رحمه الله في 2 تمّوز 2005 بعد حياةٍ حافلة بالنشاط والعطاء وذلك نتيجة نوبة قلبية حادة وقد دفن في مقابر الديوان الملكيّ الهاشميّ بمقربة من ضريح المغفور له الملك الحسين بن طلال.

تلقى الهنداوي تعليمه الابتدائيّ للصفوف الثلاث الأولى في مدرسة النعيمة الإبتدائية ومن ثم إنتقل إلى مدرسة إربد حيث درس فيها حتى الصف الثامن. أُرسل بعدها نظراً لتفوقه العلمي

لمواصلة دراسته في الكلّية العربية في مدينة القدس العربية حيث أتم المرحلة الثانوية وحصل على شهادة المترك الفلسطينية ومن ثم شهادة الثانوية العامة الإنجليزية من مدرسة تابعة لجامعة لندن في عام 1946. بعد ذلك تابع الهنداوي دراسته الجامعية في جامعة فؤاد الأول أو جامعة القاهرة حاليا وحصل على شهادة البكالوريوس في تخصص التاريخ في عام 1950 وبعد عدة سنوات من العمل في المجال التربوي حصل على الماجستير في التربية من جامعة ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1956.

بدأ الهنداوي حياته المهنية في عام 1951 كمعلم تاريخ في وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنيّة الهاشميّة حيث أرسل إلى مدرسة الكرك الثانوية ثم تم نقله إلى مدرسة إربد الثانوية. ترفع بعد ذلك بقليل ليصبح مفتشاً تربويا في مقر الوزارة في العاصمة عمان ثم مديراً لدار معلمين بيت حنينا في الضفة الغربية وذلك فور حصوله على درجة الماجستير في التربية في عام 1956. انتقل بعد ذلك للعمل في وكالة الغوث UNRWA حيث استلم منصب مدير دائرة الشؤون الاجتماعية في عام 1961. ثم بعد عدة سنوات عاد للعمل في الحكومة الأردنيّة ملحقاً ثقافيّاً في سفارتها في القاهرة في عام 1964 ولكنّه لم يستمر طويلاً في ذلك المنصب حيث تم تعيينه وكيلاً عاماً لوزارة الإعلام في العام نفسه.

تقلد الهنداوي أول منصب وزاري له وزيراً للإعلام في التشكيل الثالث لرئيس الوزراء وصفي التل في 13 فبراير 1965. ثم تقلد الهنداوي بعد ذلك خلال فترة 40 عام العديد من المناصب الوزارية الهامة بشكل شبه مستمر من ذلك التاريخ إلى عام 1995 والتي كان من أهمها نائب رئيس الوزراء، وزير التربية والتعليم، وزير الإعلام، وزير المالية، وزير الشؤون الاجتماعية، وزير العمل، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

تقلد الهنداوي منصب وزير التربية والتعليم مرات عدة ولفترة زمنية طويلة تفوق تلك التي تولها أيّ من الوزراء الآخرين لهذه الوزارة الحيوية. هذا ويعتبر التربويون والمؤرخون بالاستناد على الحقائق الموثقة أن الهنداوي قد استحق لقب وشهرة مهندس وقائد الثورة التعليميّة التي شهدتها الأردن من منتصف ستينيات القرن الماضي وهو كذلك مساهمٌ رئيسيٌ في النهضة التعليمية للوطن العربي بالكامل.

اختار الملك الحسين بن طلال الهنداوي لمنصب رئيس الديوان الملكيّ الهاشميّ في عام 1989 وكذلك سفيراً فوق العادة في الخارج لمرتين. كما اختاره الملك عيناً ونائباً أول لرئيس مجلس الأعيان الأردني 4 مرات وأصبح رئيسا فاعلاً لعدد من لجان المجلس الاستراتيجية التي منها لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون التربوية والتعليمية والثقافية. هذا كما فاز الهنداوي بمنصب نائب للشعب في انتخابات مجلس النواب الحادي عشر لفترة 4 سنوات.

كان الهنداوي عضواً مستمراً في عدد كبير من مجالس أمناء الجامعات الحكومية والخاصة ومنها الجامعة الأردنيّة وجامعة اليرموك ورئيس مجلس أمناء عدد آخر ومنها جامعة العلوم التطبيقية وكلّية المجتمع العربي، بالإضافة إلى عضويته في مجمع اللغة العربية الأردني وفي لجنة رعاية اليتيم العربي وغيرها.

يعتبر الهنداوي صاحب مدرسة فكرية نقية في القومية والوطنية وكذلك صاحب مدرسة متميزة في التربية والتعليم. كان يؤمن بأن القضية الفلسطينيّة هي قضية الأمة المحورية وكان لقب «الأستاذ» أحب الألقاب لديه. من أبرز مؤلفاته كتاب القضية الفلسطينية الذي تم تدريسه في الصف الثالث الثانوي في الأردن من عام 1967 إلى عام 1996 كما كتب مذكراته الشخصية التي تحتوي على الكثير من المواقف الفاصلة ولكن لم يتم نشرها إلى تاريخ اليوم.

توفي الهنداوي في صباح يوم 2 تمّوز 2005 نتيجة نوبة قلبية حادة ودفن في مقابر الديوان الملكي الهاشميّ بمقربة من ضريح الملك الحسين بن طلال. هذا وقد استذكر في حفل تأبينه في 22 آب 2005 عدد كبير من رجالات الدولة ورؤساء الوزراء السابقين والمسؤولين.

الشيخ مرزوق ابن قلاب

هو مرزوق ابن قلاب العموش شيخ مشايخ عشائر بني حسن، القاضي العشائري في قضايا الدم، لا يشق له غبار لقب حكمة القضائي (بالمسطر) أيّ النهائيّ واشتهر بأنه سياسي محنك وقدير «وشوير» من العديد من شيوخ الأردن (أي يتم استشارته) في العديد من شؤون العشائر، وهو سياسي من رجال الحركة الوطنية الأردنيّة شارك في المؤتمر الوطني الأول، وكان عضواً حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني وشارك في اجتماعات آب 1933 وحضر معه على صعيد

عشائر بني حسن كلّ من نواش أبو دلبوح ومحمد العطيان الحرحشي وعرف عنه مواقفه المضادة للانتداب البريطاني ورفضه التعاون مع قيادته وسياسات الانتداب وقد طرد كلوب باشا عندما زار بني حسن في بداية الثلاثينيات من القرن المنصرم، ورفض التعاون معه، وهو صاحب مواقف وطنية مشرفة[1].

الشيخ سعود القاضي (1911-1987)

هو سعود فارس القاضي ولد عام 1911 في منطقة حوشا/ المفرق وهو شيخ مشايخ عشائر بني خالد، وهو قاضي عشائري معروف على مستوى الأردن والمنطقة الشمالية وبادية الشام والعراق، وهو رجل دولة من الطراز الرفيع منفرداً ومميزاً في عمله وانتمائه، ويعتبر مدرسة وطنية مستندة على الفهم العميق لقضايا الوطن، ومقصدا للزعامات العشائرية وكان ديوانه ملتقى رحلات المنطقة وإيمانهم بذكائه وفطنته وقوة شخصيته، تسلم المشيخة في عام 1942، مكرسا حياته لخدمة القبيلة والوطن انتخب نائبـًا في البرلمان الأردني عام 1954، واستمر في ذلك حتى عام 1963 وانتخب ثانية لمجلس النواب عام 1967 وبقي في منصبه إلى أن عينّ عينـًا عام 1979 وبقي عضوا في الأعيان إلى سنة وفاته 1987 له ادوار مؤثرة في الحياة السياسية على مستوى الوطن، وقضايا الأمن المصيريّة نصوصـًا في الثورتين السوريّة والفلسطينيّة[2].

الشيخ محمد العطيان

وهو محمد بن مصلح العطيان الحرحشي شيخُ عشيرة الحراحشة بني حسن، وأحد أعضاء الحركة الوطنيّة وعضو اللجنة التنفيذية للحزب وشارك في اجتماعات الحزب في آب 1933وانتخب نائبا في مجلس النواب الأردني الأول في الفترة الواقعة ما بين 20/ 10/ 1947 وحتى 1/ 1/ 1950، وانتخب ثانية في 1/ 9/ 1951 وحتى 22/ 6/ 1954 وهو وطني عروبي شارك في كلّ النشاطات السياسية الوطنية في منتصف القرن الماضي.

---

(1) وكيبيديا

(2) وكيبيديا

الشيخ محمود باشا كريشان (1890–1963)

أحدُ زعماء مدينة معان، حياته حافلة بالنخوة والرجولة والشهامة، صاحب المواقف العروبية الأصيلة لم يتوانَ يومـًا عن أداء الواجب لخدمة الوطن وأهله ولم يتخلف عن نصرة المظلوم، محمود باشا، وحسين باشا كريشان الملقب شيخ الراتين كانا من أوائل من استقبل الشريف حسين بن علي طيّب الله ثراه وقد ساهم في نصرة فلسطين ضد الانتداب واليهود معـًا؛ فاز بانتخابات المجلس التشريعي سنة 1934 عن لواء معان في عهد الإمارة، وشارك في الحياة السياسيّة للبلاد وتوفي سنة 1963، وقد استضاف سمو الأمير عبدالله المؤسس في منزله وكان أول منزل في معان يجلس فيه الملك المؤسس.

الشيخ هايل عودة السرور (1913–2000)

وُلد الشيخ هائل عودة السرور في عام 1913، إذ كانت القبائلُ العربيةُ تتحرك في البادية في كلّ الاتجاهات فلم تكن هناك حدود سياسية، فكانت العرب بين جبل العرب وحتى الازرق، وعرف عن الشيخ هايل إيمانه العميق بأهمية الوحدة فهو عروبيٌ وحدويٌ ومؤمن ايمانـًا راسخـًا بضرورة اتحاد الهلال الخصيب، وصاحب مواقف مشرفة ولم يهادن على مواقفه السياسية حتى لو على حياته التي وضعت على المحك أكثر من مرة، رفض اتفاقية سايكس – بيكو، وحارب الانتداب الفرنسيّ. ففي بداية حياته كان مقاتلا شرسـًا وفارسا مقداما في ساحات النضال العربيّة في فلسطين والثورة السوريّة، وقاد مجموعة من أبناء العشيرة في الثورة العربية الكبرى المساعيد مقاتلا ضد اليهود والإنجليز وشارك في معركة «بدو» غرب مدينة القدس وفي عام 1992 أهدى جلالة المغفور له الملك حسين بن طلال أثناء زيارته إلى منطقة أم الجمال السلاح الذي حارب به في فلسطين رشاش وهو من نوع «بزن» تم الاستيلاء عليه من اليهود.

ومثّل عشائر بدوُ الجبل ومنهم المساعيد في مجلس الشعب السوري سنة 1945–1957 حيثُ كانت العشائر تسكنُ حول جبل العرب ومناطق شرق شمال (البادية الشمالية) وكان علاقة طيبّة مع سمو الأمير عبد الله المؤسس الذي وفر له الملاذ الآمن نتيجة المطاردة البريطانية له في منزل

الأمير طلال، ويعتبر الشيخ هايل من القضاة المشهورين في أرجاء البادية الأردنيّة، وقد مثل البادية الشمالية في مجلس الأعيان سنة 1984–1989.

الشيخ حمد بن جازي (1886–)

ولد حمد بن جازي، في بلدة الرشادية عام 1886م وهو ابن الأمير عرار بن جازي (أمير البتراء) وشيخ مشايخ قبيلة الحويطات الذي أورثه زعامة القبيلة كان الشيخ حمد بن جازي ينتخي بأخته (صيته) ويقال له (أخو صيته).

يعتبر الشيخ حمد بن جازي من أشهر قضاة قبيلة الحويطات وقبائل البادية فهو قاضي القلطة الوحيد في قبيلة الحويطات، وقاضي القلطة هو أعلى مرجع قضائي لدى القبيلة وله صلاحية تعديل السوادي (العادات)، فيعتبر مشرّعاً ويأخذ قضاة العشائر عامة بتشريعه ومن ذلك يدرك مدى خطورة القرار الذي يصدره وتأثيره على مجتمع البادية، فبذلك يكون حمد بن جازي واضعٌ لمبادئ عامة يسير عليها القضاة الآخرون ويصبح المبدأ الذي يضعه سوادي عند البدو ويعبّر عن ذلك البدو بقولهم (إن هدم رسم ما حدا يبنيه وإن بنى رسم ما حدا يهدمه).

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى كان حمد بن جازي زعيما مرموقا وذا نفوذ وسلطة وتوالى ذلك بصماته الواضحة والمهمة والمؤثرة في الثورة العربية الكبرى، وجاء أن اتخذ في بادئ الأمر جانب الحياد من منطلق إسلاميّ وسياسيّ، وذلك للعهد المبرم بينه وبين الأتراك العثمانيين مسبقاً كان مفاد هذا العهد خضوع قبيلة الحويطات خضوعا رمزياً فقط للحكم العثماني دون تدخل من الدولة العثمانية بأي من أمور قبيلة الحويطات الداخليّة وعلى ذلك تم الاتفاق وعلى عدم الخيانة من كلا الطرفين ولكن خان الأتراك العهد من خلال الكذبة التي اقترفها محمد جمال باشا قائد الفرقة الثامنة في واقعة (الوهيدة) في يوم 17 تموز 1917 م عندما أوهمهم أنهم سيقاتلون الجيش البريطاني وكان الطرف الثاني ثوار من أبناء الأمة العربية فبذلك نقض العهد فتوجه الشيخ حمد مع فرسانه الحويطات إلى موقع الغريغرة وبادر بالانضمام للثورة بعد أن تعرف على حقيقة أهدافها فشد من أزرها برجاله ونفوذه.

وذهب إلى العقبة لمقابلة الأمير فيصل وقد شارك الشيخ الفارس ابن جازي مع فرسان الحويطات في معارك (الغريغرة)، و(الحسا)، و(عنيزة)، وشارك حمد في معارك (جرف الدراويش، و(الطفيلة)، و(معان) وظل الشيخ حمد بن جازي يحمل بندقيته وسيفه مقاتلا لا يعرف الخوف والتراجع إلى أن تحررت بلاد الشام ودخل مع الأمير فيصل إلى دمشق مزهوا بالنصر وتحقيق الهدف[1].

الشيخ فيصل بن جازي (1925-1999)

كان الشيخُ فيصل شخصيةً مرموقةً على مستوى الأردن والوطن العربي ومن الشخصيات القريبة من الملك الحسين بن طلال رحمه الله وشخصية عامة لها ثقلها البارز ومحبوبة من الجميع كما كان يمتاز بالحلم والحكمة، تنبع منه الأصالة، محفوفا بعبق الصحراء، مدفوعا بشهامة البداوة ونخوتها.

تشكّلت شخصيته من مزيج الطبيعة الحّرة، فمنذ مطلع حياته وحمله للمسؤولية وهو في خدمة قبيلته وأهله فحرص أن يكون دائما معهم وبينهم فكرا وعملا مثلما حرص أن يتعامل مع الحياة بصدق وصراحة ووضوح في ضوء نور الحقيقة وقدسيّة الكلمة التزاما بالشخصية العربية الأصيلة النابعة من دينه وتراثه وقيمه التي ورثها عن الآباء والأجداد، ترتبت آثارها في نفسه وعبقت محاسنها على من حوله وأخذت تنأى به الأعالي وتسمو به صفات زرعت فيه حتى تكون نواة خير ومصدر عطاء فما لبث أن سخرها لقبيلته وللآخرين وكان رحمه الله عضواً في مجلس الامة عدة دورات.

وكان الشيخ فيصل بن جازي قد شغل المقعد النيابي 6 مرات حيث كان عضوا ممثلا لبدو الجنوب في المجالس النيابية: السادس 21/ 10/ 1961 ــ 17 / 10 / 1962م، والسابع 27/ 11/ 1962 ــ 21/ 4/ 1963م، والثامن 8/ 7/ 1963 ــ 23/ 12/ 1966م، والتاسع 18/ 4/ 1967 ــ 16/ 1/ 1984م، والعاشر 16/ 1/ 1984 ـ 30/ 7/ 1988م، والحادي عشر 27/ 11/ 1989 ـ 4/ 8/ 1993م.

(1) المعلومات من رقية يسري الجازي.

وبتاريخ 24/ 11/ 1999م انتقل الشيخ فيصل بن حمد بن جازي للرفيق الأعلى ودفن في المقابر الملكيّة الأردنيّة، وبذلك فقدت قبيلة الحويطات والعشائر الأردنيّة والعربية علما من أبرز أعلامها ورمزا كبيرا من رموزها وذلك لدوره المشهود على الساحة الوطنيّة الأردنيّة والعربيةِ.

عزمي عباس ميرزا (1944–2010)

سفيرُ فوق العادة ومفوضٌ للمملكة الأردنيّة الهاشميّة ولد في عمان سنة 1944وحصل على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة القاهرة (مصر) عام 1971، بدأ خدمته العامة عام 1973 في دائرة الاحوال المدنيّة والجوازات ثم انتقل لوزارة الخارجية عام 1975. خدم في وزارة الخارجية (1975–2003)، وخلال هذا الوقت إرتقى في مرتبات الدبلوماسية: ملحق دبلوماسي في كلّ من كندا وسوريا وثم اعمال قنصلية في كلّ من تونس والمغرب وثم وزير مفوض في البرازيل وأخيراً سفير للبرازيل ورومانيا وأيضـاً سفير غير مقيم في كلّ من بلغاريا والبيرو والهندوراس وملدوفا. وشملت خبرته المهنية مجالات الدبلوماسية والسياسية. متزوج من السيدة ميسون ابنة الوجيه «محمد علي» رمضان مرشن ولديهم 4 أولاد: رعد، زيد، محمد وأمينة. توفي في عام 2010.

حنا خليل الصوالحة (1900–1992)

هو من عائلة متواضعة تعمل في الزراعة، كانت سنوات طفولته حافلة بالشقاء وقلة الموارد لم يكمل دراسته الابتدائية وانطلق إلى فلسطين في سن الرابعة عشر ليعمل في البناء ثم في الفنادق حيث تدرج من عامل بسيط في خدمة الطعام حيث وصل خلال سنوات مدير فندق البتراء في القدس.

وبعد زواجه من ابنة عمه وتأسيس أسرة، بدأ باستئجار فندق الجزيرة بالقدس لحسابه الخاص وبعد إضراب عام 1936 رجع إلى عمان وأسس فندق فلسطين في شارع الرضا، واشتهر الفندق بتجمع شيوخ العشائر من كلّ أنحاء الأردن عند قدومهم لعمان لمعاملاتهم ومنه نسج علاقات طيبة فحققت له مستقبلا لأبواب كثيرة.

كبرت مسؤوليات العائلة وفتح فندق بناء شخصيـاً في مدينة المفرق حيث أقام البريطانيون مطار أثناء الحرب ومن بعدها انطلق إلى يافا وفتح فندق البتراء وبعد نكبة 1948 خسر كلّ ما معه

في فلسطين وعاد إلى عمان فباع فندق المفرق ودفع عربون لفندق كبير في عمارة منكو في شارع الملك فيصل ونجح الفندق بأن يصبح مقر إقامة وزراء أيّ حكومة تشكَّل في تلك الآونة.

وفي عام 1958 قرر افتتاح فندق بالاس في بيت لحم في ساحة كنيسة المهد. ولكنه رأى أن القدس هي المدينة الأهم فقام بشراء أرض وعمل فندق بالاس – القدس وهو فندق ثلاث نجوم على جبل الزيتون مطل على القدس القديمة وقبة الصخرة المشرفة.

وكانت حرب 1967 حيث صعوبة الاستمرار ولكنه صمد وتعايش مع ظروف صعبة للغاية. وبعدها رجع يفكر في بناء فندق أربع نجوم ورأى بداية السبعينات أن البناء مناسباً لأن الأسعار كانت في أدنى مستوى. وبعد نجاح الفندق لأنه الفندق المهم في عمان بعد فندق الأردن. بدأ طموحه لبناء فندق كبير أول برج في عمان واستلمت إدارته التشكيلية شركة شيراتون وبعدها استلم إدارته أولاده باسم فندق ريجنسي بالاس حيث أنه أول فندق خمس نجوم تديره عائلة عربية في العالم العربي.

وكان هذا الفندق مقر إقامة الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربية الثالث عشر وهذا فخر ما بعده فخر بالنسبة لهذا الرجل الذي بدأ حياته من الصفر إلى القمة.

خالد نواش أبو دلبوح (1928–1998)

حصل على درجة ليسانس في القانون من جامعة بغداد عام 1956، ويعتبر هو أول خريج جامعي من قبيلة بني حسن. وعمل في سلك القضاء، مدعي عام في الكرك عام 1985 ومن بعدها قاضيا في أمانة العاصمة حتى عام 1961. ونزل الانتخابات النيابية وفاز بالتركية من المرة الأولى في الدورة السادسة عن مناطق بني حسن وجرش والمعراض وكذلك فاز بالانتخابات النيابية التي تلتها وانصرف عن النيابة والانتخابات بعد حل البرلمان عام 1963. إلّا أنه بالرغم من ذلك كان ينظر إليه بأنه معارضا صلبا ومناكفا للحكومات الأردنيّة المتعاقبة ورؤساء الحكومات، لا للنظام السياسي القائم، مدافعا عن حقوق أبناء قبيلته لعقود وعلى مسافة واحدة من أبناء عشيرته حتى آخر رمق في حياته. اعتقل في أكثر من مناسبة جراء ذلك. وكان كذلك يعتبر قوميا مستقلا مخلصا ومحبا لله وللوطن ومليكه ونظامه السياسي. وزاول المحاماة منذ عام 1964حتى وفاته عام 1998 وكان متزوجا وله خمسة أبناء.

جدول رقم (31)

أسماء ورموز وشخصيات أردنيّة

تسلسل	اسم	تسلسل	اسم
1.	الشيخ ذياب حمود العدوان (1795- 1893)	2.	يوسف شويحات (1906- 1979)
3.	الشيخ صايل الشهوان (1890- 1923)	4.	محمد أديب العامري (1907-1978)
5.	حسين باشا الطراونة (1875-1959)	6.	يعقوب زيادين (1922-2015)
7.	الشيخ كايد مفلح العبيدات (1868-1929)	8.	محمد المحيسن (1880-1942)
9.	الشيخ سليمان السودي الروسان (1880-)	10.	محمد صبحي أبو غنيمة (1902-1970)
11.	عبد الرحمن ارشيدات (1889-1961)	12.	عبد الحميد شومان (1888-1974)
13.	علي رضا الركابي (1866-1942)	14.	قاسم ملحس (1904-1985)
15.	الشيخ عودة أبو تايه (1858-1924)	16.	عجاج نويهض (1897- 1982)
17.	سعيد باشا الصليبي الفاعوري (1878-1951)	18.	عبد اللطيف أبو قورة (1906- 1967)
19.	الشيخ محمد الحسين العواملة (1880-1941)	20.	وحيد العوران (1916- 1977)
21.	اسماعيل السالم العطيات (1885-1967)	22.	عبد الرحمن شقير (1917- 2006)
23.	سعيد المفتي (1898- 1989)	24.	سليم البخيت (1904 -
25.	شمس الدين سامي (1876- 1950)	26.	سابا العكشة (1898-
27.	سيدو علي الكردي (1908- 1992)	28.	جمال الشاعر (1928- 2007)
29.	سعيد باشا خير (1867- 1952)	30.	شفيق ارشيدات (1918- 1978)
31.	علي خلقي الشرايري (1878- 1960)	32.	صالح المجالي
33.	محمد علي العجلوني (1893-1971)	34.	عبد الهادي المجالي (1934- 2020)
35.	عبد القادر الجندي (1896-1960)	36.	فؤاد نصار (1914- 1976)

37.	بهجت طبارة (1895-1962)	**38.**	علي أبو نوار (1925-1991)
39.	راضي عناب (1897-1993)	**40.**	علي الحياري (1923-2002)
41.	عوني عبد الهادي 1888-1970)	**42.**	علي الهنداوي (1915- 1991)
43.	أمين التميمي 1880-)	**44.**	سليمان الحديدي (1926- 1993)
45.	صبحي العمري (1898-1973)	**46.**	عبد الباقي جمو (1922- 2017)
47.	محمد الأنسي (1880-1951)	**48.**	إبراهيم صايل الحسبان (1934-2018)
49.	محمد العسبلي (1885-)	**50.**	محمد نزال العرموطي (1924-2015)
51.	عزمي ميرزا (1944-2010)	**52.**	دليوان المجالي (1919- 1976)
53.	عبد الله العكشة (1880-1956)	**54.**	محمد عودة القرعان (1916- 1996)
55.	إبراهيم جميعان (1874-1948)	**56.**	عبد الوهاب المجالي (1924- 1991)
57.	مصطفى وهبي التل (1897-1949)	**58.**	خالد نواش أبو دلبوح
59.	ايوب فخري فاخر (1860-)	**60.**	بدر بن ماضي العيسي
61.	صالح النجداوي (1892-1962)	**62.**	صيتان بدر بن ماضي
63.	سليمان الخطيب (1886-1931)	**64.**	ضيف الله كعيبر السرحان
65.	عبد الله محمد محمود الخطيب (1886-1928)	**66.**	عقلة النصير
67.	طاهر أبو السمن الحياصات (1890-1940)	**68.**	سعود مغصوب الحراحشة
69.	الشيخ مطلق سالم أبو الغنم	**70.**	راشد الخزاعي
71.	الأمير بشير الحسن الغزاوي (1855-1945)	**72.**	مصطفى خليفة
73.	أديب الكايد العواملة (1882- 1935)	**74.**	سليمان عرار
75.	الشيخ نوري الشعلان (1847- 1942)	**76.**	محمد عضوب الزبن
77.	الشيخ نوفان السعود العدوان (1900-1994)	**78.**	محمد البشير

79.	الشيخ سلمان الحمد الخلايلة (1900-1980)	80.	تركي الأحمد العبيدات
81.	الشيخ قاسم محمد العيطان (1928-1998)	82.	سالم الفاضل الخلايلة
83.	الشيخ طلب المسلم أبو عليم	84.	الشهيد موفق السلطي
85.	الشيخ فارس عليان الخوالدة	86.	الشهيد فراس العجلوني
87.	الشيخ ناصر الشهوان المشاقبة	88.	الشهيد حسين أحمد بصبوص المشاقبة
89.	الشيخ محمد علي بصبوص المشاقبة	90.	الشهيد راشد الزيود
91.	الشيخ محمد صالح الكباريتي	92.	د. ناصر الدين الأسد
93.	الشيخ أحمد خليل ياسين	94.	الشيخ ضيف الله الشهوان
95.	عبد الحليم زيد الكيلاني (1886-1965)	96.	الشيخ نومان ذيب الغويري
97.	محمد عزة دروزة (1887- 1984)	98.	الشيخ سالم علاوي الخلايلة
99.	الشيخ خلف المكيد الخلايلة	100.	زايد عقلة العليان (1885-1959)
101.	عبد الحميد النعيمي.	102.	مهنا بن معجل (1860-1939)
103.	عبد المجيد الشريدة	104.	عبد الرحمن أبو حسان
105.	برنس الزبن.	106.	محمد عبد الله دخقان
107.	صدقي القاسم.	108.	بدري الملقي
109.	بشير الصباغ	110.	غالب بركات
111.	عبد الرزاق الفاضل	112.	أحمد علاوي (صحفي)
113.	الشهيد معاذ الكساسبة (1988-2015)	114.	جويبر العتيبي
115.	دولة فوزي الملقي	116.	الأب بولس حداد
117.	مصطفى باشا القيسي	118.	سالم باشا القضاة
119.	فواز أبو الغنم	120.	حسن الكايد العتوم
121.	الدكتور عادل الشريدة	122.	الدكتور عبد السلام العبادي
123.	أمين أبو الشعر النمري	124.	ضيف الله الحمود

125.	تركي حداد	**126**.	زها الحمود
127.	حنا خليل سليمان الصوالحة	**128**.	مصطفى وهبي التل
129.	الدكتور صايل مضاعين	**130**.	فلاح المدادحة
131.	محمود الكايد	**132**.	رؤوف أبو جابر
133.	محمد الأمين المومني	**134**.	د.محمد أحمد حمدان
135.	الشهيد فرحان محمد الحسبان	**136**.	عطا الله غاصب السرحان
137.	الشيخ مروان الحمود (1939-2022)	**138**.	محمد السقاف

جدول رقم (32)

الفائزون بلقب «باشا» وأكثرهم فخريون

العدد	الاسم	الرتبة	العدد	الاسم	الرتبة
1	سد بك الأطرش	أمير لواء	2	سعيد آغا خير	أمير لواء
3	سلطان العدوان	فريق	4	برجي بك الأطرش	أمير لواء
5	كريم بن فارس المجالي	أمير لواء	6	عطوي المجالي	أمير لواء
7	حسين بك الطراونة	أمير لواء	8	سلامة المعايطة	أمير لواء
9	نايف المجالي	أمير لواء	10	ميرزا بك الجركسي	أمير لواء
11	سليم مرار	أمير لواء	12	محمد الحسين	أمير لواء
13	نمر	أمير لواء	14	إسماعيل السالم	أمير لواء
15	صالح العيد	أمير لواء	16	سعيد أبو جابر	أمير لواء
17	فلاح الحمد	أمير لواء	18	سعيد العلي	أمير لواء
19	ماجد العدوان	أمير لواء	20	مثقال الفايز	أمير لواء
21	سلامة المعايطة	أمير لواء	22	صالح العوران	أمير لواء
23	المحسين	أمير لواء	24	راشد الخزاعي	أمير لواء
25	عبدالعزيز الكايد	أمير لواء	26	علي الكايد	أمير لواء
27	سالم الهنداوي	أمير لواء	28	فواز العلي	أمير لواء
29	سعيد العلي	أمير لواء	30	علي الجركسي	أمير لواء
31	هليل بن هرماس	أمير لواء	32	حامد الشراري	أمير لواء
33	غالب بك الشعلان	أمير لواء	34	حامد بك النوادي	أمير لواء
35	رشدي بك الصفدي	أمير لواء	36	رشيد بك المدفعي	أمير لواء
37	مظهر بك الرسلان	أمير لواء	38	سعيد الدين شاتيلا	أمير لواء
39	رمضان بك شلاش	أمير لواء	40	بيك بك	أمير لواء

الفصل الخامس عشر

عوامل الاستقرار السياسي في الأردن